أثر تطوير أداء المدقق الخارجي في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية

The Impact of Developing the External Auditor Performance on Improving the Quality of the Financial Reports under the Global Financial Crisis

إعداد الطالب

مصطفى ميلاد الشكري

إشراف

الأستاذ الدكتور بشير عبد العظيم البنا

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات نيل درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة

جامعة عمان العربية

كلية الأعمال

2013

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

التفويض

أنا مصطفى ميلاد الشكري أفوض جامعة عمان العربية بتزويد نسخ من أطروحتي للمكتبات أو الشركات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها

الاسم: مصطفى ميلاد الشكري

التوقيع: 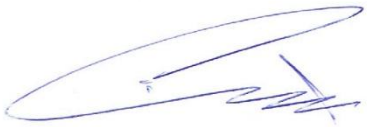

التاريخ: 2 / 3 / 2013

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الأطروحة وعنوانها " **أثر تطوير أداء المدقق الخارجي في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية** "

وأجيزت بتاريخ 2 / 3 / 2013

لجنة المناقشة		التوقيع
الأستاذ الدكتور نبيل الحلبي	رئيساً	.....
الأستاذ الدكتور بشير البنا	عضواً ومشرفاً	.....
الأستاذ الدكتور أحمد العمرى	عضواً خارجياً	.....
الدكتور ظاهر القشي	عضواً	.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الحمد لله حمداً كثيراً والصلاةُ والسلام على أشرف خلق الله سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين وبعد...

بعد أن أعانني الله ووفقني في إتمام هذه الدراسة, أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان لأُستاذي ومشرفي الأُستاذ الدكتور بشير عبد العظيم البنا, لتفضله بالإشراف على هذه الأُطروحة, وعلى سعة صدره ودعمه ونصحه لي طوال فترة هذه الدراسة.

أتقدم بعظيم الشكر والتقدير لكافة الأساتذة الكرام أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة عمان العربية والإداريين والعاملين فيها على حسن المعاملة وطيبها، كما أتقدم بالامتنان والعرفان للأساتذة الكبار الذين قاموا بتحكيم الاستبانة، وأقدم خالص شكري وتقديري للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة، كما واشكر كل من ساهم في إنجاز هذا الجهد سواء بالتشجيع أو المساندة.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى إدارة هذا الصرح العلمي جامعة عمان العربية ونواب الصرح الأفاضل على جهودهم الكبيرة في رعاية طلاب هذا الصرح العلمي الكبير.

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى مـــــــن أحمل اسمـــــــــــك بكل فخـــــــــــر

إلى من علمني كيف يكون الطموح و الكبرياء

والدي الحبيب رحمه الله

إلى من علمتني الحب و كيف يكون العطاء

إلى من عاشت المعاناة لتراني حسب أحلامها أترعرع كحقيقة شامخة

والدتي الحبيبة

إلى من تشدني إليهم الذكريات وحنين الأيام الخوالي فيحملني إليهم شوق اللقاء بعد الفراق

أشقائي وشقيقاتي

إلى الـــــــــروح التـــــي سكنت روحـــــــــــــــــي و أول نجاح في حياتي

إلى الإنسانة التي عايشت حلو حياتي ومرها لنرتفع معا ونبني مستقبلا لحياة أفضل

زوجتي الحبيبة

إلى الزهور التي اينعت في حديقتي

إلى من سأمنح لهم جهدي و حياتي رهنا لأراهم شامخين كالبنيان

أطفالي الأحبة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحتويات

شكر وتقدير ..... د
الإهداء ..... هـ
المحتويات ..... و
قائمة الجداول ..... ط
قائمة الأشكال ..... ن
الملخص باللغة العربية ..... ع
الملخص باللغة الانجليزية ..... ص
الفصل الأول الإطـار العام للدراسة 1
1-1 المقدمة 2
2-1 أهمية الدراسة 4
3-1 مشكلة الدراسة وعناصرها 5
4-1 فرضيات الدراسة 7
5-1 أنموذج الدراسة 9
6-1 التعريفات الإجرائية 10
7-1 حدود الدراسة 14
8-1 محددات الدراسة: 14
الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة 16
المبحث الأول: الإطار النظري 17
1-2 التدقيق الخارجي 17
1-1-2 مفهوم التدقيـق وتطوره 17
2-1-2 أهمية التدقيق 19
3-1-2 أهداف التدقيق الخارجي 20
4-1-2 معايير التدقيق المقبولة عموماً 21
5-1-2 تطوير أداء مدققي الحسابات (الأهمية والأهداف) 25
6-1-2 مجالات تطوير الأداء لمدققي الحسابات لتحسين جودة التقارير المالية 27
7-1-2 علاقة لجان التدقيق بتطوير أداء المدقق الخارجي: 39
8-1-2 الجانب الأخلاقي لتطوير الأداء المهني للمدقق: 41
9-1-2 الواقع المهني للمحاسبة والتدقيق فى ليبيا: 44
2-2 التقارير المالية 46
1-2-2 التقارير المالية وأنواع القوائم المالية: 46
3-2-2 متطلبات معايير المحاسبة الدولية ذات الصلة: 50

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-2-4 جودة إعداد التقارير المالية.....53
2-2-5 علاقة المدقق بتحقيق جودة التقارير المالية:.....61
2-3 الأزمات المالية العالمية.....64
2- 3-1 نشأة الأزمة المالية العالمية.....67
2-3-2 أسباب الأزمة المالية.....68
2-3-3 أسباب الأزمة المالية العالمية المتعلقة بمجال المحاسبة والتدقيق:.....71
2-3-4 دور المدقق حيال الأزمة المالية العالمية:.....74
المبحث الثاني: الدراسات السابقة.....75
ثانياً: الدراسات باللغة الانجليزية.....91
ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:.....102
الفصل الثالث الطريقة والإجراءات.....104
تمهيد:.....105
3-1 منهج الدراسة.....105
3-2 مجتمع الدراسة والعينة.....105
3-3 أداة الدراسة.....106
3-4 صدق الأداة.....108
3-6 المعالجة الإحصائية.....110
3-7 أساليب جمع البيانات والمعلومات.....112
الفصل الرابع عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات.....113
تمهيد:.....114
4-1 خصائص عينة الدراسة.....114
4-2 نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.....121
4-2-1 نتائج التحليل الخاصة بتطوير أداء المدقق وفقا للمعايير العامة (الشخصية)...121
4-2-2 نتائج التحليل الخاصة بتطوير أداء المدقق وفقا لمعايير العمل الميداني.....135
4-2-3 نتائج التحليل الخاصة بتطوير أداء المدقق وفقا للمعايير الخاصة بتقرير المدقق.
.....147
4-2-4 نتائج التحليل الخاصة بالمتغير التابع: جودة التقارير المالية.....155
4-3 نتائج اختبار الفرضيات.....159
4-3-1 اختبار الفرضية الرئيسة الأولى:.....159
4-2-2 اختبار الفرضية الرئيسة الثانية:.....164
4-2-3 اختبار الفرضية الرئيسة الثالثة:.....168
الفصل الخامس النتائج والتوصيات.....174
تمهيد:.....175
5-1 النتائج.....175

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-5 التوصيات 179
قائمة المراجع 183
أولا: المراجع باللغة العربية 183
ثانيا: المراجع باللغة الانجليزية 193
الملاحق 198

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول (1-1)	المصطلحات المستخدمة في الدراسة	م
الجدول (1-2)	الإسهامات المتوقعة من الدراسة الحالية مقارنةً بالدراسات السابقة	137
الجدول (1-3)	مجموع الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل	140
الجدول (3-2)	مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale)	142
الجدول (3-3)	قيمة معامل الثبات لمتغيرات الدراسة	144
الجدول (3-4)	مقياس لتحديد مستوى الملائمة للوسط الحسابي	146
الجدول (4- 1)	توزيع عينتي الدراسة من معدي التقارير المالية والمدققين حسب العمر	151
الجدول (4- 2)	توزيع عينتي الدراسة من معدي التقارير المالية والمدققين حسب المؤهل العلمي	152
الجدول (4- 3)	توزيع عينتي الدراسة من معدي التقارير المالية والمدققين حسب سنوات الخبرة	153
الجدول (4- 4)	توزيع عينتي الدراسة من معدي التقارير المالية والمدققين حسب الشهادات المهنية	154
الجدول (4- 5)	توزيع عينتي الدراسة من معدي التقارير المالية والمدققين حسب المسمى الوظيفي	156
الجدول (4- 6)	توزيع عينتي الدراسة من معدي التقارير المالية والمدققين حسب التخصص	157
الجدول (4- 7)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير تأهيل المدقق وتدريبه المهني(عينة معدي التقارير المالية)	159

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (4- 8)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير الاستقلالية المهنية (عينة معدي التقارير المالية)	162
الجدول(4- 9)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير العناية المهنية المتخصصة (عينة معدي التقارير المالية)	164
الجدول (4- 10)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير تأهيل المدقق وتدريبه المهني (عينة مدققي الحسابات)	166
الجدول (4- 11)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير الاستقلالية المهنية (عينة مدققي الحسابات)	168
الجدول (4- 12)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير العناية المهنية المتخصصة (عينة مدققي الحسابات)	171
الجدول (4- 13)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير التخطيط والأشراف الدقيق (عينة معدي التقارير المالية)	173
الجدول (4- 14)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير الفهم الكافي لبيئة عمل المؤسسة التي يدقق عليها (عينة معدي التقارير المالية)	175
الجدول (4- 15)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير إجراءات التدقيق والرأي الموضوعي (عينة معدي التقارير المالية)	177
الجدول (4- 16)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير التخطيط والأشراف الدقيق (عينة مدققي الحسابات)	179
الجدول (4- 17)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير الفهم الكافي لبيئة عمل المؤسسة التي يدقق عليها (عينة مدققي الحسابات)	181

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (4- 18)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير إجراءات التدقيق والرأي الموضوعي (عينة مدققي الحسابات)	183
الجدول (4- 19)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير المعايير الخاصة بتقرير المدقق (عينة معدي التقارير)	185
الجدول (4- 20)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير المعايير الخاصة بتقرير المدقق (عينة مدققي الحسابات)	189
الجدول (4- 21)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير للمتغير التابع: جودة التقارير المالية (عينة معدي التقارير المالية)	193
الجدول (4- 22)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية للمتغير التابع: جودة التقارير المالية (عينة مدققي الحسابات)	195
الجدول (4- 23)	نتائج اختبار الانحدار المتعدد لتأثير (Multiple Regression) تطوير أداء المدقق وفقا للمعايير العامة (الشخصية) في تحسين جودة التقارير المالية من وجهة نظر عينة الدراسة	197
الجدول (4- 24)	نتائج اختبار الانحدار المتعدد لتأثير (Multiple Regression) تطوير أداء المدقق وفقا للمعايير العامة (الشخصية) في تحسين جودة التقارير المالية من وجهة نظر المدققين الخارجيين	199
الجدول (4- 25)	نتائج اختبار الانحدار المتعدد لتأثير (Multiple Regression) تطوير أداء المدقق وفقا للمعايير العامة (الشخصية) في تحسين جودة التقارير المالية من وجهة نظر معدي التقارير المالية	200

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (4- 26)	نتائج تحليل التباين (One way Anova) للفرضية الفرعية الثالثة حول الفروق في إجابات عينة الدراسة	202
الجدول (4- 27)	نتائج اختبار الانحدار المتعدد لتأثير (Multiple Regression) تطوير أداء المدقق وفقا لمعايير العمل الميداني في تحسين جودة التقارير المالية من وجهة نظر عينة الدراسة	203
الجدول (4- 28)	نتائج اختبار الانحدار المتعدد لتأثير (Multiple Regression) تطوير أداء المدقق وفقا لمعايير العمل الميداني في تحسين جودة التقارير المالية من وجهة نظر المدققين الخارجيين	205
الجدول (4- 29)	نتائج اختبار الانحدار المتعدد لتأثير (Multiple Regression) تطوير أداء المدقق وفقا لمعايير العمل الميداني في تحسين جودة التقارير المالية من وجهة نظر معدي التقارير المالية	206
الجدول (4- 30)	نتائج تحليل التباين (One way Anova) للفرضية الفرعية الثالثة حول الفروق في إجابات عينة الدراسة	208
الجدول (4- 31)	نتائج اختبار الانحدار المتعدد لتأثير (Multiple Regression) تطوير أداء المدقق وفقا للمعايير الخاصة بتقرير المدقق في تحسين جودة التقارير المالية من وجهة نظر عينة الدراسة	209
الجدول (4- 32)	نتائج اختبار الانحدار المتعدد لتأثير (Multiple Regression) تطوير أداء المدقق وفقا لمعايير العمل الميداني في تحسين جودة التقارير المالية من وجهة نظر المدققين الخارجيين	210

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (4- 33)	نتائج اختبار الانحدار المتعدد لتأثير (Multiple Regression) تطوير أداء المدقق وفقا للمعايير الخاصة بتقرير المدقق في تحسين جودة التقارير المالية من وجهة نظر معدي التقارير المالية	212
الجدول (4- 34)	نتائج تحليل التباين (One way Anova) للفرضية الفرعية الثالثة حول الفروق في إجابات عينة الدراسة	213

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الأشكال

الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل (1-1)	نموذج الدراسة	13
الشكل (2- 1)	التسلسل الهرمي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	82

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (1-1)

المصطلحات المستخدمة في الدراسة

المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الإنجليزية	الاختصار
المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين	American Institute of Certified Public Accountants	AICPA
معايير التدقيق المقبولة قبولاً عاماً	Generally Accepted Auditing Standards	GAAS
المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً	Generally Accepted Accounting Principles	GAAP
مجلس معايير المحاسبة الدولية	International Accounting Standards Board	IASB
مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي	Financial Accounting Standards Board	FASB
المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد	The International Auditing and Assurance Standards Board	IAASB
الاتحاد الدولي للمحاسبين	International Federation of Accountants	IFAC
المعايير الدولية للإبلاغ المالي	International Financial Reporting Standards	IFRS
هيئة الرقابة والإشراف على البورصات	Securities Exchange Commission	SEC
المحاسب العربي القانوني المعتمد	Arab Certified Public Accountant	ACPA
شهادة المدقق الداخلي المعتمد	Certified Internal Auditor	CIA
شهادة المحلل المالي المعتمد	Chartered Financial Analyst	CFA
شهادة مدقق نظم المعلومات المعتمد	Certified Information Systems Auditor	CISA
تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسب	Computer-Assisted Audit Techniques	CAATS
الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية	Statistical Package for the Social Sciences	SPSS

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص باللغة العربية

أثر تطوير أداء المدقق الخارجي في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية

إعداد: مصطفى ميلاد الشكري

إشراف: الأستاذ الدكتور بشير عبد العظيم البنا

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطوير أداء مدقق الحسابات الخارجي في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية. ولتحقيق هذا الهدف فإن الباحث تعامل مع نوعين من البيانات هما البيانات الثانوية والبيانات الأولية، تم استخدام استبانة تم توزيعها على عينة الدراسة والتى شملت (89) محاسباً من معدي التقارير المالية في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية في ليبيا، وكذلك عدد (226) مدققاً يعملون فى مكاتب التدقيق في ليبيا (مدينة طرابلس وبنغازى) والمرخصة من قبل نقابة المحاسبين والمراجعين الليبية. ولتحقيق أغراض الدراسة استخدم المنهج الوصفي التحليلي, واعتمدت استبانة طورها الباحث لقياس المتغيرات المستقلة والتابعة, واستخدم الباحث في هذه الدراسة عدداً من الأساليب الإحصائية من أجل تحليل استجابات أفراد وحدة المعاينة على فقرات الاستبانة, واختبار فرضيات الدراسة, ومن أهمها الإحصاءات الوصفية؛ كالوسط الحسابي والانحراف المعياري والتكرارات والنسب المئوية. والطرق الإحصائية الإستدلالية؛ كتحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences (SPSS)

وخلصت الدراسة الى عدد من النتائج من أهمها: يوجد أثر لتطوير أداء المدقق وفقا (للمعايير العامة (الشخصية)، معايير العمل الميداني، المعايير الخاصة بتقرير المدقق) على تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر عينة الدراسة.

وفي ضوء تلك النتائج قدمت الدراسة عدداً من التوصيات منها:

1- إيلاء تطوير أداء المدقق وفقا للمعايير العامة (الشخصية) الأهمية التي يستحقها كونها تؤثر في تحسين جودة التقارير المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- التأكيد على الالتزام بتطوير أداء المدقق وفقا لمعايير العمل الميداني لما لها من أثر على تحسين جودة التقارير المالية.

3- ضرورة تحسين وتطوير ومراعاة مدى التقيد والالتزام بالمعايير الخاصة بتقرير المدقق كونها تؤثر على تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر عينة الدراسة.

4- على المنظمات المهنية المنظمة للمهنة متابعة تطوير أداء مدققي الحسابات الممارسين للمهنة, وإطلاعهم على كل جديد بخصوص مهنة التدقيق, وخاصة فيما يتعلق بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية وقواعد السلوك المهني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

The Impact of Developing the External Auditor Performance on Improving the Quality of the Financial Reports under the Global Financial Crisis

Prepared by: Mustafa Milad Alshokry

Supervised By Professor: Basher Abdul Azim AL bana

This study aimed at identifying the impact of developing of the external auditor performance on improving the quality of the financial reports under the global financial crisis. To achieve this goal, the researcher dealt with two kinds of data; these were the secondary and the primary ones. A questionnaire was distributed to a sample of (89) accountants from the financial reports of listed companies in the stock market in Libya, as well as (226) of auditors working at auditing offices in Libya (Tripoli& Benghazi) and certified by the Libyan Union of Accountants & Auditors.

To achieve the study objectives, analytical and descriptive approaches were used; the researcher developed a questionnaire to measure the independent and dependent variables. In this study, the researcher used a number of statistical methods to analyze the responses, and to test the hypotheses of the study. The most important research methods were descriptive statistics, such as the arithmetic mean, standard deviation, frequencies, percentages, and constructive statistical methods, such as the multiple regression analysis, by using the SPSS Program.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

The researcher found that there is a significant effect on the development of the external auditor performance, in accordance to (General Standards (personal), Filed Work Standards & Reporting Standards) at improving the quality of the financial reports under the global financial crisis from the perspective of the study sample.

In the light of the results, the following recommendations were achieved:

1- Giving the development of the external auditor performance in accordance with (General Standards (personal), the importance it deserves, which has the effect of improving the quality of the financial reports.

2- Emphasizing the commitment of the development of the external auditor performance in accordance to the standards of field work that will have the effect of improving the quality of the financial reports.

3- The necessity of improving, developing and taking into account the extent of compliance and adherence to standards of reporting because it will affect the improvement of the financial reports quality under the global financial crisis from the perspective of the study sample.

4- Professional organizations that organize the profession must follow the development of performance auditor practitioners, and keep them updated in their profession, and particularly with regard to international standards of accounting and auditing, and the rules of professional conduct.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطـار العام للدراسة

1-1 المقدمة

2-1 أهمية الدراسة

3-1 مشكلة الدراسة وعناصرها

4-1 فرضيات الدراسة

5-1 أنموذج الدراسة

6-1 التعريفات الإجرائية

7-1 حدود الدراسة

8-1 محددات الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطـار العام للدراسة

1-1 المقدمة

شهدت بداية الألفية الثالثة جدلا واسعاً حول دور ومسئوليات مدققي الحسابات عن الأزمات المالية التي تتعرض لها الشركات، وقد تصاعد هذا الجدل كثيراً بعد انهيار بعض من الشركات الكبرى مثل شركة انرون Enron وشركة ووردل كوم World com، والتي تبعها طرح العديد من التساؤلات من جانب المستفيدين من التقارير المالية حول دور مهنة المحاسبة والتدقيق في تلك الأزمات.

ومن التساؤلات التي أثيرت حول المهنة تلك التي تتعلق بأسباب إخفاق شركة التدقيق آرثر أندرسون Arthur Andersen في اكتشاف ما تم إخفاؤه من قبل مدراء الشركات من حقائق وأحداث مالية سلبية، وشهدوا صراحة بعدالة التقارير المالية التي تم تدققيها، وأكدوا أنها أعدت حسب معايير المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها، دون النظر إلى ما تعطى فعلاً صورة صادقة وعادلة عن الوضع المالي للشركة محل التدقيق، الأمر الذي انعكس على عملية إعداد التقارير المالية، وتزعزع الثقة بشهادة المدقق لدى الكثير من المستفيدين من البيانات المالية.

كما فرضت متغيرات بيئة الأعمال المعاصرة والأزمات المتلاحقة التي أحدثت فجوة في مصداقية المعلومات المحاسبية، الأمر الذي دفع المنظمات المهنية إلى تشكيل لجان وإصدار تقارير لتحديد أسبابها وعوامل تقليل آثارها. وقد تضمن التقرير الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC حول إعادة الثقة بالتقرير المالي ومصداقية المعلومات المحاسبية، توصيات بضرورة بناء فعالية المراجعة والتدقيق (IFAC, 2003).

ولذلك فقد ازداد حرص الجهات المختصة على أهمية مواكبة مهنة المدقق للتطورات العلمية والمهنية، إذ تسعى الجهات ذات العلاقة إلى تفعيل دور هذه المهنة، وذلك بتطبيق المعايير المحاسبية التي تضفي الأساس السليم والفعَّال على إعداد تقارير مالية مفيدة للجهات المستفيدة، تلتزم المؤسسات بها حتى تسير على نهج محاسبي يضمن لها النجاح والاستمرارية في ظل تحديات اقتصادية كبيرة (الأسرج،2008، ص18).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومنذ شهر آب 2007 ظهرت أزمة مالية عالمية في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد كان السبب في ظهورها هو مشكلة الرهن العقاري، حيث إن العجز المتزايد في سداد الرهونات العقارية وعدم وجود ضمانات الشراء العقاري والتوسع في منح القروض العقارية، إضافة إلى المبالغة في تقدير العقار ضمن سجلات البنوك بشكل أكبر من القيمة الحقيقية لها، أدى إلى تعريض الملايين من التزامات الديون إلى الخطر بسبب ارتفاع قيمة القروض العقارية المقدمة وبشكل لا يتناسب مع القيمة الحقيقية للعقار(عبدالله، 2008، ص72).

ونتيجة لهذه الأزمات الضخمة التي حدثت في العالم، ونظرا لاقتناع مستخدمي القوائم المالية بضعف الدور الذي يؤديه مدقق الحسابات الخارجي في تخفيض المخاطر الناتجة عن إصدار قوائم مالية غير دقيقة، فقد ظهرت الحاجة إلى تدعيم ثقة المجتمع في جودة التدقيق، وأصبح من المحتم على المدقق إثبات استقلاليته وحياديته التامة من خلال تطبيق روح القوانين وعدم الاكتفاء بنصها، والالتزام بالسلوك المهني.

وقد أثرت الأزمة المالية العالمية الأخيرة سلباً على معظم اقتصاديات دول العالم النامية والمتقدمة منها، بدرجات متفاوتة نتيجة لارتباط هذه الاقتصاديات مع بعضها. وبما أن ليبيا تشكل ركناً هاما في الاقتصاد العالمي نتيجة لامتلاكها ثروة هامة من النفط والغاز، فقد تأثرت هي الأخرى بهذه الأزمة التي نجم عنها تذبذب أسعار النفط، والذي انعكس على مختلف الأنشطة الاقتصادية الداخلية والخارجية.

وبناءً على ما تقدم فإن هذه الدراسة تتناول أثر تطوير أداء مدقق الحسابات الخارجي في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية، حيث قام الباحث باستطلاع آراء فئات رئيسة هي (معدو التقارير المالية من المحاسبين في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية في ليبيا، ومدققو الحسابات العاملون في مكاتب التدقيق في ليبيا)، وقد جاء اختيار هذه الفئات لعلاقتهم المباشرة بموضوع الدراسة، لذلك فإن أهمية هذه الدراسة تنبع من كونها تسهم في إيجاد قاعدة بيانات ومعلومات حول جوانب النجاح أو القصور في هذا الموضوع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-1 أهمية الدراسة

ترجع أهمية الدراسة إلى سعيها لإلقاء الضوء على مبررات توسيع النطاق التقليدي لمهنة التدقيق، وما يترتب على ذلك من دعم مساهمتها في تعظيم القيمة المتحققة عن ممارسة الشركات لأنشطتها، وما يتطلبه ذلك من ضرورة تطوير عملية التدقيق، ومهارات وقدرات القائمين بتنفيذها، لتوفير الضمان الكافي لإقناع الإدارة بأهمية وفاعلية الدور الجديد، ومن ثم حفزها لتدعيمه.

وتتطلب ممارسة المدقق الخارجي لدوره المهني، أن تكون على درجة عالية المهنية والفاعلية، لكي تبقى قادرة على رفد هذه الجهات بالملاحظات وبتقييم أداء عالي المستوى وباحتراف وتميز يضمن تصحيح الانحرافات والأخطاء، وبما يساهم في مساعدتها على القيام بالمهام الموكلة إليها بكفاءة عالية، مما يكون له انعكاس إيجابي على التنمية الشاملة والمنافسة على المستويين الإقليمي والدولي.

وتنبع أهمية الدراسة من كونها تتمحور حول دراسة أثر تطوير أداء المدقق الخارجي وفقاً للمعايير العامة (الشخصية)، معايير العمل الميداني والمعايير الخاصة بتقرير المدقق في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمة المالية العالمية في ليبيا من خلال التركيز على الملاءمة والموثوقية التي تعتبر من خصائص التقارير المالية، وبالتطبيق على مكاتب التدقيق والشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية في ليبيا، حيث إنها تُمكن من معرفة نقاط الضعف والقوة في دور المدقق في تحسين جودة هذه التقارير، مما يترتب عليه تطوير معايير التدقيق وتحسين جودة التقارير، بالإضافة إلى مساهمتها المتوقعة في الوصول إلى نتائج ذات دلالة عن الدور الذي قد يؤديه المدقق، وبالتالي مساعدة صانعي القرار في التعامل مع هذا الموضوع، لذلك فإن أهمية هذه الدراسة تكمن في الاعتبارات التالية:

1- إنها تدعم الدراسات والبحوث النظرية والتطبيقية في هذا المجال في بيئة التدقيق.

2- إنها تمثل إضافة علمية متخصصة في مجال دور المدقق الخارجي في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية، وصولا إلى مستويات متقدمة لهذه التقارير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- إنها تبين دور المدقق الخارجي في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية، ورفد هذه الشركات بالملاحظات والتقييم المناسب الذي يساعدها على أداء دورها الهام في تحقيق التنمية الشاملة.

4- إنها توفر قاعدة بيانات حول دور المدقق الخارجي في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات العالمية، مما ٌيسهم في إثراء المكتبة العربية بشكل عام والمكتبة الليبية بشكل خاص في هذا الموضوع.

5- إنها تأتي كمساهمة في التعريف بأهمية مهنة التدقيق في ليبيا، حيث تشكل مجالا خصبا لدراسات لاحقة.

6- إمكانية الوصول إلى نتائج ذات دلالة إحصائية حول دور المدقق الخارجي في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية.

3-1 مشكلة الدراسة وعناصرها

أدت المشاكل المالية التي تعرضت لها العديد من كبريات الشركات في العالم في السنوات الأخيرة إلى المطالبة بضرورة وجود مجموعة من الضوابط والأعراف والمبادئ الأخلاقية المهنية التي تحكم أداء مدققي الحسابات لتحقيق وإضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات الواردة في التقارير المالية والتي يحتاجها العديد من مستخدمي تلك التقارير.

وقد أثار ظهور الأزمات والفضائح المالية العديد من التساؤلات وعلامات الاستفهام حول طبيعة العلاقة بين مدقق الحسابات وإدارة الوحدة الاقتصادية التي تعد التقارير المالية المنشورة، الأمر الذي جعل عملية تطوير أداء مدقق الحسابات مطلباً ضرورياً لكافة الأطراف، وذلك بتعديل وإصدار بعض المعايير الخاصة بالتدقيق للمحافظة على مصالح جميع الأطراف المختلفة. فالمدقق يهمه أن تتم عملية التدقيق بجودة عالية، بهدف إضفاء الثقة والمصداقية على تقريره، أما الإدارة فتحرص على أن تتم عملية التدقيق بجودة عالية بهدف التأكد من دقة وعدالة المعلومات المالية الواردة في التقارير المالية التي تم تدقيقها من قبل مدقق الحسابات، والتي سيعتمدون عليها عند اتخاذ قراراتهم. وبالتالي فإن الغرض من هذه الدراسة هو التعرف على أثر تطوير أداء المدقق الخارجي في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمة المالية العالمية. ويمكن تحقيق الغرض من هذه الدراسة بالإجابة عن التساؤلات الآتية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السؤال الرئيس الأول: هل يوجد أثر لتطوير أداء المدقق وفقا للمعايير العامة (الشخصية) في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر عينة الدراسة؟ ويتفرع عن هذا السؤال عدد من الأسئلة الفرعية هي:

السؤال الفرعي الأول: هل يوجد أثر لتطوير أداء المدقق وفقا للمعايير العامة (الشخصية) في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر المدققين الخارجيين؟

السؤال الفرعي الثاني: هل يوجد أثر لتطوير أداء المدقق وفقا للمعايير العامة (الشخصية) في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة معدي التقارير المالية؟

السؤال الفرعي الثالث: هل توجد فروق بين آراء عينة الدراسة من المدققين الخارجيين ومعدي التقارير المالية حول أثر تطوير أداء المدقق وفقا للمعايير العامة (الشخصية) في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية؟

السؤال الرئيس الثاني: هل يوجد أثر لتطوير أداء المدقق وفقا لمعايير العمل الميداني في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر عينة الدراسة؟ ويتفرع عن هذا السؤال عدد من الأسئلة الفرعية هي:

السؤال الفرعي الأول: هل يوجد أثر لتطوير أداء المدقق وفقا لمعايير العمل الميداني في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر المدققين الخارجيين؟

السؤال الفرعي الثاني: هل يوجد أثر لتطوير أداء المدقق وفقا لمعايير العمل الميداني في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر معدي التقارير المالية؟

السؤال الفرعي الثالث: هل توجد فروق بين آراء عينة الدراسة من المدققين الخارجيين ومعدي التقارير المالية حول أثر تطوير أداء المدقق وفقا لمعايير العمل الميداني في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية؟

السؤال الرئيس الثالث: هل يوجد أثر لتطوير أداء المدقق وفقا للمعايير الخاصة بتقرير المدقق في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر عينة الدراسة؟ ويتفرع عن هذا السؤال عدد من الأسئلة الفرعية هي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السؤال الفرعي الأول: هل يوجد أثر لتطوير أداء المدقق وفقا للمعايير الخاصة بتقرير المدقق في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر المدققين الخارجيين؟

السؤال الفرعي الثاني: هل يوجد أثر لتطوير أداء المدقق وفقا للمعايير الخاصة بتقرير المدقق في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر معدي التقارير المالية؟

السؤال الفرعي الثالث: هل توجد فروق بين آراء عينة الدراسة من المدققين الخارجيين ومعدي التقارير المالية حول أثر تطوير أداء المدقق وفقا للمعايير الخاصة بتقرير المدقق في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية؟

4-1 فرضيات الدراسة

لغرض الإجابة عن أسئلة الدراسة يمكن صياغة الفرضيات العدمية الآتية:

الفرضية الرئيسة الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطوير أداء المدقق وفقا للمعايير العامة (الشخصية) في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر عينة الدراسة. ويتفرع عن هذه الفرضية عدد من الفرضيات الفرعية وهي كما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) لتطوير أداء المدقق وفقا للمعايير العامة (الشخصية) في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر المدققين الخارجيين.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) لتطوير أداء المدقق وفقا للمعايير العامة (الشخصية) في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة معدي التقارير المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية الفرعية الثالثة: لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) بين آراء عينة الدراسة من المدققين الخارجيين ومعدي التقارير المالية حول أثر تطوير أداء المدقق وفقا للمعايير العامة (الشخصية) في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية.

الفرضية الرئيسة الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) لتطوير أداء المدقق وفقا لمعايير العمل الميداني في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر عينة الدراسة. ويتفرع عن هذه الفرضية عدد من الفرضيات الفرعية، وهي كما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) لتطوير أداء المدقق وفقا لمعايير العمل الميداني في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر المدققين الخارجيين.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) لتطوير أداء المدقق وفقا لمعايير العمل الميداني في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر معدي التقارير المالية.

الفرضية الفرعية الثالثة: لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء عينة الدراسة من المدققين الخارجيين ومعدي التقارير المالية حول أثر تطوير أداء المدقق وفقا لمعايير العمل الميداني في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية.

الفرضية الرئيسة الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) لتطوير أداء المدقق وفقا للمعايير الخاصة بتقرير المدقق في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر عينة الدراسة. ويتفرع عن هذه الفرضية عدد من الفرضيات الفرعية وهي كما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) لتطوير أداء المدقق وفقا لمعايير الخاصة بتقرير المدقق في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر المدققين الخارجيين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) لتطوير أداء المدقق وفقا للمعايير الخاصة بتقرير المدقق في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر معدي التقارير المالية.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) بين آراء عينة الدراسة من المدققين الخارجيين ومعدي التقارير المالية حول أثر تطوير أداء المدقق وفقا للمعايير الخاصة بتقرير المدقق في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية.

5-1 أنموذج الدراسة

لتحقيق غرض الدراسة والوصول إلى أهدافها المحددة فسوف يعتمد الباحث على نموذج خاص بها، ويوضح الشكل رقم (1) علاقات هذه المتغيرات.

المتغيرات المستقلة	**المتغير التابع**
(تطوير أداء المدقق الخارجي)	**(جودة التقارير المالية)**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

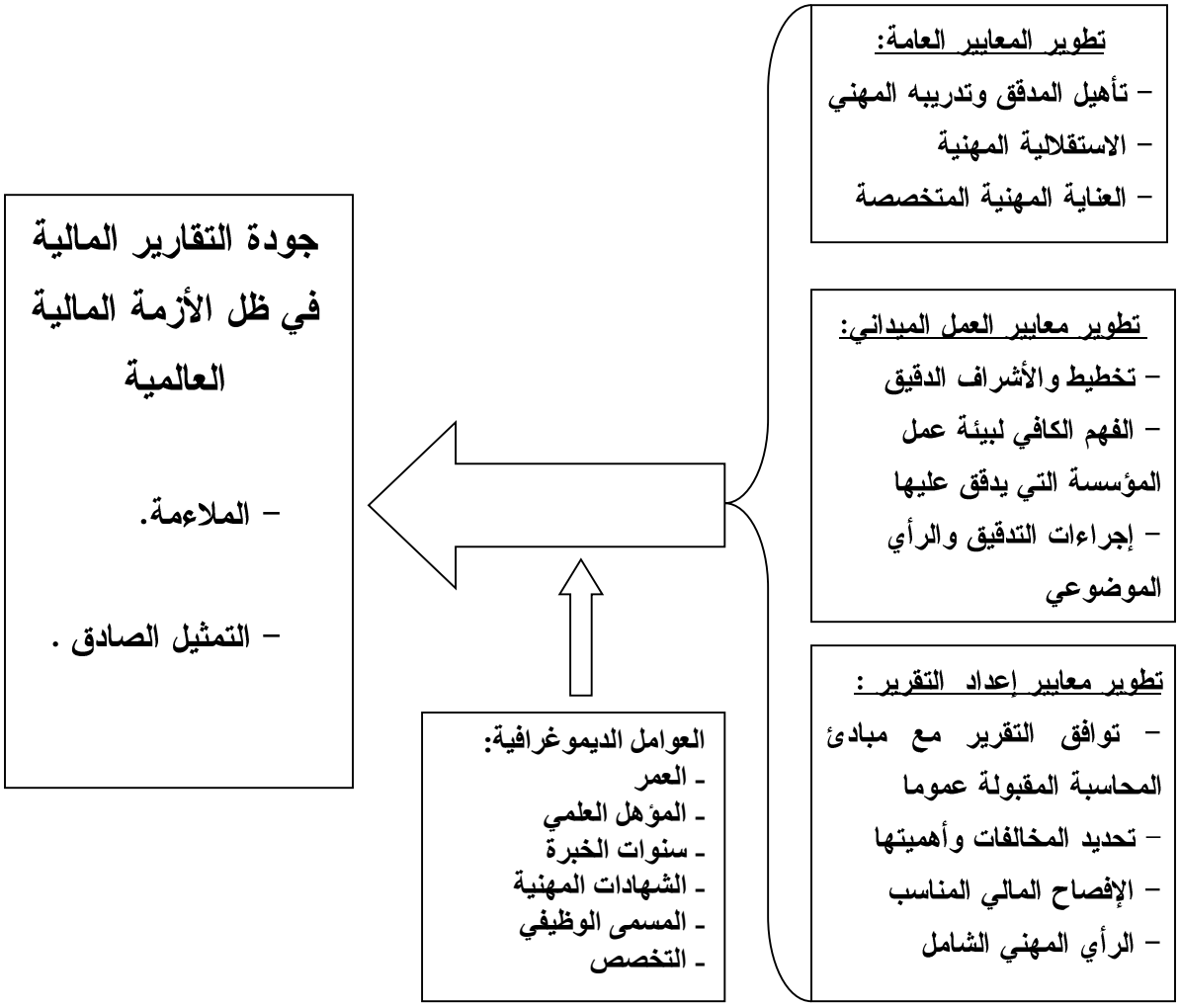

الشكل (1)

نموذج الدراسة

6-1 التعريفات الإجرائية

لأغراض هذه الدراسة فقد تم تحديد المعاني الإجرائية لجميع المتغيرات المستقلة والتابعة والمستخدمة فيها، وذلك حسب ما يعنيه كل مصطلح في الدراسات التي أجريت في مجال المراجعة.

التدقيق: يقصد به فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالشركة تحت التدقيق فحصاً انتقادياً منظماً،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لتلك الشركة في نهاية فترة زمنية معينة، ومدى تصويرها لنتائج أعمال الشركة من ربح أو خسارة عن تلك الفترة.

المدقق الخارجي: هو الشخص المخول بالقيام بتدقيق العمليات المالية أو الحسابات أو البيانات المالية والتحقق من مدى صحتها ومشروعيتها وسلامتها بصورة دورية على الغالب، ويجب ان يكون هذا الشخص مدرباً على تقديم الخدمات المهنية للتدقيق حسب معايير عامة وشخصية، ويتوجب عليه أيضا أن يتصف بالتأهيل العلمي والعملي وان يتمتع بالاستقلال في مجال الإعداد وفحص التقارير وكذلك الالتزام بقواعد السلوك المهني.

معايير العامة (الشخصية) General Standards: تتعلق المعايير العامة بالتكوين الشخصي للمدقق الخارجي، والمقصود بهذه المعايير أن الخدمات المهنية يجب أن تقدم على درجة من الكفاءة المهنية بواسطة أشخاص مدربين. وتوصف هذه المعايير بأنها عامة لأنها تمثل مطالب أساسية نحتاج إليها لمقابلة معايير العمل الميداني وإعداد التقرير بصورة ملائمة، وتعتبر شخصية لأنها تستند على الصفات الشخصية التي يجب أن يتحلى بها المدقق الخارجي. وتتكون هذه المجموعة من المعايير الثلاثة الآتية:

- تأهيل المدقق: يعني أن الشخص الذي يقوم بفحص القوائم المالية يجب أن يكون لديه قدر معين من الكفاءة المهنية، وأن تتوافر لديه مواصفات فنية خاصة تُظهر تلك الكفاءة.
- الاستقلالية المهنية: وتعني أن يكون المدقق محايدا وبعيدا عن أية تأثيرات جانبية، ويتمتع باستقلال فكري في جميع ما يتعلق بخدماته المهنية، وألا تكون له أية مصالح متعارضة، وأن يتجنب أية علاقات قد تبدو أنها تفقده موضوعيته واستقلاله عند تقديم خدماته المهنية.
- العناية المهنية المتخصصة: وتعني أن يبذل المدقق العناية المهنية المعقولة عند القيام بالفحص وكذلك عند إعداد التقرير المالي.

معايير العمل الميداني Fieldwork Standards: وتتعلق هذه المعايير بالمبادىء الاساسية التي تحكم تكوين أساس كافٍ لإبداء الرأي في القوائم المالية. وتتكون هذه المجموعة من ثلاثة معايير هي:

- التخطيط والإشراف الدقيق: يجب على المدقق أن يقوم بالتخطيط الكافي والمناسب لعملية التدقيق، حيث إنه لا يجوز أن يكون التدقيق إرتجالياً، وإنما لا بد أن تكون هناك خطة واضحة وبرنامج تدقيق مفصل يبين مهام التدقيق ومواعيدها ومن الذي سيقوم بها كما ينبغي أن يكون هناك إشراف كافٍ على أعمال التدقيق المختلفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الفهم الكافي لبيئة عمل المؤسسة التي يدقق عليها: ويقصد بها أن تكون للمدقق الدراية والفهم الكافى عن طبيعة وعمل المؤسسة كما يجب عليه دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية بشكل مفصل وواف حتى يمكن تقرير الاعتماد عليه، وتحديد نوعية الاختبارات اللازمة عند تطبيق إجراءات التدقيق.

- إجراءات التدقيق والرأي الموضوعي: يجب على المدقق القيام باجراءات التدقيق للحصول على أدلة وبراهين كافية ومقنعة – عن طريق الفحص والملاحظة الشخصية والاستفسارات والمصادقات- بغرض تكوين أساس لإبداء الرأى حول التقارير المالية.

معايير إعداد تقرير المدقق Reporting Standards: تقرير مدقق الخارجي هو وسيلة الإتصال بين مدقق الحسابات ومستخدمي البيانات المالية المدققة، وهو خلاصة عمل المدقق الذي يبين فيه النتائج التي تم التوصل إليها. وقد حدد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أربعة معايير ينبغي توافرها حتى يتمكن تقرير المدقق من توصيل الرسالة المناسبة إلى مستخدمي البيانات المالية، وهي:

- التوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموما: يجب أن ينص التقرير عما إذا كانت التقارير المالية قد أعدت وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

- تحديد المخالفات وأهميتها: تنتج عند مخالفة مبدأ الثبات فى تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها، ولذلك يجب أن يبين المدقق في تقريره فيما إذا كانت المبادئ المحاسبية التي تم استخدامها في إعداد التقارير المالية تختلف عن تلك التي استخدمت عند إعداد التقارير المالية في السنة السابقة و بيان أثر عدم الثباث فى استخدام المبادئ المحاسبية المقبولة وأثر ذلك على رأيه الفنى المحايد.

- الإفصاح المالي المناسب: يفترض أن القوائم المالية تحتوي على البيانات والإيضاحات الكافية والمناسبة، وبخلاف ذلك لا بد أن يشير المدقق إلى عدم كفاية ومناسبة الإفصاح.

- الرأي المهني الشامل: أن يحتوي التقرير على رأي مكتوب يبين النتيجة النهائية لعملية التدقيق، وهذا الرأي يكون في فقرة خاصة، ويكون خاصاً بالبيانات المالية كوحدة واحدة.

الملاءمة Relevance: هي مدى كفاءة التقارير والقوائم المالية ونجاحها في خدمة مستخدميها بقدرتها على توفير المعلومات الكافية والملائمة لاتخاذ القرارات المناسبة، بحيث تتميز هذه المعلومات بأنها مناسبة لاتخاذ القرارات وأنها تعرض بالشكل الصحيح وتتوافر في الوقت المناسب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التمثيل الصادق Faithful representation :

ويقصد به وجود توافق وتطابق بين المقاييس وبين الظواهر المراد التقرير عنها، أي وجود توافق بين الأرقام والأوصاف المحاسبية وبين الأحداث التي تمثلها تلك الأرقام، أي تمثيل المعلومات المحاسبية للحقيقة ونقلها إلى واقع ما حصل بالفعل، ويقصد بالصدق هنا صدق الجوهر والمضمون، لا الشكل فقط.

تطوير الاداء Performance Development:

يشير مفهوم تطوير الأداء إلى الجهد المخطط والمستمر لتحسين مستوى الأداء وتجويد المخرجات من خلال الإشراف والتقويم المستمر للأداء، ويتضمن ذلك التشخيص العلمي الدقيق باستخدام أدوات علمية مقننة وفق المعايير والمؤشرات الموضوعة لكل مجال لتحديد نقاط القوة وأولويات التطوير.

أداء المدقق الخارجي External Auditor performance :

ويقصد به تأدية المهام بكل اجتهاد وعناية وعلى مستوى عالٍ من الدقة وفقا للمعايير الفنية والمهنية المقبولة عند تقديم الخدمات المهنية. كما يشير مفهوم أداء المدقق الى مايقوم به المدقق من مزاولة مهنته الرقابية بكفاءة ونزاهة وفقاً للمعايير المنظمة للمهنة بما فى ذلك بذل العناية المهنية اللازمة بهدف مساعدة كافة الأطراف المستفيدة من مهنة التدقيق فى الحصول على المعلومات والبيانات الدقيقة من خلال تقريره النهائى، وذلك لاستخدامها فى اتخاذ القرارات الرشيدة.

جودة التقارير المالية Quality of Financial Reporting :

ينطوى مفهوم جودة التقارير المالية على خصائص المعلومات المالية التى تتضمنها تلك التقارير. وبذلك فإنه يجب التسليم بأنه لا يوجد اتفاق بين الهيئات أو الباحثين على مجموعة الخصائص، إلا أن هناك اتفاقاً على بعض الخصائص الأساسية. هذه الخصائص تنبثق من منفعة المعلومات المحاسبية فى اتخاذ القرارات والتى تتوقف على درجة الثقة فى المعلومات من ناحية، وعلى ملاءمة تلك المعلومات من ناحية ثانية، وعلى قابلية تلك المعلومات للمقارنة من ناحية ثالثة. فالعوامل الثلاثة مجتمعة تساهم فى تحسين منفعة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأزمة المالية العالمية Global Financial Crisis :

هي الانخفاض الفجائي في أسعار نوع أو أكثر من الأصول. والأصول إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية (كالآلات والأبنية)، وإما أصول مالية، (كحقوق الملكية لرأس المال المادي أو للمخزون السلعي ، مثل الأسهم وحسابات الادخار)، أو أنها حقوق ملكية للأصول المالية، وهذه تسمى مشتقات مالية، كالعقود المستقبلية (للنفط أو للعملات الأجنبية). فإذا انهارت قيمة أصول ما فجأة، فإن ذلك قد يعني إفلاساً أو انهيار قيمة المؤسسات التي تملكها. وتأخذ الأزمة شكل انهيار مفاجئ في سوق الأسهم أو في عملة دولة ما، أو في السوق العقاري، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي القطاعات الاقتصادية.

1-7 حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

1- الحدود المكانية: تقتصر هذه الدراسة على الشركات والمصارف المدرجة فى السوق المال الليبي ومكاتب التدقيق فى ليبيا.

2- الحدود البشرية: اختار الباحث عينة من معدي التقارير المالية فى الشركات المدرجة في سوق المال الليبي ومدققي الحسابات الخارجيين العاملين في مكاتب التدقيق المرخصة من قبل نقابة المحاسبين والمراجعين الليبية وهي متركزة في مدينتي طرابلس وبنغازي.

3- الحدود الزمانية: تم اجراء هذه الدراسة خلال الفترة الزمنية ما بين عامي (2011-2012).

1-8 محددات الدراسة:

يرى الباحث أن من أهم محددات الدراسة ما يلي:

1. **عدم وجود العدد الكافي من الشركات والمصارف المدرجة فى سوق المال الليبي وذلك نتيجة إقفال العديد منها نتيجة أزمة الحرب والتي أثرت فى البيئة الاقتصادية فى ليبيا.**
2. **اقتصرت الدراسة على مكاتب التدقيق المزاولة للمهنة فى مدينتي طرابلس وبنغازى فقط وذلك نتيجة ظروف الحرب حيث إنها صعبت عملية متابعة كافة مكاتب التدقيق فى ليبيا.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- افتقار التعاون من بعض الشركات والمصارف ومكاتب التدقيق خوفاً على سرية المعلومات والبيانات.

4- صعوبة الاتصال الدورى والمستمر ببعض الشركات والمصارف ومكاتب التدقيق وذلك نتيجة أزمة الحرب وبعد المسافة بين مدينتي طرابلس وبنغازى.

5- افتقار نقابة المحاسبين والمراجعيين فى ليبيا إلى بعض المعلومات الدقيقة الخاصة بمكاتب التدقيق المزاولة للمهنة وذلك لعدم وجود منظومة إلكترونية تبين كافة المعلومات المهمة عن مكاتب التدقيق وانما اكتفاؤها بالتسجيل اليدوي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة

المبحث الأول: الإطار النظري

2-1 التدقيق الخارجى (المفهوم، الأهمية، الأهداف، المعايير، تطوير أداء المدقق،مجالات تطويرالاداء, لجان التدقيق والجانب الأخلاقي للمدقق كتطوير للأداء)

2-2 التقارير المالية (أنواع، جودة التقارير، علاقة المدقق بجودة التقارير المالية)

2-3 الأزمات المالية (نشأة، أسباب, دور المدقق حيال الازمة المالية العالمية)

المبحث الثاني: الدراسات السابقة ذات الصلة

أولاً: الدراسات باللغة العربية

ثانياً: الدراسات باللغة الانجليزية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

يهدف هذا الفصل إلى التعريف بالمفاهيم المتعلقة بالتدقيق والتقارير المالية وجودتها وكذلك الأزمة المالية العالمية، وذلك للوصول إلى إطار مفاهيمي نظري متكامل يُعَد أساساً للدراسة الميدانية، وتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين بحيث يتناول المبحث الأول الإطار النظري للدراسة، ويتناول المبحث الثاني مراجعة لأهم الأدبيات التي غطتها الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة الحالية.

المبحث الأول: الإطار النظري

2-1 التدقيق الخارجي External Audit

2-1-1 مفهوم التدقيـق وتطوره

تُعَدُّ مهنة تدقيق الحسابات مهنة قديمة منذ عصر قدماء المصريين والرومان والإغريق؛ ويرجع أصل التدقيق إلى العصور الوسطى، أما المعنى الحديث له فيعود إلى عصر دخول الشركات الصناعية الكبرى الى حيز الوجود وتطور التدقيق مع تطور تلك الصناعة، ويعود التدقيق في شكله البسيط إلى التطور في النظام المحاسبي بشكل أساسي حيث أصبح من الضروري أن يعهد إلى شخص يقوم بالتحقق من حسن استغلال الموارد المتاحة لدى شخص آخر (المطارنة، 2006، ص13).

تشتق كلمة المراجعة أو التدقيق Auditing من التعبير اللاتيني Audire وتعني الاستماع، حيث كان المدقق يستمع في جلسة الاستماع العامة والتي تتم فيها قراءة الحسابات بصوت مرتفع، وبعد الجلسة يقدم المدققون تقاريرهم مع ملاحظة أن عملية التسجيل كانت تتم بطريقة بدائية، وتحسنت عمليات التسجيل والتدقيق بعد تنظيم الحسابات على أساس الطريقة المكتسبة (توماس، هنكى، 2009، ص26).

فالتدقيق بمعناه المهني يعني عملية فحص واختبار البنود الواردة في القوائم المالية بالرجوع إلى الحسابات وسجلات الوحدة الاقتصادية لها وكذلك المستندات المؤيدة لها، وذلك لغرض إعطاء رأى فني محايد حول مدى عدالة القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي ونتائج الأعمال للوحدة الاقتصادية، موضوع التدقيق (اشتيوي، 2001، ص14). وتماشياً مع التعريف السابق فإن التدقيق يتضمن وظيفتين أساسيتين هما:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- فحص واختبار البنود الواردة في القوائم المالية من خلال الدفاتروالسجلات والمستندات.

2- إيصال المعلومات من خلال التقرير النهائى للمدقق، وذلك بإعطاء رأى فني محايد حول مدى عدالة القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي ونتائج الأعمال للوحدة الاقتصادية.

ومن التعاريف الشاملة والملمة بالتدقيق تعريف الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) والذى تتبناه نظرا لإلمامه وشرحه الدقيق للتدقيق.

"التدقيق هى عملية منتظمة لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، التى تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج التدقيق" (توماس، هنكي، 2009، ص26).

ومن خلال هذا التعريف يمكن أن نستخلص بعض النقاط الهامة والتي هي كالتالي:

1- عملية التدقيق هى عملية منتظمة وبالتالي تستوجب وضع خطة عمل مسبقة.

2- ضرورة التقييم الموضوعي الخالى من ذاتية المدقق القائم بعملية التدقيق.

3- تبرير النتائج التى توصل إليها المدقق بمجموعة من الأدلة والقرائن.

4- ضرورة تطابق العمليات والأحداث الاقتصادية محل الدراسة والتقييم من قبل المدقق فى ضوء المعايير المهنية حتى يتمكن المدقق من إبداء الرأي الفنى المحايد.

5- إيصال نتائج الفحص الى المستخدمين والمهتمين بتلك التقارير.

عرف (الخطيب، 2006) التدقيق بأنه "علم يتمثل في مجموعة المبادئ و المعايير والقواعد والأساليب التي يمكن بواسطتها القيام بفحص انتقادي منظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المثبتة في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمشروع بهدف إبداء رأي فني محايد في تعبير القوائم المالية الختامية عن نتيجة أعمال المشروع من ربح أ وخسارة و عن مركزه المالي في نهاية فترة محددة .

ومن خلال دلك يتضح أن التدقيق علم له مبادىء ومعايير وقواعد متعارف عليها بين أصحاب هده المهنة، حاولت المنظمات المهنية والجمعيات العلمية للمحاسبين والمدققين إرساءها خلال حقبة طويلة من الزمن، كما أن للتدقيق طرقه وأساليبه و إجراءاته التي تنظم عمل المدقق في فحصه لأنظمة الرقابة الداخلية و محتويات الدفاتر والسجلات المالية وللتدقيق أهداف تتمثل في الحكم على مدى تعبير القوائم المالية عن نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة وعن مركزه المالي في نهاية مدة محددة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى الباحث بأن المدقق الخارجي يستطيع أن يبدي رأيا فنيا محايداً حول مدى الالتزام بتطبيق المبادئ المحاسبية وعن صدق ومصداقية وصراحة المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي لإعطاء الصورة الحقيقة عن الوحدة الاقتصادية محل التدقيق للأطراف المستخدمة لآراء المدقق، كما ينبغي أن تكون الأهداف المتوخاة من عملية التدقيق هي إحدى الأهداف الكلية للوحدة الاقتصادية، وإذا ما نجحت عملية التدقيق في تحقيق أهدافها فهي بذلك تسهم في تحقيق الأهداف الكلية للوحدة.

2-1-2 أهمية التدقيق The Importance of the Audit

هناك مجموعة من العوامل التي ساعدت على زيادة أهمية وظيفة التدقيق منها:

1- زيادة اللامركزية والاستقلال التنظيمي للإدارات ضمن الهيكل التنظيمي، كذلك تعدد المستويات الإدارية في المنظمة، الأمر الذي دفع الإدارة العليا إلى تفويض السلطات والمسؤوليات، ومن ثم حاجة هذه الإدارة إلى التأكد من سلامة استعمال السلطات المفوضة وتحمل المسؤوليات، وفقا للسياسات والنظم والإجراءات المعمول بها (عثمان، 2009، ص129).

2- التطور الذي شهدته وظيفة التدقيق ومساهمتها في تقديم خدمات إدارية إلى جانب الخدمات المالية، واتساع نطاقها ليشمل مراجعة وفحص وتقييم كافة الأنشطة والعمليات في سبيل خدمة المنظمة لمساعدتها في تحقيق أهدافها(الخطيب، والرفاعي، 2008، ص194).

3- شمول التنظيم الحديث لخطوط الاتصال الرأسية والأفقية وحاجة التغذية والتغذية العكسية (التعليقات والتقارير) إلى مسؤولين يتولون التدقيق لأجل اطمئنان الإدارة إلى سلامة هذه التقارير وواقعيتها (عثمان، 2009، ص129).

4- حاجة الجهات الحكومية إلى بيانات دقيقة ودورية لمتابعة نشاط المنظمات ومدى التزامها بمسؤولياتها الاجتماعية كالمساهمة في خطط التنمية واستيعاب قدر من العمالة (الخطيب، والرفاعي، 2008، ص194).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-1-2 أهداف التدقيق الخارجي Targets of External Audit

يشير (المطارنة، 2006، ص19) إلى أن التطور الذي حصل في بيئة الأعمال والانفتاح الاقتصادي الدولي وأثر العولمة على اقتصاديات الدول غيرت النظرة إلى التدقيق مما تطلب من المدقق تقديم خدمات أهم من اكتشاف الأخطاء والغش وغيرها من الأهداف التقليدية ليقوم بعملية التدقيق من أجل تحقيق الأهداف العصرية التي تتلاءم وبيئة الأعمال الحالية حيث أصبحت أهداف التدقيق اليوم على النحو التالي:

1- مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها والتعرف على أسباب عدم تحقيق الأهداف الموضوعة من قبل المؤسسة.

2- تقييم النتائج التي تم التوصل إليها مقارنة مع الأهداف المرسومة.

3- العمل على تحقيق أقصى درجة ممكنة من الكفاية الإنتاجية والقضاء على التبذير والإسراف في جميع نشاطات المؤسسة.

4- تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية للمجتمع.

5- التأكد من أن القرارات الإدارية ذات الآثار المالية تنفذ بدقة ووفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها.

ويشير (طواهر، والصديقي، 2003، ص15) الى أن تطـور أهـداف التدقيق ناتج عن التطور الذى حدث نتيجة التطور الاقتصادى الذى عرفته الوحدات الاقتصادية من جهة ونتيجة لتعدد الأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية. ومن تلك الأهداف التى يحققها التدقيق هي:

1- مراقبة الخطط والسياسات ومتابعة درجة التنفيذ وأسباب الانحرافات.

2- تقييم الأداء ونتائج الأعمال المحققة من قبل المؤسسات.

3- تحقيق أقصى كفاية اقتصادية وإنتاجية.

4- اكتشاف الأخطاء الجوهرية في الدفاتر والسجلات المحاسبية إن وجدت.

5- المصادقة على الوثائق المالية والتقارير المودعة من طرف الإدارة لإعطائها مصداقية أكثر حتى تساعد مستخدميها في اتخاذ القرارات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويشير (الخطيب، والرفاعي،2008, ص 202-203) إلى أن نطاق وأهداف التدقيق يختلف بشكل كبير بين المنظمات لأنهما يعتمدان على حجم وطبيعة المنظمة ومتطلبات إدارتها، ومجال عملها الذي لم يعد يقتصر على التدقيق المالي، بل امتد ليشمل كافة الأنشطة في المنظمة المالية وغير المالية، حيث تناولت وظيفة التدقيق الداخلي هذه الأنشطة بالفحص والتحليل والتقييم كخدمة للمنظمة، ومع ذلك فإن نطاق التدقيق الداخلي يركز على الأمور الآتية:

1- فحص المعلومات المالية والإدارية والتشغيلية، ومراجعة اعتماديتها وموثوقيتها والوسائل المستخدمة لتحديد وقياس وتصنيف وكتابة التقرير بمثل هذه المعلومات (Messier,2000, p:11).

وقد يتضمن ذلك مراجعة الوسائل المتعلقة بتحديد وقياس وتصنيف وإعداد التقارير الخاصة بالمعلومات والاستفسارات عن بنود محددة، بالإضافة إلى الفحص التفصيلي للعمليات والأرصدة والإجراءات.

2- مراجعة النظام المحاسبي وأنظمة الضبط الداخلي كوظيفة أساسية تتطلب عناية معقولة ومستمدة من الإدارة التي تفوض مهامها تلك، بالإضافة إلى الإشراف على الأعمال ووضع التوصيات اللازمة بشأنها.

3- فحص وتقييم الكفاءة الاقتصادية والإدارية وفعالية العمليات في استخدام الموارد، بالإضافة إلى مراجعة الضوابط غير الإدارية في المنظمة، ومراجعة الأنظمة الموضوعة والتأكد من الالتزام بالسياسات المتبعة والخطط والإجراءات والقوانين والأنظمة التي قد يكون لها تأثيرها العام على العمليات والتقارير لتحديد مدى التزام المنظمة بهذه الخطط والسياسات (Guy, 2009, p:804).

2-1- 4 معايير التدقيق المقبولة عموماً، (Generally Accepted Auditing Standards)

المبادئ العامة التى تحكم عملية التدقيق تعرف بمعايير التدقيق المقبولة عموماً، وهذه المعايير تمثل الإطار العام والذى من خلاله يقوم المدقق باستخدام إجراءات التدقيق المناسبة والتي يراها ضرورية في الظروف المحيطة في جميع مراحل عملية التدقيق، ابتداءً من الإعداد لعملية التدقيق وانتهاءً بكتابة التقرير للجهة تحت التدقيق (اشتيوى، 2001، ص31).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد ظهرت معايير التدقيق المقبولة في الولايات المتحدة في أوائل الخمسينات حيث شكل مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي لجنة سميت لجنة إجراءات التدقيق، و ذلك بهدف وضع وصياغة تلك المعايير وقد نشرت تلك اللجنة تقريرها في سنة 1954 وقد فرقت تلك اللجنة بين معاييرالتدقيق وإجراءاتها، ذلك لأن الأخيرة ترتبط بالأعمال التي ينبغي أن يقوم بها مدقق الحسابات أما المعايير فتتعلق بقياس دقة هذه الأعمال والكيفية التي تتم بها ممارسة تلك الأعمال والأهداف الواجب تحقيقها باستخدام إجراءات التدقيق (مطاوع، 2009، ص4).

وقد عرّف المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA المعايير بأنها " تعبير عن الصفات الشخصية المهنية التي يجب أن تتوافر في المدقق و كذلك عن الخطوات الرئيسة لعملية التدقيق اللازمة للحصول على القدر الكافي من الأدلة و البراهين التي تمكنه من إبداء الرأي في عدالة القوائم المالية بالإضافة إلى بيان محتويات إبداء الرأي" (مطاوع، 2009، ص7).

وقد دعت الحاجة إلى وجود معايير التدقيق لأسباب عديدة منها:- (المشهداني، 2012، ص228).

1- الحاجة للحكم على عمل المدقق وجودته.

2- تحديد الإطار العام لعملية للتدقيق أثناء تأدية المهمة.

3- الحاجة إلى أن تكون هناك نظرية للتدقيق تضم ضمن إطارها مجموعة من المعايير المشتقة من مجموعة فروض ومفاهيم وتحدد في ضوئها الأهداف والإجراءات الخاصة بعملية التدقيق.

4- رغبة المنظمات المهنية في تقليل التفاوت بين المدققين القائم على أساس الأحكام الشخصية لكل مدقق والتي تعد جزءا كبيرا من إجراءات التدقيق، حيث إن سبب تفاوت تلك الأحكام يرجع إلى التباين في القدرات العلمية والتدريبية والمعرفية والمنطلقات الأخلاقية. وعليه فإن تبني عدد من المعايير ستكون الأساس الذي يعتمد عليه من قبل المدققين عند أداء مهامهم .

5- تعد معايير التدقيق وسيلة لتقييم الأداء المهني للمدققين كونها الإطار المحدد لبعض المسؤوليات التي يتحملها المدقق وعليه يمكن القول إن درجة الالتزام بتلك المعايير تتناسب طردياً مع جودة الأداء، فكلما زاد التزام المدقق بهذه المعايير زادت جودة تدقيقه والعكس صحيح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتضمن معايير التدقيق التي أصدرها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي ثلاث مجموعات وهي المعايير العامة ومعايير العمل الميداني ومعاييرإعداد التقرير(ميالة، 2010، ص 128).

المجموعة الأولى المعايير العامة General Standards:

تهتم هذه المعايير بالتأهيل والصفات الشخصية للمدقق وعلاقتها بكفاية ونوعية الأداء المطلوب وبالتالي فإنه على المدقق قبل التعاقد على مهمة التدقيق أن يقرر ما إذا كانت هذه المعايير يمكن تحقيقها واستيفاؤها عند أداء هذه المهمة. وهذه المعايير هي:(المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين)

1- التأهيل العلمي والعملي: حيث يجب أن يتم فحص القوائم المالية وإجراءات التدقيق من قبل أشخاص لديهم التأهيل العلمي والعملي كمدققين.

2- الاتجاه العقلي المحايد: يجب أن يكون لدى المدقق اتجاه فكري وعقلي محايد ومستقل في كل الأمور المتعلقة بعملية التدقيق.

3- العناية المهنية الواجبة: يجب أن يبذل المدقق العناية المهنية الواجبة والمعقولة عند أدائه لمهمة التدقيق وإعداد التقرير.

المجموعة الثانية: معايير العمل الميداني Fieldwork Standards :

وهي التي تخص العمل الميداني والمعايير المطبقة والمعتمدة ميدانيا في تطبيق إجراءات التدقيق وهى تتضمن النقاط التالية:- (الخطيب، الرفاعى، 2008، ص72)

1- التخطيط السليم للعمل والإشراف الملائم مع المساعدين: أى يجب أن يخطط للعمل الميداني تخطيطاً مناسباً مع الإشراف الدقيق على عمل المساعدين إن وجدوا.

2- دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية: يجب دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية بشكل مفصل وواف حتى يمكن تقرير الاعتماد عليه، وتحديد نوعية الاختبارات اللازمة عند تطبيق إجراءات التدقيق. كما إن ضعف أو قوة نظام الرقابة الداخلية لا يحدد فقط طبيعة أدلة التدقيق وإنما يحدد مدى الفحص المطلوب لتلك الأدلة، والوقت المناسب للقيام بإجراءات التدقيق والإجراءات التي ينبغي التركيز عليها بدرجة كافية أكثر من غيرها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- كفاية وملاءمة أدلة الإثبات: ضرورة حصول المدقق على قدر كاف من أدلة وقرائن الإثبات الملائمة لتكون أساسا سليما يرتكز عليها عند التعبير عن التقارير المالية وذلك عن طريق الفحص المستندي والتدقيق الحسابي والانتقادي والملاحظة والاستفسارات والمصادقات بغرض تكوين أساس مناسب لإبداء الرأي حول القوائم المالية.

المجموعة الثالثة: معايير إعداد التقرير Reporting Standards :

1- يجب أن ينص التقرير عما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها طبقًا للمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها.

2- يجب أن ينص التقرير عما إذا كانت هذه المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها قد طبقت خلال الفترة الحالية بنفس طريقة تطبيقها في الفترات السابقة.

3- يفترض أن تحتوى القوائم المالية وملحقاتها على كافة البيانات والإيضاحات التي يجب إعلام القارئ بها، مالم يرد في التقرير خلاف ذلك.

4- يجب أن يحتوى التقرير على رأى المدقق في القوائم المالية كوحدة واحدة يجب الإشارة إلى الأسباب التي أدت إلى ذلك. وفي جميع الأحوال على المدقق أن يوضح مدى فحصه للقوائم المالية والمسئولية التي يتحملها (اشتيوى، 2001، ص33).

ويرى الباحث أن هذه المعايير هي مستويات مهنية لضمان التزام مدقق الحسابات ووفائه بمسؤولياته المهنية في قبول التكليف وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق وإعداد التقرير بكفاءة, وبذلك فإن إلتزام المدقق بالمعايير المهنية الخاصة بالتدقيق فإنَّه سوف يحقق مستوى جيداً من جودة الأداء المهني، غير إن معايير التدقيق المقبولة و المتعارف عليها (GAAS) جاءت عامة ونادراً ما تتناول بالتحديد المشاكل التي تظهر في كل مستويات أداء عملية التدقيق، ولذلك يلعب الحكم الشخصي للمدقق دوراً جوهرياً في تطبيق المعايير على مستويات الأداء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5-1-2 تطوير أداء مدققي الحسابات (الأهمية والأهداف)

Developing of the External Auditor Performance.

بعد السلسلة المتعددة للأزمات المالية المختلفة التي حدثت لكثير من الشركات في العالم، وما صاحبتها من انهيارات مالية حدثت في عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية عام 1997م، وأزمة شركة (Enron) التي كانت تعمل في مجال تسويق الكهرباء والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001 م، وكذلك أزمة شركة (وورلد كوم Worldcom) الأمريكية للاتصالات عام 2002م وأخيرالأزمة المالية العالمية في الربع الأخير من عام2008م، والتي لا تزال آثارها ماثلة حتى ألان، وما نتج عنها من إفلاس كثير من الشركات والبنوك العالمية في أمريكا على وجه الخصوص والتي بلغت أكثر من 130 بنكاً والزيادة المضطردة لإفلاس شركات كثيرة في جميع دول العالم (جبران، 2010).

ونتيجة لهذه الأزمات فإن هناك دوراً حوكمياً لتدقيق الحسابات في تقييم مقدرة المنشأة على الاستمرار لمدة سنة تالية لتاريخ إعداد القوائم المالية وذلك وفقا للمعايير المهنية الأمريكية و الدولية. ولاشك أنه يسبق الانهيار المالي للشركة تعسر مالي وتدهور في النسب والمؤشرات المالية وعدم قدرة الشركة على سداد ديونها مما يؤثر على أسعار أسهم الشركة في البورصة، وبالتالي فإن عدم إشارة مدقق الحسابات الى عدم مقدرة المنشأة على الاستمرار يعني عدم كفاءة التدقيق وغياب الدور الحوكمي لها، وبالتالي غياب معلومات هامة للمساهمين والمستثمرين وأصحاب المصلحة في المشروع وبالتالي إلحاق الضرر بهم(توهامي، 2009، ص8).

ونتيجة لهذه الانهيارات والأزمات المالية التى حدثت فى الكثير من الشركات فإن جزءاً كبيراً من هذه المسئولية يقع على عاتق مدققي الحسابات وذلك باتهامهم بعدم القيام بأداء مهامهم وواجباتهم بأسلوب يتماشى مع المعايير وأداب وسلوك المهنة وذلك بعم التزامهم بها مما أدى الى أهتزاز الثقة بمهنة التدقيق ومن ذلك الى فقدان الثقة بالمعلومات المحاسبية وبالتالي فقدت هذه المعلومات جودتها وتميزها (جبران، 2010).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحيث إن أهمية مهنة تدقيق الحسابات ترتبط إرتباطاً وثيقاً بنوعية الخدمات التي تقدمها إلى العملاء من الشركات والمنشآت الاقتصادية وكافة المستفيدين من خدمات التدقيق، وهذا يتطلب من المدقق الالتزام بتطبيق معايير التدقيق المتعارف عليها في المهنة وقواعد السلوك المهني، ومراعاة القوانين والتشريعات والأنظمة عند القيام بفحص القوائم المالية المقدمة اليهم(جربوع، 2004).

ونظرا للأهمية التي تتمتع بها مهنة التدقيق، ونظـر ً ا لإرتفـاع طموحـات وتوقعـات مستخدمي المعلومات الواردة في القوائم الماليـة المدققـة واعتمادهم فـي اتخـاذ القـرارات الاستثمارية على رأي المدقق الخارجي وخاصة بعد حدوث الأزمات المالية العالمية والآثار التى خلفتها على مهنة التدقيق بشكل خاص، فإن ذلك يتطلب الأمرالعمل بشكل جاد لتطوير ورفـع كفـاءة المهنة والعاملين فيها وتحقيق المزيد من فاعلية التدقيق الخارجى مـن أجـل تلبيـة حاجـات ورغبات مستخدمي القوائم المالية المدققة.

ومن خلال ذلك يتطلب الأمر السعى الى تطوير أداء مدققي الحسابات في كون المستخدمون الخارجيون للقوائم المالية يتوقعون من مخرجات عملية التدقيق، والمتمثلة في تقرير مدقق الحسابات، الجودة التامة لأنهم يعتمدون في اتخاذ قراراتهم ورسم سياساتهم على تلك القوائم، وبالتالي فإن عملية تطوير أداء مدققي الحسابات لها مصلحة لكافة الأطراف المستفيذة من عملية التدقيق. ومن هذه الأطراف هي: (اشتيوى، 2001، ص11).

1- المقرضون والمستثمرون: يهتم مقدمو رأس المال بالمخاطر الملازمة لاستثماراتهم والعائد المتوقع وبذلك يهتم المقرضون والمستثمرون بالقوائم المالية المدققة من قبل المدقق الخارجي حتى يستطيعوا اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة والرشيدة.

2- إدارة الشركة: تهتم إدارة الشركة بتقرير المدقق على قوائمها المالية وذلك لمساعدتها على فى كسب ثقة الجمهور فى الشركة، بما فى دلك معرفة نقاط القوة والضعف لديها.

3- الهيئات والأجهزة الحكومية: تهتم الأجهزة الحكومية بالقوائم المالية المدققة وذلك لأغراض التخطيط والرقابة، الضرائب. ولذلك فإن الأجهزة الحكومية تسعى أن تتم عملية التدقيق بمستوى عالٍ من الجودة من أجل حماية الاقتصاد الوطنى بما فى ذلك جميع الأطراف ذات العلاقة بعمليات التدقيق (Tayler, D, and Glezen, 1994).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- مدقق الحسابات: يهتم مدقق الحسابات بأن تتم عملية التدقيق بأعلى جودة ممكنة وذلك لتحسين سمعته وشهرته وتعزيز موقفه التنافسي فى مهنة التدقيق.

5- الجمعيات والهيئات المنظمة لمهنة التدقيق: عادة ما تسعى الكثير من المنظمات والنقابات والجمعيات المنظمة لمهنة التدقيق إلى تدعيم الثقة بمهنة التدقيق وتحسين نظرة المجتمع إلى هذه المهنة وذلك من خلال السعى المستمر الى تطوير المهنة والدفع بها الى الأمام.

ولذلك يرى الباحث أن تطوير الممارسة المهنية للتدقيق تتطلب أن يقوم بها مدققو الحسابات، حيث يتم إعدادهم إعداداً جيداً من الناحيتين العلمية والعملية التطبيقية، وضرورة حصولهم على مؤهلات عالية في مهنة المحاسبة والتدقيق وزيادة سنوات الخبرة، وإتمام دورات تدريبية مكثفة في مجالات التدقيق المختلفة، والمعرفة الكافية بمبادئ وأصول المحاسبة المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، مع ضرورة تلقى التعليم المهني المستمر وزيادة عدد سنوات الخبرة في تدقيق نشاط معين وهو ما يعرف بالتخصص المهني داخل مكاتب وشركات التدقيق.

2-1-6 مجالات تطوير الأداء لمدققي الحسابات لتحسين جودة التقارير المالية

Areas of Developing the Performance of the External Auditors to Improve the Quality of the Financial Reports.

يورد الباحث فيما يلي أهم المجالات التي يمكن من خلالها تطوير أداء مدققي الحسابات، وذلك لأهمية هذه المجالات في تحسين جودة التقارير المالية:

1- الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق:

Commitment to professional standards for external audit

اتفق كل من معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA، وهيئة الأوراق المالية SEC، بأنه توجد وجهات نظر مختلفة حول دور المعايير المهنية في تطوير أداء المدقق، حيث يدافع المعهد عن وجهة النظر الخاصة، بأن المسئولية المهنية يجب أن يتم الحكم عليها عن طريق مبادئ المحاسبة المقبولة قبولا عاما GAAP، ومعايير التدقيق المتعارف عليها GAAS، وفي ظل غياب تلك المعايير المقررة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يؤكد المعهد بأن أراء الخبراء يجب أن تؤخذ في الحسبان، أما لجنة بورصة الأوراق المالية، فإنها ترى أن المدققين تقع عليهم مسئولية تبليغ المعلومات في ضوء ما تتطلبه تلك المعايير المتعارف عليها سواء ما يتعلق بالمحاسبة أو التدقيق(Hall and Renner, 2008, p: 50).

كما توجد مجموعة من المتطلبات والخطوات الإيجابية في الاعتراف بالمسئولية الإضافية وتطوير أداء المهنيين المزاولين: (عوض، 2004، ص87).

1- وضع وتطوير معايير التدقيق، وإرشاداتها بشكل يضمن الوفاء بالمتطلبات المتجددة لمهنة التدقيق.

2- إجراء عمليات فحص متبادلة بين مكاتب التدقيق بعضها بعضا (مراجعة النظير)، مع الفحص الدوري لممارسات وإجراءات مكاتب التدقيق.

3- إنشاء قسم في مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي، يتضمن مكاتب المحاسبة والتدقيق القانونية التي تزاول مراجعة الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية، والتي يجب أن تتصف بسمات خاصة (لإحكام الرقابة عليها).

4- القيام بدراسات متطورة وأبحاث دورية في التدقيق، باعتبارها ذات أهمية في اكتشاف طرق أفضل في كشف التحريفات العمدية أو الغش.

5- تعليم وتثقيف المستخدمين، حيث يكون من الأهمية أن يتم تعليم المستثمرين والمستخدمين الآخرين الذين يقومون بقراءة القوائم المالية وتقارير المدققين ونطاق وطبيعة عملهم.

6- توافر متطلبات الحماية للمدققين، حيث يمكن للمجمع مساعدة الأعضاء المهنيين عن طريق توافر متطلبات محددة يتعين على المهنيين مراعاتها.

7- عدم التهاون مع الأعضاء المهنيين في السلوك والأداء غير السليم، مع تكوين جماعات للضغط والتأثير على إجراء تغيرات في القوانين لمصلحة المهنة.

ويرى الباحث لكي تكون الخدمات التى تقدمها مكاتب التدقيق مقبولة, ليس فقط لإدارة الشركة العميلة بل لأصحاب المصالح، يجب أن تهتم بجودة خدمة التدقيق من خلال الالتزام ليس فقط بالمعايير المهنية للتدقيق بل الالتزام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بما تضمنته ثقافة ومعايير مكاتب التدقيق نفسها، وأهمها أن المدقق يجب أن يفهم بأنه ليس مسئولا فقط أمام إدارة الشركة بل أيضا أمام أصحاب المصلحة في هذه الشركة (Stokeholders). وأن تكون هذه المعايير بمثابة القوة التي تقف وراء تغيير العلاقة ما بين مكتب التدقيق وإدارة الشركة العميلة، بحيث يقوم المدققون الخارجيون المعينون من قبل المساهمين بتوجيه التقارير إلى لجان التدقيق في الشركة وليس إلى الإدارة.

2- الإلتزام بقواعد وأداب سلوك المهنة:

Commitment by Rules and Ethics of the Professional Behavior.

طبقاً لقواعد السلوك المهني فإنه من الضروري أن يتصف المدقق بالاستقلال والموضوعية والنزاهة عند مزاولته لعمله المهني، ويتفق الباحث مع ما يراه البعض من أن مفاهيم الاستقلال والموضوعية والنزاهة مترابطة، حيث يشير الاستقلال إلى الظروف التي تدعم تطبيق الأداء المهني غير المتحيز للتوصل إلى قرار أو رأي في موقف معين، والموضوعية هي حالة من التفكير تؤدي إلى تطبيق الأداء المهني غير المتحيز، والموضوعية تتصف بالنزاهة وهي منهج نزيه أو عادل للأداء المهني، والنزاهة للمراجع هي معيار لتقييم الموضوع (جربوع، حلس، 2007، ص16).

لقد نال موضوع استقلالية المدقق اهتماما كثيرا من الباحثين إذ تتمثل مسؤولية المدقق الخارجي في التخطيط والتنفيذ السليم لعملية التدقيق، للحصول على توكيد منطقي فيما إذا كانت القوائم المالية الختامية خالية من التحريف الجوهري، بسبب الغش أو الخطأ كما أن على مدقق الحسابات عند قبول أو الاستمرار في عملية التدقيق أن يأخذ في الاعتبار أي عامل قد يؤثر على نزاهته وموضوعيته بصورة سلبية عند تنفيذ المهمة الموكلة إليه. وهو ما يمكن أن يسمى "الاستقلال المهني"(الرشيدي، 2011، ص2).

ومن وجهة نظر المجتمع فإن المدققين المزاولين للمهنة يفترض فيهم دائماً الكفاءة المهنية، إلا أن الاستقلال غير مفترض فيهم دائماً، فتقديم المدققين لخدمات أخرى غير التدقيق لعملائهم من الشركات التي يقومون بمراجعة حساباتها، مثل خدمات الاستشارات الإدارية، والاستشارات الضريبية، واختيار أو ترشيح المديرين والعاملين، وإمساك الدفاتر والسجلات، وتشغيل أو معالجة البيانات المحاسبية، والخدمات المتعلقة باندماج الشركات وغيرها يثير جدلاً كبيراً في الفكر المحاسبي منذ سنوات وحتى الآن (Mautz, 2002, p:91).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالدراسة التفصيلية لمجموعة العمل لعضو الكونجرس الأمريكي لي ميتكالف (Lee Metcalf) ترى أن تقديم المدققين لمثل هذه الخدمات إلى عملاء التدقيق تعتبر تهديداً حقيقياً للاستقلال، نظراً لأنها تخلق تعارضاً في المصالح بين تقديم هذه الخدمات وتقديم خدمات التدقيق في نفس الوقت، فعندما يقوم المدقق مثلاً باختيار المديرين للشركة عميل التدقيق فإنه يكون لديه الدافع دائماً على تأكيد نجاحهم، وكذلك الحال عندما يقوم المدقق بتصميم نظام المعلومات المحاسبي لعميل التدقيق، ويكون المطلوب منه بعد ذلك أن يراجع مدى سلامة هذا النظام وما ينتج عنه من معلومات محاسبية وإمكانية الاعتماد عليها (Mautz, 2002, p:91).

وعلى العكس ترى لجنة كوهين أن تقديم المدققين لخدمات أخرى إلى عملاء التدقيق لا يهدد الاستقلال، بل ذهبت إلى القول بأنه قد يكون من المفيد للعميل أن يقدم له المدقق كلا النوعين من الخدمات، لأنه الأكثر علماً ودراية بظروف الشركة والصناعة التي تعمل بها، وقد يكون ذلك أقل تكلفة للشركة، ويؤيد ذلك كثير من الباحثين حيث يرون أن تقديم المدققين لخدمات أخرى إلى عملاء التدقيق يزيد من اعتماد العملاء على المدققين ومن ثم يقلل من اعتماد المدققين على عملاء التدقيق (Antle, 1987, p:20).

يرى الباحث أن التزام مدققي الحسابات بقواعد السلوك المهني للمهنة يؤدى الى تحقيق عدة أغراض, منها: رفع مستوى الأداء المهني للمهنة التدقيق بشكل عام والمدقق بشكل خاص والمحافظة على كرامتها وتدعيم التقدم الذى أحرزته بين غيرها من المهن الحرة, وتنمية روح التعاون بين المحاسبين والمدققين ورعاية مصالحهم المادية والأدبية المعنوية, وبث الطمأنينة والثقة في نفوس جمهور المعنيين بخدمات التدقيق من العملاء وغيرهم من الفئات المتعددة بأنهم سيحافظون فيما يقدمونه من خدمات وما يؤدونه من أعمال توكل إليهم على الالتزام بمعايير فنية ومستويات علمية ومهنية رفيعة.

3- الإلتزام بإستراتيجية التخصص المهني للمدقق الخارجي:

Commitment to Professionalism Strategy of the External Auditor.

يتزايد الاتجاه الحديث في مهنة التدقيق نحو الأخذ بمستويات أعلى من التخصص المهني، وذلك يعزى إلى ازدياد حدة المنافسة والمتغيرات العالمية على النطاق المحلي والدولي مع تنوع القواعد المحاسبية الخاصة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بكل نشاط على حدَه، لهذا بدأت مكاتب التدقيق البحث عن طرق تجعلها متميزة عن منافسيها والذي بدوره يقوي الموقع التنافسي لهذه المؤسسات لتستطيع إجراء تعاقدات رابحة مع عملائها (Mayhew and Wilkins, 2003).

وقد أدى ذلك إلى قيام مؤسسات التدقيق بمحاولات للحصول على معدلات أعلى من حصص السوق المهنية لتحقيق خبرة فوق المعتادة لجذب العملاء ولجعل التحول إلى مكاتب التدقيق الأخرى خياراً غير جذاب بالنسبة للعملاء، ولكي تتمكن من ذلك عليها إضافة قيمة حقيقية لعملاء التدقيق من خلال الفهم الجيد لطبيعة الصناعة التي يعمل بها العملاء. (Jeffrey and Others, 2004)

إن الحصول على حصة كبيرة في سوق الخدمات المهنية يتطلب من مكتب التدقيق تقديم خدمات تدقيق متخصصة تلبي احتياجات العملاء بطرق وأساليب لا يمكن أن تؤديها مكاتب التدقيق المنافسة بسهولة، حيث تسعى مكاتب التدقيق إلى تمييز خدماتها عن غيرها من المكاتب المنافسة، وتجدر الإشارة إلى أن بؤرة التركيز في استراتيجية التميز والمنافسة تتمثل في تطوير وتوفير خدمة متميزة يطلبها العملاء، والتي يجد المنافسون صعوبة كبيرة في أدائها بذات الجودة والصفة، حيث تتكبد مكاتب التدقيق تكاليف ضخمة لتكون متخصصة مهنيا، ويقتضي ذلك ضمنياً أن تلك التكاليف تمنع المنافسين من الوصول إلى درجات مشابهة من التخصص بسهولة، ويحدث التميز بناءً على العديد من أبعاد خصائص العميل والطلب على الخدمات ذات الصلة (الحداد, 2008).

ويرى الباحث بأن استراتيجية التخصص المهني للمدقق نالت اهتماما كَبيراً فى الكثير من مكاتب التدقيق العالمية لما لها من دور هام في تدعيم وتحسين القدرات المهنية للمدقق الخارجي عند التصدي للكشف والتقرير عن المخاطر دون وقوع غش أو احتيال مالي وتحريف في التقارير المالية لتصبح مضللة، وتطوير خدمات التأكيد مما ينعكس على جودة الأداء المهني بالارتقاء إلى مستويات مقبولة من الجودة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- الاهتمام بالمحتوى الإعلامي لتقرير المدقق الخارجي:

The Attention to Media Content of the Auditor Report.

يقصد بالمحتوى الإعلامي لتقرير المدقق ما تتضمنه الألفاظ أو العبارات التي يصاغ بها تقرير مراقب الحسابات من معانٍ ودلالات، يمكن لمستخدميه الوثوق بها والاعتماد عليها في تقييم الشركة والتعرف على نتائج أعمالها ومركزها المالي. لهذا فإن قيمة وأهمية المحتوى الإعلامي لتقرير مراقب الحسابات لا تنبع فقط في كونه النتاج النهائي لعملية التدقيق، ولكن أيضا بسبب كونه أحد المدخلات الأساسية لدى الكثير من المستخدمين في صنع قراراتهم الاستثمارية، لهذا فمن الأمور الهامة التي يرتبها تقرير مراقب الحسابات إنه يمثل انعكاسات للمدى الذي وصلت إليه مهنة المحاسبة والتدقيق من الناحيتين العلمية والعملية، ومدى وفائها بحاجات المجتمع المتغيرة والمتطورة من المهنة (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2001، ص57).

لقد اهتمت المنظمات المهنية التي ترعى شؤون المهنة بالمعايير المهنية وقواعد الآداب والسلوك المهني، ومعايير الرقابة على جودة الأداء المهني، كمدخل أساسي في تحسين جودة المحتوى الإعلامي لهذا التقرير، كما أصبح لزاما على مراقبي الحسابات تطبيق معايير التدقيق التي حددت نوع الرأي الذي يبديه مراقب الحسابات والذي لا يخرج عن أحد هذه الآراء: (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2001، ص106).

1- رأي غير متحفظ، وعادة يقوم مراقب الحسابات بإصداره في حالة أن القوائم المالية تعبر بعدالة عن المركز المالي للمشروع ونتائج أعماله.

2- رأي معدل بسبب وجود أمور لا تسبب تحفظا ولكن يجب على المراقب أن يوجه انتباه القارئ لها في صورة فقرة توضيحية بعد فقرة الرأي، وعادة يقوم مراقب الحسابات بإصداره في حالة إجراء التدقيق على نحو كامل والتوصل إلى نتائج مرضية عن عدالة القوائم المالية في تعبيرها عن المركز المالي ونتائج أعمال المشروع، ولكن يرى مراقب الحسابات انه من الضروري إضافة معلومات ضرورية أخرى للتقرير.

3- رأي معدل بسبب وجود أمور (مخالفات) تؤثر على المدقق وتجعله غير قادر على إبداء رأى غير متحفظ، وفى هذه الحالة يأخذ الرأي أحد الأنواع التالية: رأى متحفظ، أو الامتناع عن إبداء الرأي، أو رأى معاكس، وتتمثل الأمور أو المخالفات التي تؤثر على مراقب الحسابات وتجعله يخرج عن الرأي غير المتحفظ إلى أحد هذه الأنواع من الآراء في: تقييد مجال التدقيق، وعدم إعداد القوائم المالية بما يتفق مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها ، وعدم حياد مراقب الحسابات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتلعب الأهمية النسبية لهذه الأمور أو المخالفات (عدا عدم حياد مراقب الحسابات حيث يؤدى هذا الأمر إلى الامتناع عن إبداء الرأي بغض النظر عن مستوى الأهمية النسبية) دورا هاما في تحديد نوع الرأي الذي يصدره مراقب الحسابات، والأهمية النسبية تعني الأهمية النسبية للمخالفات بالدرجة التي تؤثر في قرارات المستخدم الرشيد للقوائم المالية. ومما لاشك فيه أن تقييم هذه الأمور تكتنفه العديد من الصعوبات، ويجب على مراقب الحسابات تعميق فحصه حتى يستطيع إصدار الرأي المناسب، وأن الحكم المهني لمراقب الحسابات يلعب دورا هاما في تحديد نوع الرأي الذي يصدره (ألفين وجيمس، 2004، ص75).

ويلخص الباحث مدى تأثير الأهمية النسبية لهذه الأمور في نوع التقرير الذي يصدره مراقب الحسابات على القوائم المالية على الوجه التالي:

1- تقرير برأي غير متحفظ إذا كانت المخالفات غير ذات أهمية بصورة واضحة.

2- تقرير برأي متحفظ إذا كانت المخالفات ذات أهمية دون أن يكون لها تأثير بصورة واضحة في عدالة القوائم المالية.

3- تقرير برأي معاكس إذا كانت المخالفات (عدم اتفاق القوائم المالية مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها) من الأهمية بشكل يؤثر بصورة واضحة في عدالة القوائم المالية.

4- تقرير بالامتناع عن إبداء الرأي في حالة تقييد مجال التدقيق.

وتتعدد الآثار التي يرتبها نوع الرأى – بخلاف الرأي غير المتحفظ - الذي يصدره مراقب الحسابات ولعل من أهم هذه الآثار: (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2001، ص107).

1- الثقة / عدم الثقة في مجلس الإدارة.

2- احتمال انخفاض قيمة الشركة في أسواق المال.

3- احتمال تغيير مدقق الحسابات.

4- احتمال امتناع أصحاب المصلحة عن مساعدة الشركة.

5- رسم سياسات الشركة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6- مستند لتحديد مسئولية مدقق الحسابات جنائيا، وتأديبيا، ومدنيا.

7- إقرار عدم توزيع الأرباح.

يرى الباحث من الأهمية المتزايدة لتقرير مدقق الحسابات، إلا أن الاتجاه المتنامي في أدبيات التدقيق غالبا ما يشكك في مصداقيته كأداة اتصال فاعلة، من خلال إبراز تأثير احتوائه على عبارات غير معرفة بدقة مثل مصطلح التمثيل بعدل، أو إبراز تأثير المرونة المتاحة لمدقق الحسابات في اختيار المصطلحات التي تناسبه في تقريره عن مدى قدرة الشركة على الاستمرار، أو حتى إبراز المفارقة الجوهرية بين طول التقرير وحجم العمل المبذول لإنتاجه. ومن أوجه النقد الموجهة إلى تقرير مدقق الحسابات انه يجب تطويره ليس فقط من ناحية الشكل، وإنما الأهم من ناحية المضمون لكي يضمن ضمن ما يشمل نواحي غير مالية لها أكبر الأثر عند تقييم الأداء في المنشآت الاقتصادية.

6- الالتزام بتحديد وتقييم مخاطر التدقيق الخارجي:

Commitment to Identifying and Assessing the Risks of External Audit.

تعرف مخاطر التدقيق بأنها المخاطر التي تنشا عند قيام المدقق بإبداء رأي غير مناسب في تقريره الذي يصدره حول المعلومات الواردة في القوائم المالية عندما تحتوي تلك البيانات المالية أخطاء جوهرية. ويمكن تقسيم تلك المخاطر بشكل عام إلى فئتين رئيستين على النحو الآتي (العبيدي، 2012، ص34).

أ- مخاطر التدقيق من حيث المحتوى أو المضمون.

ب- مخاطر التدقيق من حيث توقيت حدوثها.

وتاليا شرح عن هذه المخاطر:

1- مخاطر التدقيق من حيث المحتوى أو المضمون **Audit Risks in Terms of Content** : وتتكون من الأنواع التالية من المخاطر (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2011، ص ص230-231).

أ- مخاطر الاكتشاف **Detection Risk** : وهي مخاطر الأخطاء الجوهرية (أو ببساطة " مخاطر الأخطاء الجوهرية") (أي المخاطرة بأن تحتوي البيانات المالية على أخطاء جوهرية قبل التدقيق) والمخاطرة بأن لا يكتشف المدقق هذه الأخطاء، ولمخاطرة الأخطاء الجوهرية عنصران: المخاطرة الذاتية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومخاطرة الرقابة كما هي مبينة عند مستوى الإثبات أدناه)، ومخاطرة الاكتشاف هي المخاطرة بأن لا تكشف إجراءات المدقق خطأ جوهرياً في إثبات يمكن أن يكون جوهرياً، إما فردياً أو عند جمعه مع أخطاء أخرى.

ب- المخاطر المتأصلة أو الموروثة Inherent Risk : وهي قابلية رصيد حساب معين أن يكون خطأ بشكل جوهري منفرد أو عندما تتجمع مع المعلومات الخطأ في أرصدة حسابات مع افتراض عدم وجود ضوابط داخلية.

ج- مخاطر الرقابة Control Risk: وهي مخاطر المعلومات الخطأ، التي تحدث في رصيد حساب أو طائفة من المعاملات التي يمكن أن تكون جوهرية بمفردها أو عندما تجمع مع المعلومات الخطأ في أرصدة أو طوائف أخرى، التي لا يمكن منعها أو اكتشافها وتصحيحها في الوقت المناسب بواسطة النظام المحاسبي أو نظام الرقابة الداخلية.

2- مخاطر التدقيق من حيث توقيت حدوثها:

Audit Risks in the Terms of the Occurrence Timing.

أ- مخاطر البيئة المحيطة بتشغيل النظام المحاسبي المحوسب:

Risks of the surrounding environment run the computerized accounting system.

وهي المخاطر التي تنشأ بسبب البيئة التي تمثل وجود خلل في الحواسيب المستخدمة في تطبيق النظام والبرامج المستخدمة في تطبيقه، قد أشارت لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى أنه ينبغي قيام البنوك بوضع السياسات والإجراءات التي تتيح إدارة مخاطر العمليات المصرفية من خلال تقويمها والرقابة عليها ومتابعتها وأصدرت اللجنة خلال آذار 1998 م وأيار 2001 م نشرة أوضحت فيها أن أنواع مخاطر بيئة تكنولوجيا المعلومات تنقسم إلى: (الحسبان، 2007، ص244).

- مخاطر التشغيل (عدم التأمين الكافي للنظم – عدم ملاءمة تصميم النظم – ضعف الصيانة – إساءة الاستخدام).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- مخاطر السمعة (الاختراق المؤثر).

- المخاطر القانونية (مكافحة غسيل الأموال – مخالفة الاتفاقيات – عدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات).

- المخاطر الأخرى (المخاطر التقليدية – مخاطر السوق).

ب- مخاطر مدخلات النظام Risks of the system inputs : وهي المخاطر الناجمة عن عدم كفاية ضوابط الإدخال المصممة بشأن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات، وتتمثل بوضع مدخلات خاطئة وغير سليمة، أو تشغيلها أكثر من مرة لصالح القائم بعملية الاختلاس أو التلاعب (العبدلي، 2003).

ج- مخاطر تشغيل النظام Risks of Running the System : وهي المخاطر الناجمة عن عدم كفاية ضوابط المعالجة المصممة بشأن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات، وهي ترتبط بطبيعة الشركة وتعقد عملياتها والحالة المالية للشركة وربحيتها، والاستخدام غير المصرح به لنظام التشغيل (البحصي والشريف، 2008).

د- مخاطر مخرجات النظام Risks of the System Outputs : وهي المخاطر الناجمة عن عدم كفاية ضوابط الإخراج المصممة بشأن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات، وهي ترتبط بسرقة البيانات والمعلومات وخلق مخرجات غير صحيحة، وعمل نسخ غير مرخص بها من المخرجات، والكشف غير المرخص به للبيانات، أو توزيع المعلومات بواسطة أشخاص غير مصرح لهم (الداية، 2009).

يرى الباحث أن مهنة التدقيق قد تطورت بشكل كبير عبر السنين الماضية، بحيث كان تطورها مواكباً لتطور العملاء الذين يتم خدمتهم والتطور التكنولوجي الكبير وإمكانية توظيفه في خدمة التدقيق، وقد خلصت معايير التدقيق الدولية إلى طلب تحليل الكثير من المخاطر من قبل المدقق وأهمها ما يتعلق بمخاطرالموروثة ومخاطر الرقابة والاستجابة لهذه المخاطر بشكل مناسب وذلك من خلال تصميم وتنفيذ برنامج تدقيق يأخذ بعين الاعتبار المخاطر التى يواجهها العميل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7- تفعيل دور الجمعيات المهنية المنظمة للمهنة :

Activating the Role of Professional Associations that Organize the Profession.

من المهام المنوطة بالمنظمات المهنية إعادة تطوير وتنظيم مهنة المحاسبة والتدقيق وذلك لإمكانية فرض الرقابة الذاتية، وزيادة جودة الأداء المهني في التدقيق، وزيادة المساءلة المهنية للمدققين، مما تنتج عنه زيادة الثقة في عملهم، على أن يتم الإعلام جيداً عن هذا الدور لجمهور المستفيدين من خدمات التدقيق(مصطفى, 2008).

وهذا يوجب على تلك المنظمات وضع معايير مهنية للتدقيق ومعايير السلوك المهني، ومراقبة الالتزام بها من جانب الممارسين للمهنة من خلال برامج مراقبة الجودة للأداء المهني لمكاتب التدقيق، ووضع النظم الكفيلة لمعاقبة من يخرج عن تطبيق تلك المعايير، ونشر هذه المعايير والبرامج والنظم والإعلان عنها لجمهور المستفيدين من مهنة التدقيق.

إن وضع المعايير التطويرية يدعم الكفاءة المهنية والاستقلال لمدققي الحسابات حيث لن يقبل المدقق القيام بتنفيذ أية مهمة إلا إذا كان قادراً على تنفيذها بكفاءة عالية طبقاً لمعايير الأداء الموضوعة والتي سيتم قياس أدائه عليها عن طريق برنامج لمراقبة الجودة في المنظمة المهنية، كما أن التزام جميع المدققين بالمعايير المحددة للتدقيق والسلوك المهني سوف يقلل من احتمال تغيير المدققين بواسطة الإدارة والقضاء على ظاهرة تسوق الرأي Opinion Shopping مما يدعم استقلال المدقق.

كما أن وضع برامج لمراقبة الجودة ونظام صارم للمساءلة بواسطة المنظمة المهنية سوف يؤدي إلى الارتفاع بمستوى جودة الأداء المهني إلي المستويات المتوقعة منهم ومن ثم رضاء المستفيدين عن الخدمات المؤداة بواسطة المدققين(جربوع, 2004).

لذا يجب العمل على تفعيل دور الجمعيات المهنية من خلال القيام بتشجيع تطبيق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية، من قبل المحاسبين والمدققين سواء عند إعداد القوائم المالية، أو عند فحصها وتدقيقها، كما يجب تشجيع تطبيق تقنية المعلومات والاتصالات والاستفادة منها في تقديم الخدمات المهنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولعل تبني الجمعيات المهنية إلزام أعضائها بتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية سواء في إعداد القوائم المالية، أو في تدقيقها يحقق عدة مزايا أهمها: (جربوع، وحلس، 2001، ص20).

1- يتحقق للبيانات المالية المنشورة المعدة والمدققة بموجب تلك المعايير مجموعة من العناصر الإيجابية، أهمها المصداقية (Reliability)، والقبول العام (General Acceptance) بالإضافة إلى قابليتها للمقارنة (Comparability).

2- سيوفر تبني معايير المحاسبة والتدقيق الدولية من قبل الجمعيات المهنية المتواجدة في الدول النامية خاصة جهداً كبيراً وأموالاً طائلة، كانت ستحتاج إليها لوضع معاييرها المحلية والإقليمية الخاصة بها.

ولذلك يرى الباحث أن الجمعيات والمنظمات المهنية الخاصة بالتدقيق تلعب دوراً هاماً رئيساً فى التأثير بالإيجاب على جودة خدمات التدقيق, مع ضرورة وجود إلزام قانوني من قبل الجمعيات يلزم مكاتب التدقيق باتباع نظام خاص لتطوير أداء مدققي الحسابات و الرقابة على جودة أعمال التدقيق, مع فرض عقوبات ومخالفات قانونية في حالة مخالفة مكاتب التدقيق لمعايير الجودة المفروضة, كما ان للجمعيات المهنية للتدقيق دوراً هاماً من خلال وضع سياسات إلزامية تأهيلية للمدققين, التدريب المستمر, وتوفير النشرات والتعميمات الخاصة, والتى من خلالها تساعد على الرفع من كفاءة مدققي الحسابات.

8- التوسع فى استخدام تكنولوجيا المعلومات:

The Expansion in the use of Information System.

يسهم نظام المعلومات المحاسبية بصورة إيجابية في تقديم المعلومات المفيدة في مجال التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات عن طريق أفراد وجهات داخل المنشأة وخارجها ولكي تحقق المعلومات فوائدها المرجوة ينبغي أن تكون دقيقة وملائمة تقدم في التوقيت المناسب وهذا يعني ضرورة الأخذ بأحداث تقنية مناسبة للمعلومات لذا تستخدم المنشآت الحاسبات الإلكترونية في تشغيل بياناتها وذلك لما توفره من سرعة ودقة في تشغيل وتداول تلك البيانات, وهذا بالتالي أثر كثيرا في عملية التدقيق حيث نشأت الحاجة إلى التدقيق باستخدام الحاسوب من أجل زيادة درجة الموثوقية في البيانات التي تجعلها أساسا يعتمد عليه في عملية اتخاذ القرارات (الذنيبات, 2003، ص23).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق يؤدي إلى تقليل الوقت المبذول في العمليات الكتابية والمهمات الحسابية الخاصة بأمور كثيرة مثل: مخاطر التدقيق وأحجام عينات التدقيق، وبالتالي يؤدي إلى تقليل الوقت والتكاليف وتحسين جودة عملية التدقيق، وتوافر أسس أفضل لممارسة الحكم المهني من قبل مدققي الحسابات. إذ إن المدقق يمكن أن يستخدم برامج الحاسوب التي تستطيع محاورة برامج العميل، وهذه العملية تفيد في مجال سرعة تنفيذ أعمال التدقيق ودقتها، كذلك فإن استخدام المدقق لبرامج تخزين واسترجاع المعلومات وبرامج المراجعة التحليلية باستخدام الحاسوب يمكن للمدقق من إجراء المقارنات والتحليلات بين الأرقام الفعلية والمخططة، وقد يستخدم المدقق برامج خاصة تساعده في عملية إجراء الاختبارات وفي عملية تكوين رأيه الذي يستخدم فيه درجة من الحكم المهني مما يساعد في دعم عملية اتخاذ القرارات التي يقوم بها مدقق الحسابات وهذه البرامج يطلق عليها ما يعرف بأنظمة الخبراء(الصحن, ابوزيد, 2000).

يرى الباحث إن استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق يساهم في توافر أساس أفضل لممارسة الحكم الشخصي من قبل مدققي الحسابات كما أنها تساهم في تعليل تكاليف عملية التدقيق مما يؤدي إلى تحسين عملية التدقيق بشكل عام مما يساهم في الارتقاء بالأداء المهني للمدقق إلى المستوى الذي تخدم فيه الأطراف المستفيدة على أفضل وجه.

2-1-7 علاقة لجان التدقيق بتطوير أداء المدقق الخارجي:

Relationship the Audit Committees to Developing of the External Auditor Performance.

إن التغيرات والتحولات الاقتصادية التى شاهدها العالم مؤخراً، خاصة فى أمريكا اللاتينية ودول شرق أسيا وروسيا، إضافة إلى أزمة الثقة التي اجتاحت بمهنة المحاسبة في السنوات الأخيرة نتيجة انهيار العديد من الشركات الكبرى فى العالم مثل شركة (Enron) وشركة (WorldCom) وشركة (Arthur Andersen) فقد ساهم ذلك في ظهور بعض المفاهيم المرتبطة بضبط الأداء للممارسات المحاسبية ، من خلال توافر العديد من الإجراءات التي تضمن الشفافية والمحافظة على حقوق المساهمين والملاك وضمان دقة التقارير المالية و فعالية الإجراءات الرقابية وخاصة نظم الرقابة الداخلية، ومنع حدوث انهيارات في أسواق المال، وذلك لتعزيز ثقة المستثمرين وتشجيعهم على الاستثمار(الصوص، 2012، ص2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتجدرالإشارة الى إن هذه الانهيارات والإخفاقات المالية في كبرى الشركات العالمية من أهم الأسباب التي أدت إلى نشوء لجان التدقيق، وكانت هى الدافع الأكبر أمام الهيئات المهنية والمنظمات والمشرعين للمطالبة والتوصية بتشكيل لجان التدقيق من أعضاء مجلس الإدارة على أن تحدد لها المهام والواجبات وكيفية وتشكيلها من أجل مساعدة المجلس في القيام بمسؤولياته الإشرافية والرقابية، إذ تتولى لجنة التدقيق الإشراف على إعداد التقارير المالية، وتعمل كحلقة وصل بين مجلس الإدارة و المدقق الخارجي بما يضمن له الاستقلالية في تحسين أداء أعماله، وينظر إلى لجان التدقيق بوصفها أحد العناصر المهمة في حوكمة الشركات في الشركات التي وجدت لتلافي أوجه القصور التي تعاني منها شركات الأعمال المختلفة (المومني، 2010، ص246).

تؤدي لجان التدقيق دوراً كبيراً في دعم استقلالية المدقق الخارجي بالشكل الذي يؤدي إلى قيامه بمهامه دون ضغط أو تدخل من إدارة الشركة، وزادت الحاجة إلى خدمات المدققين الخارجيين بسبب تزايد حالات الغش في البيانات المالية المعلنة، التي تعتمد عليها الأطراف ذات العلاقة في قراراتها الاقتصادية. لذلك ترتبط فاعلية التدقيق الخارجي بمدى تحقق الأهداف المرجوة من نشاطات التدقيق ومدى الجودة في أداء المدقق لهذه النشاطات، لهذا يتطلب من المدقق الخارجي تحليل عدة متغيرات تشمل تقييم الرقابة الداخلية واختبارات التخطيط للتدقيق والاختبارات الجوهرية ليتمكن من إعطاء رأيه المهني في القوائم المالية (السويطي، 2006).

وعليه فإن لجان التدقيق تعتبر أداة جيدة من أدوات الحوكمة، بل إحدى الدعائم الأساسية لعمل المدقق الخارجى والتي يتضح دورها في هذا المجال من خلال الآتي (المومني، 2010، ص26) :

1- مناقشة الأمور المتعلقة بترشيح المدقق الخارجي وإعادة تعيينه أو عزله، والتأكد من استيفائه شروط الاهلية، وعدم وجود ما يؤثر على استقلاليته.

2- بحث كل ما يتعلق بعمل مدقق الحسابات بما في ذلك ملاحظاته ومقترحاته وتحفظاته ومتابعة مدى استجابة إدارة الشركة لها وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- تدقيق مراسلات الشركة مع المدقق الخارجي، وتقييم ما يرد فيها وإبداء الملاحظات والتوصيات حيالها.

4- تدقيق خطة عملية التدقيق التي أعدها المدقق الخارجي والتأكد من مدى دقة عملية تقييم المدقق الخارجى لنظام الرقابة الداخلية. بما فى ذلك مساعدة المدقق الخارجي في الحصول على المعلومات والإيضاحات التي يحتاجها لعملية التدقيق.

5- العمل على حلقة وصل بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة والمدقق الخارجي وحل المنازعات التي بينهم.

ويرى الباحث إن لجان التدقيق تعتبر أداة تطويرية لعملية التدقيق فى معناها الواسع، إذ جاءت فكرتها بهذف توفير وسيلة فنية رقابية تعمل على حماية أصحاب المصالح المختلفة في المنظمة من خلال توفير تأكيدات إضافية بأن مجالس إدارة المنظمات تؤدى مسئولياتها ووكلاء عنهم بكفاءة وفعالية . كما أن لجان التدقيق باعتبارها آلية من آليات الحوكمة لها دورٌ محوري فى الإرتقاء بجودة التقارير والقوائم المالية، فهى منوط بها القيام بالتأكد من تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وكذلك تقييم نظام الرقابة الداخلية، وحل المنازعات التى تنشأ بين الإدارة والمدقق الخارجى بما فى ذلك دعم استقلالية المدقق, وللقيام بهذه المهام يتعين أن يراعى تشكيل لجان التدقيق من كافة التخصصات اللازمة سواء محاسبين أو محللين ماليين وذلك لضمان جودة التقارير والقوائم المالية.

2-1- 8 الجانب الأخلاقي لتطوير الأداء المهني للمدقق :

Ethical Aspect for the Development of the Professional Performance of External Auditor.

إن مهنة التدقيق تتطلب من المدقق أن يضيف الثقة والمصدقية على القوائم والتقارير المالية والبيانات والمعلومات المرفقة بها، وهذه الثقة تحتاج إليها جهات عديدة في المجتمع لأجل ذلك فإن أخلاقيات وسلوكات المهنة وقواعدها مهمة جدا للمدقق وبدونها فان المدقق مهما عمل لايستطيع المستفيد من القوائم المالية أن يحصل على الثقة المطلوبة.

إن مهنة التدقيق في حاجة ماسة إلى من يرفع مستواها المهني من خلال كوادرها والممارسين لها، مما يستوجب الإلتزام بمبادئ وسلوكات المهنة وأخلاقياتها، وعلى المدقق أن يتحلى بآداب المهنة وسلوكها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإن لم يتحلّ بها يعد ناكباً عن السبيل لأنه فرط بآداب وأخلاقيات وسلوكات مهنته وقد أصدرت العديد من المنظمات والهيئات الدولية مبادئ وقواعد ومعايير لآداب وأخلاقيات وسلوكات المهنة، ويعد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) هو أول من أصدر دليلاً لآداب وسلوكات المهنة عام 1971 وقد خضع هذا الدليل إلى العديد من التطورات وإعادة الصياغة للأخذ بالمتغيرات المستجدة في بيئة المحاسبة والتدقيق(الراوى، 2007). ويتضمن هذا الدليل خمسة مبادئ ومفاهيم أخلاقية، تمثل قواعد لأداب وسلوك المهنة التى يجب على المدققين الإلتزام بها، ويمكن سردها كالتالي:(إشتيوى، 2001، ص36).

1- الاستقلالية والأمانة والموضوعيةIndependence, Impartiality and Objectivity : تعتبر الاستقلالية هى حجر الأساس لبناء شخصية المدقق، حيث نجد أن معايير التدقيق المقبولة والمتعارف عليها تؤكد بأن المدقق يجب أن يكون مستقلاً فى شخصيته وتفكيره فيما يتعلق بعملية التدقيق. والاستقلالية هي إمكانية قيام المدقق بعمله بأمانة وموضوعية، بحيث أن لايقوم بإخفاء الحقائق أو أعطاء معلومات مضللة غير ممثلة للواقع وأن يكون هدفه الاساسى هو إعطاء رأى فني محايد حول مدى عدالة القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي ونتائج أعمال الشركة.

2- معايير السلوك الأخلاقى للمدقق Standards of Ethical Behavior for External Auditors : وتتضمن هذه المعايير عدداً من المفاهيم العامة من بينها مايلي:

أ- الكفاءة المهنية: يجب على المدقق ألا يقبل سوى الخدمات المهنية التي يستطيع هو أداءها بكفاءة وإذا رأى أنه لايملك الكفاءة والقدرة لتنفيذ عملية التدقيق بكفاءة مهنية معقولة فليعتذر.

ب- بذل العناية المهنية الواجبة: على المدقق أن يبذل العناية المهنية الكافية عند تنفيذه لعملية التدقيق وإعداده للتقرير وإجرائه لجميع الاختبارات الضرورية(إشتيوي، 2001، ص35).

ج- التخطيط والإشراف: إن التخطيط السليم والإشراف الدقيق على المساعدين يعتبر من العوامل الأساسية لإتمام عملية التدقيق على أكمل وجه. والتخطيط السليم لايتأتى إلا بمعرفة المدقق للعمل المطلوب والإلمام الكامل بطبيعة نشاط وعمليات الشركة تحت التدقيق.

د- الأدلة والبراهين الكافية: : على المدقق الحصول على الأدلة والبراهين لتكون هي الأساس التى من خلالها يعتمد عليها المدقق لإبداء رأيه حول مدى عدالة القوائم المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- مسئولية المدقق تجاه العملاء Responsibilities Toward Customers :

أ- معلومات خاصة بالعميل: أثناء عملية التدقيق غالباً مايصادف المدقق العديد من المعلومات السرية والخاصة بالعميل والتي لايرغب هذا الأخير في أن يطلع عليها الغير. وبذلك يتحتم على المدقق مسئولية أدبية وهي المحافظة على هذه السرية، بما لايتعارض مع مبدأ الإفصاح الكامل للمعلومات والبيانات.

ب- الأتعاب الشرطية: خدمات التدقيق يجب ألا تقدم بمقتضى اتفاق مفاده أن المدقق لايستحق أتعابه إلابناء على نتائج عملية التدقيق المرغوبة من قبل العميل(التميمي، 2006، ص65).

4- مسئولية المدقق تجاه زملائه Responsibilities Toward Colleagues: يتوجب على المدقق الخارجي عدم التنافس والتعدي على حقوق غيره، إذ يقتضي هذا المبدأ عدم قيام المدقق بمنافسة الزميل الأخر الذي يقدم خدمة إلى عميل هو حاليا يحصل على نفس الخدمة من الزميل، كما يقتضي هذا المبدأ عدم القيام بتقديم عروض بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لتوظيف أحد أو أكثر من العاملين في مكتب زميل أخر بدون إخبار هذا الزميل أولا.

5- المسئوليات والأعمال الأخرى Responsibilities and other Business: هناك بعض المفاهيم أوردتها قوانين شرف المهنة تأكيداً لزيادة الثقة بالمهنة واحترامها، ومن بينها مايلي:(إشتيوى، 2001، ص42).

أ- الدعاية والإعلان عن خدمات التدقيق: تتفق معظم قوانين شرف المهنة على أنه يحذر على المدقق الإعلان والدعاية عن خدماته بطريقة خطأ أو مضللة أو خادعة.

ب- العمولات: معظم قوانين شرف المهنة لاتجيز للمدقق دفع عمولات إلى أشخاص نظير الحصول على عملاء لتدقيق حساباتهم.

ج- الأعمال المتعارضة: لايجوز للمدقق القيام بأي عمل أوتقديم خدمات تتعارض مع مهنته كمدقق. أي يستطيع المدقق القيام بأي عمل وتقديم أية خدمة طالما لاتتعارض مع مهنته كمدقق مثل الاعمال التجارية وغيرها من الأعمال التى يمكن أن تؤثر في موضوعيته ونزاهته.

ويرى الباحث أن التزام المدققين بهذه القواعد هو اعتراف مهنة التدقيق بمسئولياتها تجاه المجتمع والعملاء والزملاء فى المهنة. فقبولهم لهذه القواعد السلوكية الأخلاقية عند أداء مسئولياتهم المهنية يؤدي الى رفع مستوى المهنة واكتساب ثقة المجتمع بما يزيد من فاعليتها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرفع من شأنها. وهذه القواعد السلوكية الأخلاقية هي المبادىء والقواعد فالمبادىء هي الإطار العام الذي يحكم إعداد القواعد. وترتكز هذه المبادىء والقواعد السلوكية على مجموعة من القيم الأخلاقية مثل الأمانة والنزاهة والموضوعية والاستقلال والتفاني في أداء العمل وعدم كتمان الحق أو تحريفه من أجل منافع شخصية.

2-1-9 الواقع المهني للمحاسبة والتدقيق فى ليبيا:

يود الباحث أن يبين الواقع المهني للمحاسبة والتدقيق في ليبيا، إذ يعود تاريخ مهنة المحاسبة والتدقيق في ليبيا إلى الخمسينيات من القرن الماضي، حيث كانت تمارس المهنة من قبل محاسبين ومدققي الحسابات في مدينتى طرابلس وبنغازي، التي كانت مركز العديد من الشركات والبنوك التجارية، وقد قدمت خلال هذه الفترة عدة مذكرات ومشاريع قوانين لتنظيم المهنة، ولكن في خلال تلك الفترة لم تكن الأمور الاقتصادية واضحة في احتياجها الى محاسبين، فالشركات صغيرة ودور رجال الأعمال الليبيين لم يكن واضحاً في ذلك الوقت حيث إن الظروف الاقتصادية لم تكن مؤهلة الى مثل ذلك التنظيم، وبصدور القانون رقم (116 لسنة 1973)، أصبحت للمهنة نقابة تمثلها تحت اسم " نقابة المحاسبين والمراجعين الليبية " والتي تسعى إلى تحقيق عدة أغراض منها تنظيم شؤون المهنة والنهوض بها، وتوحيد كلمة الأعضاء والمحافظة على حقوقهم والدفاع عن مصالحهم المشروعة، وتأديب من يخرج عن واجبات المهنة وتقاليدها (القانون رقم " 116 لسنة 1973"، الخاص بتنظيم مهنة المحاسبة والتدقيق فى ليبيا).

وبالرغم مما بذل من جهود في تحقيق هذه الأغراض، إلا أن المهنة تعرضت إلى العديد من الظروف والأوضاع البيئية أثرت بشكل سلبي على حصيلة مساهمتها في الرفع من شؤون المهنة . هذه الظروف والأوضاع يمكن تلخيصها في شكل نقاط رئيسة كما يلي:(الحصادي، 2004، ص27).

1- إن غياب قواعد قياس وإفصاح محاسبية متفق عليها ومكتوبة ومدمجة في هيكلية التعليم المحاسبي وتتناسب مع الإمكانات والظروف الليبية، لا تخرج عن كونها ظاهرة تعبر عن غياب وعي ثقافي بأهمية دور المحاسبة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وفي نفس الوقت ، يفقد المهنة أهم ركائز تقييم أدائها المهني ويفتح الباب أمام الاجتهادات الشخصية غير المدروسة والتي قد تؤدي إلى المساءلة القانونية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- إن رفع مستوى الأداء المهني يتطلب أيضا الالتزام بقواعد للسلوك المهني ومعايير أداء لأعمال المدققين، ويدخل إعدادها من ضمن اختصاصات المهنة، لم تبذل فيها جهود تذكر نظراً لعدة ظروف من بينها فترة الركود بين (1980-2000)، نتيجة لسيطرة القطاع العام على الأنشطة الاقتصادية وسيطرة الأجهزة الرقابية العامة على إدارة أنشطة المهنة (من حيث تحديد الأعمال والأتعاب)، مما أدى إلى إحجام الكثير من المهنيين ذوي التخصصات العالية وغيرهم عن مزاولة المهنة.

3- ضعف المردود المالي لممارسي المهنة والذي اثر سلبا على مستوى الأداء العام بسبب عزوف الكثير من المدققين والمحاسبين عن برامج التدريب والتثقيف الذاتي المستمر.

4- إن قصور أساليب التعليم المحاسبي بشكل واضح يتوجب إعادة النظر في الأساليب المتبعة حاليا لتتماش مع التطورات التقنية الحديثة، والتغيرات المتلاحقة في المهنة وبما يدعم مهارات وقدرات الخريجين التحليلية من خلال ربط العملية التعليمية بالواقع، وذلك بالتركيز على الحالات والمشكلات العملية، ويقع عبء ذلك على عاتق الأكاديميين المتخصصين في المعرفة المحاسبية باعتبارهم أساتذة وباحثين في نفس الوقت.

ويرى الباحث وبما ان من متطلبات تحسين الأداء المهني الدخول في العديد من المجالات مثل تصميم نظم المحاسبة (يدوي وآلي) ونظم التكاليف وأنظمة الرقابة الداخلية والدراسات المتعلقة بتخصيص الموارد الاقتصادية والمساهمة في وضع السياسات، وذلك بدلا من التركيز على التدقيق المالي للقوائم التقليدية، غير أن المتتبع لواقع الأنشطة المهنية في ليبيا يلاحظ وجود قصور واضح في أغلب المجالات المذكورة أعلاه نتيجة لتدني الطلب على المحاسبة والتدقيق خارج الحدود التقليدية. كما إن المستقبل المنظور لمهنة المحاسبة والتدقيق في ليبيا يتوقف إلى حد كبير على نوع المخرجات التعليمية المحاسبية المهنية لمزاولة، وعلى طبيعة الانفتاح العالمي القادم وما يرافقه من نمو في القطاع الأعمال والذي بدأ بتمليك القطاع العام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-2 التقارير المالية Financial Reporting

2-2-1 التقارير المالية وأنواع القوائم المالية:

Financial Reporting and Types of Financial Statements

تمثل التقارير المالية الناتج النهائى للنظام المحاسبي ولذلك فإن التقارير المالية تلعب دورا كبيرا في مجال ترشيد عملية اتخاذ القرارات من خلال توفيرها للمعلومات المالية وغير المالية التى يمكن الإفادة منها فى عملية اتخاذ القرارات، وعلى الرغم من أن القوائم والتقارير المالية لها هدف واحد وهو توصيل المعلومات المفيدة إلى المستفيدين لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم المتعلقة بالوحدة الاقتصادية، إلا أنه توجد بعض الفروق بينهما. فالقوائم المالية تعد العنصر الأساسي في التقارير المالية، فهي تعتبر الوسيلة الرئيسة لتوصيل المعلومات إلى المستفيدين خارج الوحدة الاقتصادية، ومن أكثر تلك القوائم شيوعاً قائمة المركز المالي قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية. أما التقارير المالية فإنها تتضمن إضافة إلى القوائم المالية مجموعة أخرى من المعلومات الهامة للمستخدمين مثل الخطط المالية المستقبلية، تقارير تقييم الأداء، تقرير المدقق الخارجي (عصيمي، 2010، ص11).

إن التقارير المالية تظهر نتائج ريادة الإدارة للموارد الموكلة إليها، ولتحقيق هذا الهدف فإنه يجب على التقارير المالية أن توفر للمؤسسة مايلى: (الأصول- الالتزامات- الملكية-لإيرادات والمصروفات- الأرباح والخسائر- التغيرات الآخرى- التدفقات النقدية) كما أن هذه المعلومات مع المعلومات الأخرى والتي في الهوامش تساعد مستخدمي التقارير المالية في توقع التدفقات النقدية في المستقبل للمنشأة وتحديد توقيتها ودرجة دقتها(الشلتوني، 2005، ص48).

كما تعتبر القوائم المالية من أكثر التقارير المحاسبية أهمية, فالتقارير المالية تفيد الإدارة, وهي تعتبر المصدر الرئيس للمعلومات المالية التي تحتاجها الأطراف الخارجية عن الوحدة الاقتصادية. وعادة مايطلق على القوائم المالية علي أنها قائمة تضم معلومات مالية مرتبطة، سواء أكانت تعبر عن أحداث تاريخية Historical Events أم خطط مستقبلية Future Plans وعلي الرغم من ذلك فإن القوائم المالية الأساسية والتي يفرض القانون علي الشركات أن تقوم بإعدادها هي تلك القوائم التي تعبر عن الأحداث التاريخية وهي المعروفة دائما بالقوائم المالية الأساسية (الجعارات، 2008، ص44).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الهدف من القوائم المالية حسب معيار(IAS 1) وخاصة ذات الغرض العام هو توفير بيانات مالية عن المركز المالي للشركة وعن نتيجة أعمالها والتدفق النقدي لديها، وبحيث تكون البيانات التي تحتويها القوائم المالية مفيدة Useful في اتخاذ القرارات الاقتصادية Economic Decision لشريحة كبيرة من مستخدمي القوائم المالية. وبذلك فإن القوائم المالية هي عرض هيكلي للمركز المالي للمنشأة وأدائها خلال فترة معينة(أبونصار، حميدات، 2009, ص21).

ومن خلال ذلك فإن القوائم المالية الأساسية تشمل الاتي:(حميدات، 2009, ص23).

1- قائمة المركز المالي بتاريخ كل فترة مالية(Statement of Financial Position) وتتضمن أصول المنشأة وخصومها وحقوق الملكية فى تاريخ معين.

2- قائمة الدخل الشامل للفترة المالية (Statement of Comprehensive Income) تبين نتيجة العمليات والأنشطة التشغيلية.

3- قائمة التغيرات فى حقوق الملكية للفترة المالية (Statement of Change in Equity) هي حلقة الربط بين قائمة الدخل وبين قائمة المركز المالي، ولكن مع تعدد مصادر التغير في حقوق الملكية، توجب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغير ومصادره.

4- قائمة التدفقات النقدية للفترة المالية (Statement of Cash Flows) وهى قائمة توضح التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال فترة معينة، وتبين مصادر هذه التدفقات والتي تشمل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية.

5- الملاحظات, وتشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات توضيحية أخري Comprising (Notes, a Summary of Significant Accounting Policies and other Explanatory Information) وتبين ملخصاً للسياسات المحاسبية وملاحظات تفسيرية تتعلق ببنود القوائم المالية، وإفصاحات تتطلبها معايير الإبلاغ المالي الدولية الأخرى.

2-2-2 معايير إعداد التقارير المالية: Financial Reporting Standards

أدى التطور الاقتصادي والعولمة إلى جعل الشركات والمنظمات العاملة في مجالات المحاسبة إلى ضرورة وجود أرضية موحدة، تجمع العمل المحاسبي وتتمثل في وجود معايير موحدة دولية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لأن تعدد الممارسات الإقليمية والمحلية يؤدي إلى صعوبات في اتخاذ القرارات فى المقارنات، وبالتالي فإن المحاسبة لها دورٌ كبير في دفع عملية التنمية الاقتصادية مـن خـلال إصدار معايير دولية موحدة تنظم العمل المحاسبي (Halbouni ,2005, p 96).

كما كشفت العديد من الدراسات والتقارير المعدة في أعقاب الانهيارات والأزمات المالية الناتجة عن حالات الفساد المالي والإداري التي تعرضت إليها الكثير من الشركات العالمية خلال السنوات الماضية، عن فشل تلك الشركات في عملية إعداد التقارير المالية، ومن أهم القضايا التي تثير الاهتمام هو مستوى المصداقية التي تتمتع بها شركات المحاسبة والتدقيق وجودة المعايير المهنية التي تستند إليها وكذلك جودة التقاريرالمالية التي تعدها الشركات المعنية (Spivey, 2004).

إن المعايير الدولية للتقاريرالمالية قد أثمرت في معالجة الأمور المحاسبية على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، وإن عدداً كبيراً من الدول اعتمدت هذه المعايير ممانتج عنها إزالة الفوارق الكثيرة التي كانت قائمة بين البيانات المالية وفق هذه المعايير وتلك المعدة وفق معايير محلية مختلفة (جربوع، وحلس، 2002, ص22).

كما تلقى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية قبولاً عالمياً، وأحرزت عملية وضع المعايير الدولية في السنوات الماضية نجاحاً ملحوظاً فى تحقيق اعتراف واستخدام أكبر للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وإن تحقيق الانسجام فى إعداد التقارير المالية في مختلف أرجاء العالم هي الحاجة الملحة إلى هذا العنصر، لاسيما اذا كان من الضروري إجراء مقارنات هادفة للمعلومات المالية التي تنبثق عن مختلف البلدان التي تستخدم معايير المحاسبة التى تختلف عن بعضها بعضا. لذلك ظهرت الحاجة الملحة إلى تعميم مجموعة مشتركة من معايير المحاسبة العالمية أو تقارب عالمي حول لغة محاسبية مشتركة في العالم، ولذلك فإن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هى لغة المحاسبة الدولية المشتركة.(حميدان، 2010).

ومن خلال ذلك يمكن تعريف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على أنها عبارة عن المعايير والتفسيرات المحاسبية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتهدف هذه المعايير إلى توفير معلومات ذات جودة عالية، وتتمتع بالشفافية، وقابلة للمقارنة فى البيانات المالية والتقارير المالية الأخرى لمساعدة المستثمرين والمشاركين الآخرين في أسواق المال العالمية والمستخدمين الآخرين للمعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2011).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الاعتماد على تطبيق معايير الدولية لإعداد التقارير المالية من قبل الشركات له العديد من الإيجابيات التى تتجلي فى متطلبات الإفصاح والشفافية والمساءلة وإمكانية الدخول فى أسواق المال سواء العالمية أو المحلية، وتحسين جودة التقارير المالية والمعلومات التى ينتجها النظام المحاسبي وفق هذه المعايير، وبإعداد قوائم مالية تدعم ثقة المستثمرين، ممايشجع على انفتاح أسواق المال المتعددة وزيادة الاستثمارات العالمية والمحلية(الزين، 2012، ص9).

ومما لاشك فيه أن الاتجاه لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تفيد المستثمر وتشجعه على زيادة استثماره، حيث ان وجود هذه المعايير يؤدى الى رفع درجة الثقة من المعلومات المحاسبية، من خلال اعتماد قرارات المستثمرين إلى حد كبير علي درجة ثقتهم فى المعلومات وإمكانية اجراء المقارنة بين القوائم المالية المختلفة. ويمكن التعرف على أهم مزايا تطبيق معايير إعداد التقارير المالية الدولية فى النقاط التالية (الجعارات، خالد، 2008، ص24):

1- التناسق والتناغم Harmonisation: يعني توحيد الأسس والقواعد التي تتم على أساسها المعالجات المحاسبية، وبالتالي إظهار القوائم المالية للمنشآت بصورة متماثلة وموحدة.

2- قابلية للمقارنة Comparability : نظراً لتوحيد أسس وطرق المعالجات المحاسبية فإن النتيجة المباشرة هي قابلية القوائم المالية التي أعدت على هذا النحو للمقارنة من قبل أصحاب العلاقة.

3- مواكبة متطلبات العولمة Requirements of Globalisation : نتيجة تطور وسائل الاتصال والانفتاح الاقتصاد العالمي وانتشار الشركات متعددة الجنسية أصبح من الضرورة تطبيق هذه المعايير.

4- تلبية المتطلبات القانونية: حيث إن الكثير من الدول تنص صراحة على تطبيق المعايير المحاسبة الدولية بصورة إلزامية حيث تم إقرارها بموجب قوانين مثل قانون الشركات السعودي.

5- تلبية متطلبات الممولين المحليين والدوليين خارج نطاق الحدود: حيث إن الشركات التى تحتاج الى تمويل محلي أو دولي يتطلب منها إعداد قوائمها المالية وفق المعايير المحاسبة الدولية وذلك حتى يتمكن الممول(من يقوم بالتمويل) من دراسة تلك القوائم فى ظل التشريعات الدولية وبالتالى يستطيع اتخاذ القرار المناسب حيال ذلك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6- المساعدة فى الدخول إلى الأسواق المالية الدولية: أي أن أحد شروط المنافسة للشركات، للدخول الى الأسواق العالمية لإدراج أسهمها على المستوى الدولي وتداولها يتطلب الأمر الالتزام بشروط معينة ومنها تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

7- قابلية الفهم وإمكانية وجود تصور موحد ومشترك للقوائم المالية بما فى ذلك إمكانية المساعدة فى إيجاد أساليب موحدة للتعامل مع القضايا العالمية المشتركة.

ويرى الباحث أنه أصبح من الضرورة وجود وتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الموحدة على جميع الشركات وذلك لتوحيد الحسابات وجعل القرارات المتخذة في الشركات متعددة الجنسيات أكثر دقة ورصانة وتساعد على مقارنة التقارير المالية بين الدول المختلفة, كما توفر المعايير إمكانية دخول الشركات إلى الأسواق المالية العالمية دون الحاجة إلي إعداد حساباتها المالية وفق أسس محاسبية متعددة وإنما يتم استخدام أسس موحدة.

3-2-2 متطلبات معايير المحاسبة الدولية ذات الصلة :

Requirements of the Relevant International Accounting Standards.

هناك أهمية خاصة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة في العمل داخل الشركات، وتنبع هذه الأهمية من اعتبار أن هذا التطبيق والالتزام يكسب الميزانية العمومية للمؤسسة، ثقة كل المتعاملين معها والجهات الإشرافية والإدارة على حد سواء، فضلا عن أنه يزيد من الحماية لكل الأطراف، لأن الاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية في التطبيق يؤكد وجهة نظر المدقق بكفاءة الميزانية والحسابات، من حيث الشفافية والوضوح والإفصاح الملائم لهذه الميزانية والبيانات المالية المعدة وفق القواعد والأساليب المحاسبية (جورج، 2009، ص78).

ويساعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الإدارة في الحصول على المعلومات والبيانات، التي تحقق الرقابة والقياس وخاصة في التخطيط المستقبلي، من حيث إدارة المخاطر المالية على مستوى المؤسسة، وابتكار جديد لمحافظ الاستثمارات وإدارة الأموال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإيجاد مصادر للدخل وتعزيزها، كما أن الالتزام بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية يمكن الجهات الخارجية من إصدار الآراء الصحيحة، عن الواقع المالي الحقيقي للمؤسسة بعدالة ووضوح ويدعم الثقة بالبيانات المالية المصدرة، بالإضافة إلى الارتياح أو الاعتراض على المركز المالي في حال عدم ملاءمة النتائج مع المطلوب، (توفيق، 2007، ص ص65-78)، وفيما يلي أهم معايير المحاسبة الدولية ذات الصلة والقابلة للتطبيق:

أولا: معايير إعداد وعرض البيانات المالية Presentation of Financial Statements :

يبحث المعيار المحاسبي رقم (1) في الإفصاحات الخاصة بكافة السياسات المحاسبية الهامة التي يتم استخدامها في إعداد البيانات المالية وعرضها، ومن الإفصاحات العامة التي يجب أن تتضمنها البيانات المالية (اسم المؤسسة، مكان تسجيلها، تاريخ الميزانية والفترة التي تغطيها القوائم المالية، نبذة مختصرة عن طبيعة نشاطات المؤسسة وشكلها القانوني، وأخيرا إظهار الأرقام المقارنة عن الفترة المحاسبية السابقة)، ويشير هذا المعيار إلى الاعتبارات الأساسية التى يجب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية وعرضها هي: (ابونصار، حميدات،2009، ص24).

1- العرض العادل والامتثال إلى معايير الإبلاغ المالي الدولية: يجب أن تعرض القوائم المالية المركز المالي والإنجاز المالي(نتيجة الأعمال) والتدفقات النقدية بشكل عادل. اى عرض أثر الأحداث والعمليات والظروف التي مرت بها المنشأة بشكل صادق.
2- الاتساق فى العرض: يتوجب على المنشأة الاتساق فى عرض وتصنيف بنود القوائم المالية خلال الفترات المالية المتتالية.
3- الأهمية النسبية والتجميع: أي عرض البنود غير المتشابهة والتي تمثل بنوداً لها أهمية مادية في بنود منفصلة. أما فى حالة كون قيمة البند لاتمثل أهمية نسبية عالية فيجوز دمج البنود غير المتشابهة ذات الطبيعة أو الوظيفة المتشابهة في بند واحد.
4- التقاص: وتعني إظهار أوعرض بند معين بقيمة صافية أي برصيد الصافي.
5- تكرار إعداد التقارير: أى يجب عرض مجموعة كاملة من القوائم المالية سنوياً على الأقل.
6- فرضية استمرارية المنشأة: إذ ينظر إلى المؤسسة على أنها مستمرة في نشاطاتها في المستقبل المنظور.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7- التماثل والثبات: يفترض الالتزام بتطبيق السياسات المحاسبية المتماثلة بين فترة مالية وأخرى.

8- أساس الاستحقاق المحاسبي: أي مبدأ استقلالية الدورات المالية، حيث يتم تسجيل الإيرادات والنفقات في السجلات المحاسبية عندما يتم اكتسابها أو حدوثها (ابونصار، حميدات،2009، ص24).

يرى (توفيق، 2007، ص65) أنه يجب على الإدارة في جميع المؤسسات أن تراعي عددا من الاعتبارات في اختيارها وتطبيقها للسياسات المحاسبية المناسبة عند إعداد قوائمها المالية وهذه الاعتبارات هي:

1- الحيطة والحذر: يتوجب الحذر عند إعداد البيانات المالية مع الأخذ بالاعتبار الخسائر المحتملة.

2- تفوق الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني: إذ يجب أن يتم عرض العمليات وتقييمها وفقاً لواقعها ومضمونها الحقيقي وليس لشكلها القانوني فقط.

3- المادية (الأهمية النسبية): إذ إنه يجب أن تفصح البيانات المالية عن كافة العناصر، التي تكون من الأهمية النسبية إلى حد تؤثر على عملية التقييم واتخاذ القرارات في المؤسسة.

4- الشفافية: وتشكل البيانات والتقارير المالية الثانوية الختامية الحد الأدنى من الشفافية المطلوبة.

5- الاكتمال: لتكون موثوقة فإن المعلومات في القوائم المالية يجب أن تكون كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة.

6- القابلية للمقارنة: وتقتضي أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة القوائم المالية للمؤسسة عبر الزمن، من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء.

ثانيا: معايير الإفصاح والإبلاغ في القوائم المالية :

Reporting and Disclosure in the Financial Statements.

ركزت لجنة معايير المحاسبة الدولية من خلال المعيار الدولي الثلاثين، على موضوع الإفصاح والإبلاغ في القوائم المالية باعتبارها مخرجات نتائج النظام المحاسبي، انطلاقاً من أن سلامة عرض المعلومات المحاسبية تعد معياراً لصحة تطبيق المبادئ والسياسات المحاسبية المعمول بها، ويناقش هذا المعيار الإفصاحات الخاصة بالبيانات المالية في المؤسسة، كما يشجع هذا المعيار معدي القوائم المالية على إظهار كافة الإفصاحات عن البيانات المالية التي تتناول الأمور الإدارية والرقابية والضبط الداخلي،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيما يتعلق بالربحية والسيولة والتغير في أسعار السوق، هذا ولا تقتصر المخاطر على الأصول والخصوم المدرجة في الميزانية لكنها تمتد إلى البنود خارج الميزانية (الشريف، 2000، ص47).

4-2-2 جودة إعداد التقارير المالية Quality of Financial Reporting

عرفت الجودة على أنها مدى المطابقة مع المتطلبات "Conformance to Requirement"، حيث تسعى المنظمات المراقبة على الأداء والأنشطة والأعمال اليومية إلى الوصول إلى أعلى درجة من درجات الجودة، وذلك من خلال تقليل الأخطاء وكشف الانحرافات بالشكل الذي يؤدي إلى تلبية احتياجات الإدارة فيما يتعلق بجودة التقارير المالية التي تستند إلى الأداء الجيد، للوصول إلى الفاعلية والكفاءة المناسبة في العمليات والقيود وبشكل مستمر ضمن المنظمة لغرض خدمة أهدافها وحماية الأصول (القاضي، 2008، ص103).

إن جودة التقارير المالية تتم بعد تنفيذ العمليات المحاسبية، حيث إن اكتشاف الأخطاء والغش وضبط البيانات المحاسبية يمثل العمل الأساسي للمدقق الخارجي، أي التحقق من سلامة السجلات والبيانات والمحافظة على أصول المنظمة، وكنتيجة حتمية للتطور التكنولوجي الذي أصاب وظيفة التدقيق فقد اعتبرت كنشاط للتقييم ومساعدة الإدارة في حكمها على كيفية تنفيذ الأنشطة المختلفة، فأصبحت وسيلة فعالة للنصح والإرشاد لمن يعملون في المنظمة من أجل تطويرهم وتحسين أدائهم وكذلك إيصال المعلومات إلى الإدارة العليا والتوجيه والإرشاد بالوسائل والأدوات المتعارف عليها من خلال المراجعة المستندية والحسابية والفنية (الوردات، 2006، ص28).

ومن خلال ذلك يجب أن يوجه المحاسبون اهتمامهم إلى هؤلاء المستفيدين كما يجب أن تتجه عنايتهم إلى إعداد القوائم المالية التي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم، ونظرا للتأثير المباشر للمعلومات المحاسبية في القرارات والوظائف الإدارية المختلفة فقد اهتمت المنظمات المهنية بتحديد مجموعة من الخصائص والمعايير الأساسية التي تساعد في تقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية , فقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي The Financial Accounting Standards Board (FASB) هذه الخصائص والمعايير في ترتيب هرمي الأولويات التي يستلزم توافرها في المعلومات المحاسبية,

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لتحقيق أكبر قدر من المنفعة والفائدة لمستخدميها باعتبار ذلك هو المعيار الأساسي السائد للحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لهدف المساهمة الفعالة في ترشيد ومساندة القرارات الإدارية ورسم السياسات المختلفة و متابعة تنفيذها (Vaassen, 2002).

وتشمل الخصائص النوعية الرئيسة للمعلومات المحاسبية خاصتي الملاءمة والموثوقية كما أشار مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) في هذا المجال, إلى أن زيادة درجة ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية تعد شيئا ضروريا حتى تكون لتلك المعلومات قيم, وحتى تتحقق الفائدة المرجوة لمختلف الأطراف (Kieso&Weygandt,2002).

في حين حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) الخصائص النوعية للمعلومات المالية التي من المحتمل أن تكون مفيدة جداً للمستثمرين الحاليين والمحتملين والمقرضين والدائنين الآخرين في اتخاذ القرارات حول المنشأة المعدة للتقارير, على أساس المعلومات المالية الواردة في تقريرها المالي بالملاءمة والتمثيل الصادق والخصائص المساندة أو المعززة بالقابلية للمقارنة والفهم وكذلك القابلية للتحقق والتوقيت المناسب.

- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفق مجلس معايير المحاسبة الدولية:

لكي تحقق المعلومات المحاسبية الفائدة المرجوة منها, هنالك مجموعة من الخصائص يجب أن تتصف بها المعلومات المحاسبية, وتتعلق هذه الخصائص بمعايير نوعية يمكن من خلالها الحكم على مدى تحقق الفائدة المرجوة من تلك الخصائص. وقد قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية في عام 1989 بوضع ونشر الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية وتم في العام 2001 تعديل هذا الإطار من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB). وأخيرا في سبتمبر 2010 قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتعديل الإطار المفاهيمي وإصداره تحت مسمى الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية(جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين, 2011).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تضمن هذا الإطار الخصائص النوعية التالية:

أولاً: الخصائص الرئيسة:

Fundamental Qualitative Characteristics of Financial Information

الملاءمة (Relevance):

"حتى تكون المعلومات المالية المعروضة ملائمة يجب أن تكون ذات صلة بالقرار, وبالتالي تؤثر في القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تعديل عملية التقييم السابقة.

وتعتبر المعلومات المالية ملائمة لدورها التنبؤي في التنبؤ بالأداء المتوقع للمنشأة في الفترات القادمة وبقدرة المنشأة على مواجهة الأحداث والمتغيرات المستقبلية غير المتوقعة, من خلال إستخدامها كمعطيات في العمليات التي يستخدمها المستخدمون للتنبؤ بالنتائج المستقبلية. وليس بالضرورة أن تكون المعلومات المالية عبارة عن تنبؤ أو تقدير لتنطوي على قيمة تنبؤية. وتستخدم المعلومات المالية التي تنطوي على قيمة تنبؤية من قبل المستخدمين في تقديم تنبؤاتهم الخاصة بهم وتنطوي المعلومات المالية على قيمة تأكيدية إذا كانت تقدم تغذية راجعة حول تقييمات سابقة, ومن المعلوم أن هناك ارتباطاً بين القيمة التنبؤية والتأكيدية للمعلومات المالية, فمثلاً المعلومات المعروضة عن الوضع الحالي تمكن مستخدم المعلومات المالية من تأكيد أو تقييم التوقعات السابقة وكذلك التنبؤ بالمستقبل.

وترتبط ملاءمة المعلومات بطبيعة المعلومات وأهميتها النسبية, فهناك بعض الحالات تكون فيها المعلومات المالية ملائمة بناءً على طبيعة المعلومات, مثل الإفصاح عن قطاع عمل أو قطاع جغرافي جديد له تأثير على تقييم المخاطر والفرص المتوقعة, بغض النظر عن أهميته النسبية, وفي حالات أخرى فإن طبيعة البند وأهميته النسبية تعتبر مهمة مثل تحديد قيمة المخزون ضمن فئات متجانسة.

وتعتبر المعلومات مادية (ذات أهمية نسبية) إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر في القرارات الاقتصادية التي يمكن أن يتخذها المستخدمون اعتماداً على القوائم المالية ". (أبو نصار, وحميدات, 2009, ص ص 7-8).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي رأي الباحث فإن المعلومات المالية الملائمة، هي تلك المعلومات القادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون. ويمكن أن تكون المعلومات قادرة علي إحداث فرق في قرار معين وحتى وإن اختار بعض المستخدمين عدم الإفادة منها, وتكون ملائمة كذلك إذا كانت قادرة على إحداث فرق في القرارات إذا كانت تنطوي علي قيمة تنبؤية أو قيمة تأكيدية أو كليهما.

التمثيل الصادق (Faithful representation):

ويعني أن تكون المعلومات المحاسبية معبرة بصدق وأمانة عن الحقائق والأحداث المالية المماثلة لها, بحيث يتوافر التوافق بين القيم والأرقام المحاسبية والتفاصيل مع الأحداث الاقتصادية والمالية التي تم قياسها والتقرير حولها، أي وجود توافق وتطابق بين الأرقام والأوصاف المحاسبية وبين الأحداث التي تمثلها تلك الأرقام. ويقصد بالصدق هنا صدق الجوهر والمضمون، لا صدق الشكل فقط. ولا يعني الصدق هنا أن تكون المعلومات مؤكدة أو دقيقة بصورة مطلقة. وتتطلب خاصية الصدق والعرض الأمين في هذا المجال ضرورة تجنب النوعين التاليين من التحيز (عبيدات, 2004):

1- التحيز في عملية القياس.

2- تحيز القائم بعملية القياس.

وحتى يمكن تجنب هذين النوعين من التحيز فلا بد من اتصاف المعلومات بالكمال، ويعني الكمال في هذا المجال، عدم إغفال الأحداث الهامة عند إعداد كافة المعلومات المالية بحيث تتضمن جميع المعلومات الضرورية لمستخدميها لمساعدتهم في فهم الظواهر واتخاذ القرارات الرشيدة. وأن تكون محايدة؛ أي خالية من التحيز من خلال خلو المعلومات من الخطأ والتحيز للحصول على نتائج محددة مسبقًا. وأن تكون خالية من الأخطاء الهامة وأي تقصير في وصف الظواهر والأحداث المتعلقة بالمنشأة.

وفي رأي الباحث و لكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة لمستخدميها فإنه يجب أن تمثل بصدق الظواهر التي تقصد تمثيلها. ولكي يكون التمثيل صادقاً بشكل كامل يجب أن يتصف بخصائص الكمال والحيادية والخلو من الأخطاء, مع ملاحظة أن التمثيل الصادق لا يعني الدقة في جميع الجوانب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الخصائص النوعية المعززة للمعلومات المحاسبية :

Enhancing Qualitative Characteristics of Financial Information.

القابلية للمقارنة (Comparability):

إن إتباع السياسات المحاسبية يؤدي إلى تباين المعلومات المحاسبية والتي تتعلق بنفس المنشأة، مما يسبب صعوبة في إجراء المقارنات بين النتائج المالية للمنشأة لفترات محاسبية متتالية، كما يحد من إجراء المقارنات والتحليلات القطاعية، وذلك بسبب التعديلات المستمرة التي تتم على المعايير والمبادئ والسياسات المحاسبية.

وإن عرض البيانات المحاسبية بالشكل الذي يجعلها قابلة للمقارنة سواء البيانات المالية والمعلومات المحاسبية التي تتعلق بنفس المنشأة، أو مع المعلومات على مستوى القطاع ككل والتي تعمل به نفس المنشأة، يحقق قدرة أكبر في تقييم الأداء وتحسين التنبؤات وترشيد القرارات الإدارية والاستثمارية ويساعد المستخدمين كذلك على تحديد وفهم التشابه في البنود والاختلافات فيما بينها.

وإن واقع وتاريخ التعديلات المستمرة التي تتم على المعايير المحاسبية الدولية خير دليل على أن هذه الخاصية لن تتحقق إلا من خلال الثبات في استخدام السياسات المحاسبية من فترة إلى أخرى أي الإتساق في تطبيق تلك السياسات والذي يساعد في تحقيق هدف قابلية المقارنة. كذلك يجب الثبات في أسلوب عرض القوائم المالية من فترة إلى أخرى, وتصنيف البنود ولا يسمح للمنشأة بتغيير السياسات المحاسبية إلا في ظروف محددة.

وفي رأي الباحث فإن المعلومات حول المنشأة المعدة للتقارير تكون مفيدة إذا أمكن مقارنتها مع معلومات مشابهة حول منشآت أخرى, ومع معلومات مشابهة حول نفس المنشأة لفترة أخرى أو تاريخ آخر. وإن قابلية المقارنة ليست عبارة عن توحيد وتماثل, ولا يتم تعزيز قابلية مقارنة المعلومات المالية عن طريق جعل الأمور المختلفة تبدو متشابهة والأمور المتشابهة تبدو مختلفة, وإن السماح بطرق محاسبية بديلة لتمثيل نفس الظاهرة الاقتصادية يقلل من قابلية المقارنة.

القابلية للفهم (Understandability):

إن إحدى الخصائص المعززة للمعلومات المعروضة في التقارير المالية هي قابليتها للفهم من قبل المستخدمين، وتحقيقاً لهذا الغرض، يفترض أن لدى المستخدمين بعض المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية، وأن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومهما يكن، فإنه يجب عدم استبعاد المعلومات المهمة و الملائمة لحاجات متخذي القرارات الاقتصادية التي يجب أن تتضمنها التقارير المالية اعتماداً على أنه من الصعب جداً فهمها من قبل المستخدمين العاديين، كونها تحتوي بعضاً من التعقيد؛ وبما أن الإطار المفاهيمي هو المرشد والدليل لوضع المعايير المحاسبية؛ فإن تحقق صفة القابلية لفهم المعلومات المحاسبية تعتبر متطلباً مهماً أو تحدياً لواضعي المعايير، ليتأكدوا بأن المعايير التي طوروها لتعالج المواضيع الحساسة والمعقدة؛ تنتج إبلاغاً مالياً وإفصاحاً مالياً مفهوماً.

وفي رأي الباحث فإن تصنيف وتمييز وعرض المعلومات بشكل واضح وموجز تجعلها مفهومة وإن استبعاد المعلومات حول الظواهر المعقدة بطبيعتها وغير القابلة للفهم من التقارير المالية ليست في صالح مستخدمي تلك التقارير, وأنه بإمكان المستخدمين الحصول على مساعدة المستشارين لفهم المعلومات حول الظواهر الاقتصادية المعقدة.

القابلية للتحقق(Verifiability):

"وتعني القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل أكثر من شخص أو جهة، إذا ما استخدموا نفس الطريقة، وتكون المعلومات المحاسبية قابلة للتحقق إذا قام عدد من الأشخاص المؤهلين بفحص البيانات أو السجلات وبإتباع طرق قياس متماثلة وتم التوصل إلى نتائج متطابقة إلى حد ما، أي عندما تتفق آراؤهم مع القيم الواردة قي القوائم المالية" (الحفناوي, 2002, ص 56). وذكرت (الفقرة 26) من الإطار المفاهيمي الخاص بإعداد التقارير المالية بأن " هدف قابلية الصحة والتحقق هو تقديم تأكيد إلى المستخدمين بأن المعلومات تمثل بصدق الظاهرة الاقتصادية التي تقصد تمثيلها"(جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين, 2011).

وفي رأي الباحث ولكي تكون المعلومات مفيدة, يجب أن تكون قابلة للتحقق بحيث تمثل بصدق الظاهرة الاقتصادية التي تقصد تمثيلها من خلال إجماع المراقبين المطلعين والمستقلين. حتى تتم الإفادة منها من قبل مستخدميها في اتخاذ القرارات الرشيدة. ويكون التحقق بشكل مباشر من خلال المراقبة المباشرة, أو بشكل غير مباشر من خلال فحص المعطيات وفق نموذج أو صيغة أو أسلوب آخر, وإعادة حساب المعطيات باستخدام نفس المنهجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوقيت المناسب (Timeliness):

تعتبر الحاجة إلى المعلومات المحاسبية في منشآت الأعمال حاجة جارية وفورية وخاصة أن كثيرا من المعلومات تفقد أهميتها بسرعة نتيجة للتغيرات الكبيرة في الظروف البيئية المحيطة وتعتبر خاصية التوقيت الملائم من الخصائص الهامة الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية, وعنصرا أساسيا من عناصر نجاح المديرين في اتخاذ القرارات الإدارية، إذ إنه لا قيمة للمعلومات ما لم تصل إلى مستخدميها في الوقت المناسب لتمكنهم من اتخاذ القرار السليم، ولكي يكون توقيت المعلومات المحاسبية ملائما ومناسبا فإنه لا بد من إعدادها وتجهيزها قبل اتخاذ القرار في وقت كاف. ومن الطبيعي أن يختلف التوقيت المناسب باختلاف طبيعة القرار، لأن عدم توافر تلك المعلومات في الوقت المناسب يجعل منها معلومات غير مفيدة، وفي مجال التقارير المالية هناك جانبان لخاصية التوقيت المناسب، وهما(الشيرازي, 1990):

1- طول أو قصر الفترة الزمنية الواجب إعداد التقارير عنها.

2- المدة الفاصلة بين نهاية الفترة المالية التي تعد التقارير عنها وبين تاريخ إصدار تلك التقارير.

وعموما كلما كانت المعلومات قديمة, كانت فائدتها أقل. إلا أن بعض المعلومات قد تبقى متوافرة في الوقت المناسب بعد فترة طويلة من نهاية فترة إعداد التقارير لأن بعض المستخدمين, مثلاً, قد يحتاجون إلى تحديد وتقييم الاتجاهات.

ويرى الباحث أن جودة التقارير المالية يمكن أن تتحدد من خلال التركيز على دور مدققي الحسابات وذلك من خلال تفعيل مبادئ الاستقلالية والحياد، الأمانة والاستقامة، النزاهة والشفافية، الكفاءة المهنية وغيرها من المبادئ التى تهتم بقواعد السلوك الأخلاقي للمهنة، بما يضمن تحقيق العدالة ويحفظ للمساهمين وللأطراف الأخرى المتعاملة مع الشركة حقهم، ولتحقيق ذلك لابد من التزام المدققين بالقواعد الأخلاقية والمهنية للحد من بعض الممارسات التي يمكن أن تهدد مستقبل الشركة فى النمو والبقاء والاستمرار . كما أن لمكاتب التدقيق تأثيراً على جودة التقارير المالية من ناحية تدخلها فى اختيار أدوات القياس، وعرض مالي تحسن من صورة الشركة، وفى نفس الوقت لاتتعارض مع المبادئ والمعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل (2-1) التسلسل الهرمي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفقاً للإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية، الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية

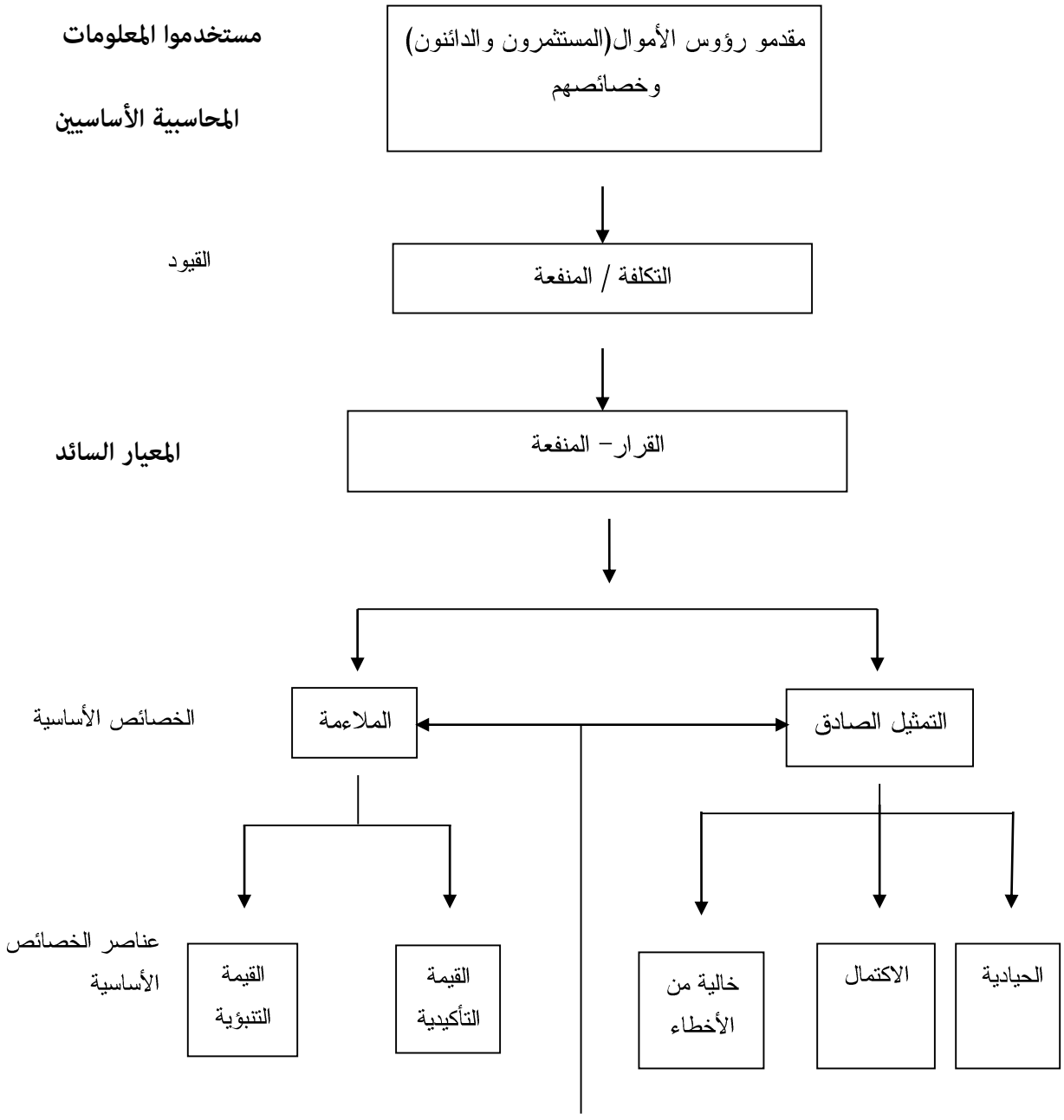

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخصائص المساندة

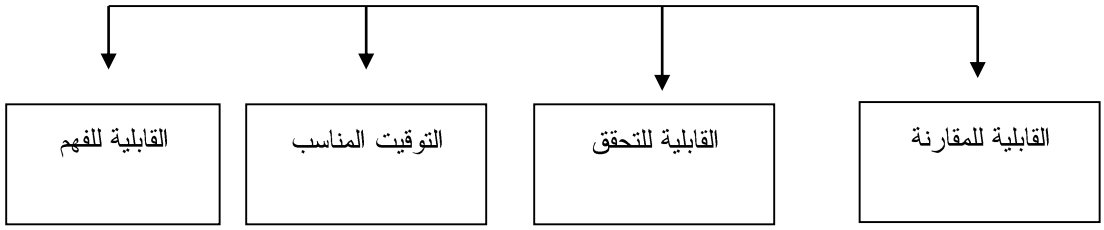

المصدر: Kieso, et al. (2010). Intermediate Accounting: IFRS Edition.

2-2-5 علاقة المدقق بتحقيق جودة التقارير المالية:

Auditor Relation to Achieve the Quality Financial Reports.

تعتمد مهنة المحاسبة والتدقيق بشكل رئيس على ثقة الجمهور بنجاحها في تقديم خدماتها إلى جميع الأطراف التي لديها مصلحة في مخرجات هذه المهنة، وعلى الرغم من أن هناك العديد من أوجه التضارب بين مصالح الأطراف المختلفة كان لابد من أن يأخذ مزاولو هذه المهنة بعين الاعتبار المصالح المتنوعة لتلك الأطراف التي تستخدم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة. ولقد برز دور التدقيق الخارجي بتحقيق جودة التقارير المالية كأمر ضروري وغاية مطلوبة من حيث شمول تلك التقاريرعلى معلومات كافية ومناسبة تحول دون تضليل المستخدمين لها من فئات المجتمع (الجعفري، 2006).

يُعّد التدقيق الخارجي من أهم الوسائل والطرق التي تستخدمها الإدارة لغرض التحقق من جودة التقارير المالية، وهي إحدى حلقات الرقابة فهي التي تمد الإدارة بالمعلومات المستمرة. وتؤدي وظيفة التدقيق الخارجي دوراً مهماً في تحسين جودة التقارير المالية، إذ إنها تعزز هذه العملية، إذ يقوم المدققون الخارجيون من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية، العدالة، وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي. إذ إن التدقيق الخارجي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعد آلية مهمة من آليات المراقبة ضمن إطار هيكل الحوكمة، وبشكل خاص فيما يتصل بضمان دقة ونزاهة التقارير المالية ومنع واكتشاف حالات الغش والتزوير (Archambeault, 2002, p: 8).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد اعترفت الهيئات المهنية والتنظيمية بأهمية وظيفة التدقيق الخارجي، فقد أكدت لجنة كادبيري Cadbury committee أهمية مسؤولية المدقق الخارجي في منع واكتشاف الغش والتزوير. ولتحقيق هذه الوظيفة لأهدافها، يجب أن تكون مستقلة وتنظم بشكل جيد وتستند إلى تشريع خاص بها، وبالتالي فإنه تتم تقوية استقلالية هذه الوظيفة عندما ترفع تقاريرها إلى لجنة التدقيق بشكل مباشر وليس إلى الإدارة. كما يمكن أن تزداد فاعلية لجنة التدقيق عندما تكون قادرة على الحصول على معلومات مهمة عن قضايا خاصة بالشركة (Cohen, et al, 2004, p: 33).

كما أن أغلب مستخدمى التقارير المالية يعتمدون بشكل كبير على المعلومات الملائمة والموثوق بها بحيث إن كل متخذ قرار من شراء أو بيع أو الاحتفاظ بأدوات الاستثمار فى حاجة إلى المعلومات الموثوق بها لاتخاذ القرارات الرشيدة، ومن هنا تتضح أهمية التدقيق في إضفاء المصداقية على البيانات، كذلك توافر الحيادية في المعلومات المحاسبية حيث يجب الحرص على أن تظهر المعلومات المحاسبية حقيقة أوضاع الشركة المصدرة للبيانات كما هي ليس بالصورة التي تحقق رغبة فئة معينة، وهذا يؤدي إلى تحقيق خاصية الموثوقية والملاءمة بما يحدد قيمة المنفعة لمستخدم المعلومات المحاسبية (مطر والسويطي، 2008) مما يساعد متخذي القرارات على الاعتماد على هذه البيانات، وكذلك فترة وتوقيت نشر هذه البيانات والمعلومات بحيث إن أي تأخير في عمليات التدقيق سوف يؤثر ذلك على وقت نشر هذه المعلومات وهذا ما تؤكده أهمية التخطيط لعمليات التدقيق وإتمامها بإصدار التقرير الذي يحتوي على رأي المدقق الخارجي.

ويرى الباحث أن الوظيفة الرئيسة للمدقق هو إضفاء الثقة على التقارير المالية والمعلومات المتوافرة فيها، والمساهمة فى توفير المعلومات المالية الملائمة والموثوقة لمستخدميها وحماية المستخدمين لهذه المعلومات من احتمالات تلاعب الإدارة فيها. ويتطلب هذا من المدقق أن يتمتع بثقة الآخرين الذين يعتمدون على رأيه كقاضٍ خبير بعدالة تمثيل القوائم المالية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف فإنه يفترض في المستفيدين الخارجيين الذين يعتمدون على رأي المدقق أن يكونوا على ثقة في رأي المدقق وأهميته. لذا تحتاج مهنة التدقيق نفسها إلى مجموعة من معايير التدقيق لتضفي الثقة على عمل المدقق حتى يتسنى لعمله أن يضفي الثقة على القوائم المالية المعدة من قبل إدارة المنشأة. وبمعنى آخر إذا كان على المستفيدين الخارجيين الاعتماد على عمل مهنة التدقيق فعلى هذه المهنة أن تلتزم بمجموعة من المعايير الموضوعية المقبولة والمطبقة من قبل كل أعضاء المهنة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-2 الأزمات المالية العالمية Global Financial Crisis

تعد الأزمات المالية ظاهرة ليست حديثة بأى حال، بل أنها تخضع فى كثير من الأحيان إلى نفس القوى التى طالما مارست تأثيرها فى مختلف الأزمات، غير أنه يبدو بالفعل أن الابتكارات المالية وزيادة التكامل بين الأسواق المالية العالمية خلال العقدين الماضيين من القرن السابق قد أضافا بعض العوامل والمخاوف الجديدة لدرجة أنه على الرغم من وجود بعض الإختلافات فى أوجه الشبه بين تلك الأزمات إلا أن تلك التى وقعت فى السنوات الأخيرة قد اختلفت عما سبقتها فى الوقوع فى نواح هامة . لذا فإن انتشار الأزمات وأثارها المعدية قد بدا أكثر وضوحا وأبعد أثرا عن ذى قبل (الشراح، 2009، ص2).

إن الأزمات الاقتصادية من أخطر التهديدات التي تواجه الدول والمجتمعات نظرًا لأنها تعمل على تدهور الأوضاع المعيشية للمواطنين، وعند حدوث مثل هذه الأزمات فإن الحكومات تستنفر كل جهودها وطاقاتها وإمكاناتها من أجل التقليل من أثارها السلبية، وإن كانت هذه الأزمات تمثل حالة استثنائية في المجتمعات، إلا أن جهود المؤسسات السياسية والاقتصادية تتوجه إليها (العمر،2002، ص43).

يواجه الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن أزمة مالية حقيقية عصفت باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث بدأت بوادرها في سنة2007 وبرزت أكثر سنة2008، ومن المتوقع أن تمتد إلى ثلاث سنوات أو أكثر، وقد كشفت هذه الأزمة عن هشاشة النظام الأمريكي القائم على الرأسمالية اللبرالية تمثلت مظاهرها في أزمة سيولة نقدية أدت إلى انهيار العديد من المصارف وإعلان إفلاسها، وإنتهاءً بتدني أسعار الأسهم وانخفاض مؤشرات البورصة وانهيار العديد منها، وتأثيرها امتد ليشمل اقتصاديات العالم(كورتل، 2009، ص6).

يمكن أن تعرف الأزمة المالية بشكل خاص بأنها انهيار النظام المالي برمته مصحوباً بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد فى النشاط الاقتصادى الكلي(السيد، 1999، ص39).

فالأزمة المالية هى انهيار مفاجئ فى سوق الأسهم، أو فى عملة دولة ما، أو فى سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد، ويحدث مثل هذ الانهيار المفاجئ فى أسعار الأصول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتيجة انفجار "فقاعة سعرية" أو فقاعات المضاربة وهى بيع وشراء كميات ضخمة من الأصول المالية أو المادية كالأسهم أو المنازل بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقة(علواش، 2008).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تعرف الأزمة المالية بأنها وقوع خلل خطير ومفاجئ نسبيا يـضرب السلوك المعتاد للمنظومة المالية ويتضمن أخطارا وتهديدات مباشرة وكبيرة للدولـة والمنظمات والأفراد وجميع أصحاب المصالح، ويتطلب هذا الخلل تدخلات سريعة وفاعلة من جميع الأطراف ذات العلاقة، وتؤدي الأزمة المالية إلى نتائج سلبية واضحة على مستوى الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي وخسائر في الموارد المادية والموارد البشرية، وتؤدي إلى اضطرابات حادة في التوازنات الاقتصادية قد تعقبها انهيارات حادة لمؤسسات مالية ومؤسسات أخرى(Rajan, 2007, p92).

ومن خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص التعريف التالي للأزمة المالية على إنها تلك التذبذبات العميقة التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل التغيرات المالية، وعلى حجم إصدار وأسعار الأسهم والسندات، وإجمالي القروض والودائع المصرفية، ومعدل الصرف، وتعبر عن انهيار شامل في النظام المالي والنقذي.

ومن أهم أنواع الأزمات المالية: (كورتل، 2009، ص3).

1- الأزمات المصرفية: تظهر الأزمات المصرفية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة فى طلب سحب الودائع. فيما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة، و بالتالى يحدث ما يسمى بـأزمة سيولة لدى البنك. وعندما يحدث العكس، أى تتوافر الودائع لدى البنوك وترفض تلك البنوك منح القروض خوفاً من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة فى الإقراض، وهو ما يسمى بـأزمة الائتمان (Credit Crunch).

2- أزمات العملة وأسعار الصرف: تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على آداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، لذلك تسمى هذه الأزمة أيضاً بأزمة ميزان المدفوعات (Balance of Payments Crisis).

3- أزمات أسواق المال "حالة الفقاعات": تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصادياً بظاهرة الفقاعة (bubble). حيث تتكون الفقاعة عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة، على نحو ارتفاع غير مبرر. وبعد فترة زمنية يهبط السعر وتنهار فجأة أسعار الأصول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى الباحث أن حالة الانهيارات ينتج عنها افتقاد الثقة في الأسواق المالية المختلفة وانصراف المستثمرين عنها، وكذلك افتقاد الثقة في مكاتب المحاسبة والتدقيق نتيجة افتقاد الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المدققة للشركات المختلفة، وفي ضوء ذلك يمكن القول بأنه من الأسباب الهامة لحدوث انهيار للكثير من الشركات، هو عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية، التي تعبر عن الأوضاع المالية لهذه الوحدات الاقتصادية، وقد انعكس ذلك في مجموعة من الآثار السلبية أهمها فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية، وبالتالي فقدت هذه المعلومات أهم عناصر تميزها والمعروف بمفهوم الجودة.

2- 3-1 نشأة الأزمة المالية العالمية Genesis of Global Financial Crisis

ظهرت أزمة الرهن العقارى في الولايات المتحدة الأمريكية فى بداية 2007 حيث كانت هناك ندرة فى السيولة فى أسواق الائتمان والأجهزة المصرفية العالمية، إلى جانب بداية الانكماش فى قطاع العقارات فى الولايات المتحدة، والممارسات المرتفعة المخاطرة فى الاقراض والاقتراض. وقد ظهرت الأزمة بصورتها الحالية عندما انفجرت فقاعة سوق العقارات، والتى نتجت عن تسويق العقارات لمحدودي الدخل فى الولايات المتحدة بطريقة وشروط تبدو سهلة للوهلة الأولى، ولكن بعقود كانت صياغتها بمثابة فخ لمحدودى الدخل فقد كانت في مجملها التفاف علي قوانين الدولة والحد الائتماني حيث تضمنت العقود نصوصاً تجعل القسط يرتفع مع طول المدة(شحاتة، 2009، ص4).

وقد كانت هذه الديون مضمونة ومباعة لبنوك استثمارية، مما أدى إلى إلحاق الضرر بهذه البنوك مثل وول ستريت(Wall Street) وبير ستيرنز(Bear Stearns) وليمان براذرز(Lehman Brothers) وميريل لينش (Merill Lynch) ، كما ألحقت الضرر بإحدى أكبر شركات التأمين في العالم وهي شركة إيه أي جي (AIG) ، وبات التخوف من القائمين على النظام المصرفي شديداً من تعثر المقترضين في السداد، فقامت المصارف بتخفيض عمليات الإقراض إلى الأفراد والمؤسسات التجارية، كما توقفت المصارف عن تقديم القروض العقارية وقروض السيارات، مما أثر سلبيا في نفوس العملاء والمستخدمين النهائيين وأدى إلى استنزاف السيولة من النظام المصرفي (عبدالله، 2008، ص73).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انتقلت أثار الأزمة المالية من السوق العقارية إلى الشركات المالية إلى سوق الأسهم ومن ثم امتد إلى بقية الأنشطة الاقتصادية، وامتد تأثيرها بعد ذلك إلى العديد من الشركات والمصانع في أوروبا وآسيا، وطالت معظم الاقتصاديات العالمية وأصبح خطرها يهدد الأمن العالمي، وقد كانت للازمة المالية انعكاسات سلبية على الأوضاع الاقتصادية، حيث أثر الانخفاض في الطلب العالمي على الصادرات (الصناعية، الزراعية، الخدمية)، حيث إن هذه الصادرات أظهرت نموا سالبا أثر على قدرة الاقتصاد وعلى النمو، بحيث لا يتوقع تحقيق معدل نمو ولا يمكن التنبؤ بمعدل الانخفاض في النمو بشكل دقيق، كما أن الأزمة المالية العالمية أثرت أيضا بشكل سلبي على التجارة العالمية، وقد اختلفت نسبة التأثير على حسب درجة انفتاح وتعامل الدولة مع الدول الخارجية (الأسرج، 2008، ص19).

2-3-2 أسباب الأزمة المالية Causes of Global Financial Crisis

إن الأزمة المالية الحالية حدثت نتيجة أزمة الرهون العقارية التي ظهرت على السطح في عام 2007 بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء مساكن وعقارات في الولايات المتحدة في تسديد ديونهم للمصارف، وأدى ذلك إلى حدوث هزة قوية للاقتصاد الأمريكي ووصلت تبعاتها إلي أوروبا وآسيا مطيحة في طريقها بعدد كبير من كبريات المصارف والمؤسسات المالية العالمية بإعتبارها نتيجة محتومة لارتباطها الاستثمارى بالسوق المالي الأمريكي، ولم تفلح مئات مليارات الدولارات التي ضخت في الأسواق المالية العالمية في وضع حد لأزمة الرهون العقارية (الرشيدي، المضف، 2010، ص2).

إن الأزمة المالية العالمية الحالية توصف بأنها شاملة لايمكن حصرها فى جانب مالي معين وإنما فى كافة الجوانب وإن كل جانب من الجوانب انعكس على بقية الجوانب وبذلك يمكن ارجاع أسباب الأزمة المالية الحالية إلى مايلي:

1- الإفراط فى حجم الإقراض العقاري: نتيجة التوسع فى حجم الإقراض قبل الأزمة المالية لأصحاب الدخل المحدود وذلك بمنح تلك القروض بدون دراسة دقيقة، مما أدى ذلك الى عدم الوفاء بسداد الأقساط المستحقة عليهم من تلك القروض مما أدى ذلك الى نقص فى السيولة وانخفاض السوق العقارى (العتوم، 2010، ص71).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- الكساد الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية: يمكن الاستدلال على ذلك من خلال المؤشرات المالية منها : انكماش الاقتصاد الأميركي بمعدل 6.2%، وإرتفاع عدد طلبات العاطلين عن العمل بشكل قياسي منذ 1982، وانخفاض متوسط سعر العقارات في أميركا بنسبة 9.5% وهو أكبر انخفاض منذ عام 1999م، وعموما فإن الاقتصاد الأمريكي هو السبب الأساسي وراء الأزمة؛ فظهور بوادر الكساد الاقتصادي في الولايات المتحدة انعكس على صادرات البلدان الأخرى وعلى أسواقها المالية(العتوم، 2010، ص72).

3- تلاعب شركات الائتمان المصرفي العقاري: نتيجة لتخفيض سعر الفائدة الأمريكي تشجعت العديد من البنوك على منح قروض لشراء المساكن بفائدة متدنية وصلت إلى 5%, فانكب المستهلكون على شراء عقارات في مختلف أنحاء أمريكيا، ونتيجة توافر السيولة لدى البنوك والفائض النقدي بسبب السياسة التوسعية والقدرة على خلق النقود تشجعت البنوك على إعطاء المزيد من القروض العقارية مما أدى إلى زيادة غير مسبوقة في أسعار العقارات فاقت المعقول. وخلاصة ذلك أن البنوك أهملت في التحقيق من الجدارة الائتمانية للمقترضين وأغرتهم بفائدة بسيطة في الأول ثم تزايدت وتوسَّعت في منح القروض مما خلق طلبًا متزايدًا على العقارات إلى أن تشبع السوق فانخفضت أسعار العقارات وعجز المقترضون عن السداد. والواضح من ذلك أن مبالغة البنوك في منح القروض انعكست بشكل مباشر على قدرتها على خلق الودائع (Chapra, 2009, p16).

4- التوسع بشكل متزايد في توريق (تصكيك) الديون العقارية: يقصد بالتوريق (التصكيك) تحويل الديون (التي اقترضها من اشتروا العقارات) من المقرض الأساسي (البنك وغيره من المؤسسات المالية المانحة) إلى مقترضين آخرين وذلك في شكل أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق المال. فالبنوك لم تكتف بالتوسع في القروض بل استخدمت المشتقات المالية لتوليد مصادر جديدة للتمويل، وبالتالي للتوسع في الإقراض بالتالى فإن عملية التوريق ساعدت على نقل المخاطر من القروض المفردة وتجميعها وتوزيعها على حائزي الأوراق والجهات الضامنة (بلوفي، 2009، ص262).

5- زيادة الاستهلاك الترفي عن طريق الاقتراض: ظهر فى الاقتصاد الأمريكي في السنوات الأولى من القرن الحالى تزايد نسبة الاستهلاك في الولايات المتحدة بشكل كبير حتى بلغ حوالي 87% من الناتج المحلى الإجمالي عام 2008 بعد أن كان حوالي 82% عام 2002، والمشكلة هنا ليست في تزايد الإستهلاك في حد ذاته ولكن المشكلة في حصول كثير من أفراد المجتمع الأمريكي على قروض لشراء العديد من السلع والخدمات بالتقسيط وبشكل يفوق بكثير قدراتهم على السداد في المستقبل(لطفى، 2009، ص10).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6- سوء الرقابة والإشراف الكافي على المؤسسات المالية: إن التلاعب فى البيانات والمعلومات المالية فى الشركات وذلك من خلال تخفيض النفقات الحقيقية وتضخيم الإيرادات الحقيقية ومن ثم إظهار أرباح وهمية حتي يستفيد من ذلك مديرو هذه الشركات من خلال تضخيم مكافآتهم السنوية، وهذا مايدل على سوء أو انعدام الرقابة المالية على تلك المؤسسات المالية(زايري، 2005، ص9).

7- انتشار استخدام أدوات المشتقات المالية: قيام المؤسسات المالية وصناديق الاستثمار بالتعامل في أسواق المال من خلال الاقتراض أي التعامل على محافظ استثمارات تفوق ما لدى هذه المؤسسات من سيولة نقدية(شابرا، 2009، ص32).

8- ضعف الرقابة المالية على المؤسسات المالية: من خلال الأزمة المالية العالمية تبين إن المؤسسات المالية (البنوك وشركات التمويل العقارى وسوق راس المال) لم تكن تخضع في الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية إلى رقابة فعالة من الجهات الرقابية، وكذلك نتيجة انهيار الحدود والحواجز التقليدية بين الأسواق والمؤسسات المالية أدى إلى أنه في حالة تعرض أحد أنشطة القطاع المالي (بنوك، شركات تأمين، شركات تمويل عقارى، سوق المال) إلى أزمة معينة، فإن هذه الأزمة سوف تنتقل سريعاً إلى بقية أنشطة القطاع المالي (لطفى، 2009، ص9).

9- أسباب أخرى ومن هذه الاسباب هي:

أ-التوسع في منح بطاقات الائتمان (credit card) بدون رصيد.

ب- سياسات التحرير المالي التي جرّدت الدول من أية قوامة أو رقابة على الأسواق المالية فاستطالت هذه الأسواق ففسدت وأفسدت، وهو ما كان مباركا من النظام الاقتصادي العالمي وعلى رأسه صندوق النقد الدولي.

ويرى الباحث بأن من أسباب الأزمة المالية تتلخص في الارتفاع المستمر لمعدل الأرباح والذي يقابله استثمارات غير منتجة، وهذه الأرباح الكبيرة دفعت البنوك والأسواق المالية، إلى توسيع المجال الجغرافي للمالية في ظل العولمة، وأصبح عجز الاقتصاد الأمريكي يمول من باقي دول العالم خاصة الصين وغيرها من الدول. كما أن هناك ثغرات كبيرة في آلية عمل مكاتب التدقيق من حيث المساحة الرحبة التي تتمتع بها في كيفية إعداد القوائم المالية والتدقيق عليها وذلك لمرونة بعض المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق التى تحكم عمل المدقق مع انعدام صفة الإلزام لتلك المعايير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-3-2 أسباب الأزمة المالية العالمية المتعلقة بمجال المحاسبة والتدقيق:

Causes of the Global Financial Crisis Related to the Accounting and Auditing Fields.

تتميز مهنة المحاسبة بأهمية كبيرة نابعة من ارتباطها بمختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، فلا تخلو مؤسسة بغض النظر عن كونها ربحية أو غير ربحية من وظيفة محاسب ومدقق كما أنّ أهمية تلك المهنة ازدادت منذ مطلع القرن الحادي والعشرين وتحديداً مع نهاية عام 2001م عندما انهارت شركة إنرون، وانهار معها أحد أكبر مكاتب تدقيق الحسابات في العالم "آرثر آندرسون"، حيث كانت المحاسبة المُتهم الأول بالقصور حينها، ومن ثم مع الأزمة المالية العالمية في 2008م، حيث عادت الاتهامات لمهنة المحاسبة والتدقيق بتسببهما بجزء من الأزمة.

تعد مهنة المحاسبة والتدقيق كأحد الأسباب الحقيقية للازمة المالية العالمية وذلك من خلال الممارسات الخاطئة لإستخدام المعايير المحاسبية الدولية التي استخدمتها الشركات العملاقة وبالأخص الشركات الأمريكية للتلاعب في الأرباح وتضخيم الأصول والتي أدت إلى نشوء هذه الأزمة، إذ كانت هذه المعايير بمثابة الثغرة التي تم استغلالها من قبل الإدارات بشكل سيئ. إذ إن الممارسات السيئة التي اتبعت في عمليات الإقراض التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية والذي اقتصر على دور المحاسبة في حينها على عكس حقيقة تلك الممارسات الاقتصادية للبنوك دون الالتزام بالمعايير المحاسبية بشكل سليم وعدم إظهار المصداقية والشفافية في قوائم البيانات المالية.(سلوم، نورى، 2009).

ومن خلال دراسة وتحليل حقيقة الأزمة المالية العالمية من المنظور الرقابي والمحاسبي يمكن التوصل الى بعض أسباب الأزمة المالية التي يمكن سردها كالتالي:

1- ضعف أليات الحوكمة وإدارة المخاطر: نتيجة الانهيارات المالية الضخمة التى حصلت لدى الكثير من الشركات الأمريكية ترجع أحد أسبابها الى عدم الالتزام من قبل هذه الشركات بمبادئ الحوكمة والمتمثلة فى عدم نزاهة بعض الشركات فى الإفصاح والشفافية عن بعض المعلومات المهمة وإخفاء بعض الخسائر. كما إن ضعف الدور الرقابى لهيكل الملكية للدور الحوكمي لمجلس الإدارة يؤثر عكسياً على معاناة الشركة لأزمات مالية. كما إن هناك قصوراً واضحاً فى عملية إدارة المخاطر حيث أظهرت انها غير قادرة على التنبيه ومنع الاقتصاد العالمي من الوقوع في هذه الأزمات(Mardjono,2005,p:272).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- الافتقار الى الممارسة السليمة للرقابة على الأداء المالي: إن أحد أسباب انهيار الشركات العالمية يرجع إلى افتقار إدارتها إلى الممارسة السليمة للرقابة والإشراف ونقص الخبرة والمهارة واختلال هيكل التمويل وعشوائية الصرف وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تعتمد على الإفصاح في إظهار المعلومات المحاسبية حول الاوضاع المالية للشركات والمؤسسات الاقتصادية مما يؤدى إلى عدم قدرتها على توليد تدفقات نقدية لسداد الالتزامات المستحقة عليها وبالتالي وصولها إلى حالة الانهيار(سلوم، نورى، 2009، ص21).

3- نقص أو انعدام الرقابة أو الإشراف الكافي على المؤسسات المالية الوسيطة: حيث لا تخضع البنوك الاستثمارية إلى المنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية أو الرقابة على الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية حيث كانت دورات الزيادة والهبوط في أسعار العقار مقصورة في السابق على الدول التي تمر بها من قبل، لكن الفقاعة الأخيرة في قطاع العقار الأمريكي أغرت البنوك الكبرى وصناديق الاستثمار من دول أخرى على الدخول في سوق القروض العقارية الأمريكي، ما أدى إلى نشر مخاطرها على نطاق أوسع.

4- فساد المديرين ومكاتب المحاسبة والتدقيق في بعض الشركات العملاقة: حصل تلاعب في بيانات كبرى الشركات الأمريكية وإفلاس بعضها فى عام 2005 مثل شركة " إنرون" العملاقة في مجالات الطاقة و شركة " وورلد كوم " وهى ثانى أكبر شركة للاتصالات في العالم كما أدين مكتب المحاسبة والتدقيق الأمريكى العالمي "آرثر أندرسون" بالتلاعب في بيانات بعض الشركات الأمريكية من خلال تقليل النفقات الحقيقية وتضخيم الإيرادات الحقيقية ومن ثم إظهار أرباح وهمية وبالتالى يستفيد مديرو هذه الشركات نتيجة تضخيم مكافآتهم السنوية ومكافآت نهاية الخدمة في الوقت الذي لا يبالون فيه بالخسائر التي تلحق بحملة الأسهم وأصحاب المعاشات من جراء إفلاس الشركات أو هبوط أسعار الأسهم في البورصة(, Barlev & Haddaol 2003).

5- إغفال مبدأ الحيطة والحذر فى التقارير المالية: حيث إن العديد من المهتمين بالأزمة المالية العالمية أغفلوا ذكر علاقة المحاسبة والتحليل المالي فى الأزمة، بحيث يمكن القول إن مبدأ الحيطة والحذر يعتبر من أهم المعايير المحاسبية لتأثيره المباشر على التقارير المالية.حيث لايمكن الوصول الى الشفافية والإفصاح فى ظل تجاهل معايير المحاسبية مهمة كمبدأ الحيطة والحذر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6- أسباب أخرى: وتتمثل فى تعدد الجهات الرقابية على المعلومات المحاسبية واختلاف قوة الالزام ومنها:(عبود، 2009، ص18).

أ- مجلس معايير المحاسبة FASB: حيث إنه لايوجد للمجلس قوة الإلزام من ناحية التطبيق فتطبيق المعايير والضوابط المالية اختيارية وليست له صفة الإلزامية الذاتية، كما أن استقلالية المجلس غير تامة حيث يتم تمويله من قبل شركات التدقيق.

ب- المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA: وهي مؤسسة غير حكومية، وغير ربحية ومهمتها المحافظة على جودة ودقة البيانات المالية المعلنة أما بخصوص قوة الإلزام ليس للمعهد قوة الإلزام الذاتية وإنما بإجبار أعضاءه أما بخصوص الاستقلالية فهي غير تامة حيث يتم تمويله من قبل شركات التدقيق.

ج- المفوضية المنظمة لتداول الأوراق المالية SEC: هي مؤسسة حكومية، تهدف إلى حماية حقوق الجمهور كما تشجع المؤسسات الخاصة واضعة المعايير المحاسبية مثل FASB، وبخصوص قوة الإلزام توجد للمفوضية الصفة الإلزامية الذاتية بالقانون، وبخصوص الاستقلالية فالمفوضية تتسم باستقلالية تامة حيث يتم تمويلها من الحكومة، الا انه يعاب عليها عدم التخصص والمهنية.

د- مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB: وهي مؤسسة غير حكومية وغير ربحية، تهدف إلى تأسيس وتطوير معايير تضبط المحاسبة والافصاحات المالية دوليا، وبخصوص قوة الإلزام لا توجد للمجلس قوة الإلزام الذاتية، فتطبيق المعايير والضوابط المالية اختيارية وليست له الصفة الإلزامية الذاتية، وبخصوص الاستقلالية فإستقلالية المجلس غير تامة ذلك لأنه يتم تمويله من قبل شركات تدقيق الحسابات.

ويرى الباحث أن الأزمة أظهرت ضعف الدور المحاسبي والرقابى على الأسواق المالية الأميركية، مما اندفع الكثير من مديريها لتحقيق الأرباح بأقصى درجات المخاطرة، مما اضطرت الحكومة الأميركية إلى التدخل فقامت بتأميم ببعض الشركات الخاصة بالإقراض العقارى في الولايات المتحدة، لذلك فإن هذه الأزمة ستؤدي إلى تغيير الطريقة التي تعمل بها البنوك والمؤسسات المالية الأميركية، إذ لابد من وضع ضوابط أكبر على عمليات الإقراض العقاري، وعلى عمليات بيع القروض بين البنوك كأصول مستثمرة، كما انه لابد من تصحيح هامش الإقراض العقاري مع تغير قيمة العقار في السوق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-3-4 دور المدقق حيال الأزمة المالية العالمية :

Role of the External Auditor about the Global Financial Crisis.

شهدت بداية الألفية الثالثة العديد من الأحداث التي وضعت مهنة التدقيق موضع تساؤلات بشأن مصداقية المعلومات المحاسبية المقدمة، ودورها في إعطاء صورة صادقة وحقيقة عن المركز المالي للمنظمة ونتائج أعمالها، وذلك من خلال المشاكل التي تعرضت إليها شركات كبرى على مستوى العالم، وانهيار أسعار أسهمها في سوق الأوراق المالية في ظل الأزمات المالية (توهامي، حواس، 2009، ص3).

وتنبع أهمية وحيوية عمل مدقق الحسابات ليس لكونه متطلباً قانونياً فحسب، بل لاعتباره ضرورة تتعلق بالأمانة والحيادية والنزاهة والعمل المتخصص. وهنا يبقى على جهات الاختصاص ومجالس إدارة الشركات وذوي العلاقة بالمهنة فعل ما بوسعهم لإتاحة وإعطاء مدقق الحسابات مساحة كافية تكفل له العمل بكل حرية وأريحيه، وإفساح الطريق واسعاً لكي تتجلى أمانته ونزاهته وحياديته (منذر، 2009، ص4).

ونتيجة لما يقوم به المدقق الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية، من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده والمرفق بالقوائم المالية، فإن دور المدقق الخارجي أصبح جوهرياً وفعالاً في مجال الأزمات المالية، لأنه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات ويحد من مشكلة الانحراف في الوحدات الاقتصادية. وفيما يرتبط دور مدقق الحسابات بالتدقيق تجاه الأزمة المالية، فإنه يتمثل فيما يلي: (مطير، 2004، ص368).

أ- القيام بوضع وتعزيز أخلاقيات المهنة.

ب- التركيز على زيادة فعالية عملية إدارة والإشراف على القوائم المالية.

ج- تخفيض أو التقليل من دوافع تضليل وتحريف القوائم المالية.

د- إيلاء موضوع استقلالية المدقق عناية أكبر في إطار حوكمة الشركات ومن قبل المدقق نفسه.

هـ- إعادة إظهار فعالية التدقيق من خلال إعطاء عناية أكبر لعمليات التدقيق.

و- ضرورة تقوية عملية تنظيم التدقيق ومعاييرها.

ز- الالتزام بقانون Sarbanes -Oxley الصادر عن الكونجرس الامريكي عام 2002 م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى الباحث أن تطبيق قانون (Sarbanes –Oxley) قد أحدث تغييراً جوهرياً على مهنتي المحاسبة والتدقيق، والذى طرح العديد من المعايير الجديدة لتوفير معلومات مالية مفيدة وموثوقة بهدف استعادة ثقة الجمهور بمهنتي المحاسبة والتدقيق من خلال تعزيز الرقابة على أعمال مدققي الحسابات في مكاتب التدقيق ومنع الاختلالات المحاسبية، وتقليل المخاطر في حالات عدم اكتشاف الاختلاس لفترات طويلة، بمعنى تخفيض حجم وحالات الإختلاس، وإعادة التوازن بين مدققي الحسابات والإدارة العليا ولجان التدقيق فى الشركات، بالإضافة إلى إلزام مكاتب التدقيق بالعودة الى تقديم الخدمات الأساسية التى عليهم تقديمها مع التأكيد على درجة أعلى من النوعية فى تقديم الخدمات. كما ان الالتزام ببنود هذا القانون (Sarbanes – Oxley) سيكون له دور فاعل في الرفع من كفاءة مهنة التدقيق مما يؤدي الى بث الطمأنينة في نفوس مستخدمي التقارير المالية عن عدالة الإفصاح وصدق تلك التقارير.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

من أجل تكوين إطار مفاهيمي تستند إليه الدراسة الحالية في توضيح الجوانب الأساسية لموضوعها، فقد قام الباحث بمسح الدراسات السابقة حول موضوعها، وتمت الاستعانة والإفادة من بعض الدراسات التي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة وتخدم متغيراتها ومن هذه الدراسات ما يلي:

أولاً: الدراسات باللغة العربية

- دراسة العازمي، (2012)، بعنوان: أوجه القصور في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأثرها على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في القطاع النفطي

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اثر أوجه القصور في تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركة نفط الكويت وبمختلف مستوياتهم الوظيفية. وقد ركزت الدراسة على اثر أوجه القصور في تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي، حيث ان مشكلة الدراسة تتمحور حول افتقار القوائم المالية التي تصدر عن شركة نفط الكويت للإفصاح الكافي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولعل السبب في ذلك يعود إلى وجود قصور في تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي المتعلقة بالإفصاح. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد تكون مجتمع الدراسة من المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركة نفط الكويت، والبالغ عددهم حوالي (104) مستجيبين يعملون في شركة نفط الكويت. ولتحقيق هذا الهدف فإن الباحث تعامل مع نوعين من البيانات هما البيانات الثانوية والبيانات الأولية التي تم جمعها من خلال الدراسة الميدانية وباستخدام استبانة. وتم اختبار الفرضيات بواسطة استخدام أسلوب الانحدار البسيط. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أبرزها:

1- إن القصور في تطبيق معيار منهج القيمة العادلة يؤثر على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت من وجهة المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في الشركة.

2- إن القصور في تطبيق خاصية الملاءمة والموثوقية يؤثر على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت من وجهة المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في الشركة.

3- إن القصور في تطبيق خاصية صدق المعلومات يؤثر على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت من وجهة المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في الشركة.

4- إن القصور في تطبيق خاصية دقة المعلومات يؤثر على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت من وجهة المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في الشركة.

- دراسة (نجم، 2012). بعنوان: العوامل المؤثرة فى تحديد أتعاب مدققي الحسابات الخارجيين فى قطاع غزة.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب مدققي الحسابات الخارجيين في قطاع غزة وتحليل الأهمية النسبية لهذه العوامل من وجهة نظر مدققي الحسابات بغية الوقوف على مدى أهمية كل منها في تحديد مستوى الأتعاب، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة فقد تمت مراجعة الدراسات السابقة والمادة النظرية المتعلقة بالموضوع، وصياغة بعض الفرضيات لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها. ولقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي حيث تم تصميم وتوزيع استبانة علمية محكمة على مجتمع الدراسة والذي يتمثل في أصحاب مكاتب وشركات التدقيق العاملة في قطاع غزة والمعتمدة لدى لجنة المكاتب التابعة لجمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- الوقت اللازم لتخطيط وتنفيذ عملية التدقيق وحجم عمل المنشأة محل التدقيق من أهم العوامل المحددة لأتعاب التدقيق.

2- سمعة وشهرة مكتب التدقيق من أهم العوامل المؤثرة إيجابًا على تحديد الأتعاب.

3- استقلالية وخبرة مكتب التدقيق والنزاهة التي يتمتع بها العاملون في المكتب من العوامل المؤثرة إيجابًا في تحديد أتعاب المدقق الخارجي.

4- مدى كفاءة ومتانة نظام الرقابة الداخلية للمنشأ ة واكتشاف المدقق لزيادة عبء العمل لها تأثيرفي تحديد الأتعاب.

- دراسة (جربوع وشاهين، 2011). بعنوان: العوامل المؤثرة على فشل عملية المراجعة، وسبل علاج هذا الفشل دراسة تحليلية من وجهة نظر مراجعي الحسابات الخارجيين في قطاع غزة.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العوامل المؤثرة على فشل عملية المراجعة، وسبل علاج هذا الفشل ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة مكونة من (5) خمسة أجزاء بالاعتماد على الدراسات السابقة والإطار النظري، وزعت على مراجعي الحسابات القانونيين في قطاع غزة وعددهم (110)، وبلغت الردود (97) استبانة صالحة للتحليل أي بنسبة إرجاع قدرها (88%) تقريباً. وقد استخدم الباحثان البرنامج الإحصائي (spss) في الدراسة التطبيقية و استخدما المعالجات الإحصائية الملائمة لهذا الغرض. وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

1- إن نجاح عملية المراجعة تعتمد على تشجيع الكفاية المهنية للمراجعين الخارجيين.

2- تتمثل مخاطر المراجعة في عدم قدرة المراجع الخارجي على اكتشاف الخطأ والغش والارتباطات غير القانونية التي ربما تحتويها القوائم المالية.

3- تبين أن التخصص المهني في الصناعة التي ينتمي إليها عميل المراجعة سوف تؤثر بدرجة كبيرة على أدائه المهني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- دراسة (ميالة، 2010). بعنوان: العوامل المؤثرة على كفاءة مراجعة الحسابات من وجهة نظر المراجع الخارجي.

هدفت هذه الدراسة الى عرض العوامل المؤثرة على كفاءة مراجعة الحسابات بشكل عام ومدى ارتباطها بمعايير المراجعة المتعارف عليها، كما يوضح أثر هذه العوامل بالنسبة لمراجعة الحسابات في سوريا وأهميتها وذلك بهدف تطوير مهنة مراجعة الحسابات والارتقاء بها ولاسيما في الوقت الحاضر حيث التوجه نحو جذب الاستثمارات الخارجية . ولما لمهنة مراجعة الحسابات من دور كبير في التأثير على زيادة الثقة بالمعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرار جاءت هذه الدراسة لوضع الأطر التي يمكن أن تساهم في التحسين من كفاءة المراجعة من جهة ولكي تكون دليلاً لمراجعي الحسابات من جهة أخرى. اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، وتصميم استبانة لاختبار فرضيات الدراسة، وتتكون عينة الدراسة من (35) مراجعاً للحسابات يعملون في أحد عشر مكتباً وتوصلت الدراسة الى أهم العوامل التي تؤثر على كفاءة مراجعة الحسابات من وجهة نظر المراجع الخارجي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالمعايير العامة ومعايير العمل الميداني. وارتباطًا ضعيفًا بمعايير التقرير إذ إن تقرير مراجع الحسابات يعتبر من منتجات مكاتب المراجعة فالتقرير الموضعي ينجم عن التطبيق السليم للمعايير العامة ومعايير العمل الميداني والذي ينبثق من الفهم الصحيح للعوامل المؤثرة على هذه المعايير.

- دراسة حمدان، (2010)، بعنوان: آثار وتداعيات الأزمة المالية العالمية على أداء الشركات العامة المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان: دراسة اختبارية.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة آثار وتداعيات الأزمة المالية العالمية على أداء الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، وكيفية التعامل معها، ومعالجة آثارها، وبيان مدى تأثر أرباح هذه الشركات وقيمتها السوقية، وحجم تداول أسهمها نتيجة الأزمة. وقد تكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات المدرجة باستثناء الشركات التي لم تكن بياناتها كاملة من حيث الأرباح، أو القيمة السوقية، أو حجم التداول، حيث كانت 224 شركة قدمت نتائج أعمالها من ربح أو خسارة، و 184 شركة للقيمة السوقية، و 169 شركة لحجم التداول، لعامي 2008 و 2009 . واعتمدت الدراسة على تحليل المحتوى والمضمون للوصول إلى النتائج. وقد تم التوصل إلى عدد من النتائج أهمها:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- إن الأزمة المالية العالمية ناتجة عن تراكم الأخطاء والسياسات المالية، وهي ناتجة عن غياب دور الرقابة تزامنا مع غياب الأخلاقيات المهنية. والابتعاد عن الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية الحقيقية، في الوقت الذي تعاظم فيه استخدام الأدوات المالية المبتكرة.

2- أثرت الأزمة المالية العالمية على الأردن بصورة سلبية بخاصة على أرباح القطاعين المالي والخدمات، حيث بلغت نسبة التراجع في أرباح القطاع المالي 48% بينما كانت نسبة التراجع لقطاع الخدمات 20%. أما قطاع الصناعة فقد حقق نتائج ايجابية في بداية الأزمة، حيث كانت نسبة الارتفاع في أرباحه 30% لكن آثار وتداعيات الأزمة تعمقت عليه في النصف الأول من عام 2009، حيث تراجعت أرباحه بنسبة 41% .

3- كان أثر الأزمة المالية على أرباح القطاع المالي (البنوك، التامين، الخدمات المالية، العقارات) الأكبر، حيث تراجعت أرباح كافة القطاعات الفرعية فيه وبنسب عالية.

- دراسة (جبران، 2010)، بعنوان: العوامل المؤثرة في جودة مراجعة الحسابات من وجهة نظر المحاسبين القانونين في اليمن.

هدفت هذه الدراسة الى معرفة العوامل المؤثرة في جودة مراجعة الحسابات من وجهة نظر مراجعي الحسابات في اليمن، والخروج بنتائج وتوصيات تساهم في رفع وتطوير أداء مكاتب المراجعة في الجمهورية اليمنية، مع تقديم بعض الإرشادات للجهات الحكومية والجمعيات المنظمة للمهنة تساعد على إيجاد رقابة مهنية فاعلة على مراجعة الحسابات، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة فقد تمت صياغة بعض الفرضيات لتحقيق ذلك والإجابة عن تساؤلاتها. وقد قام الباحث باتباع المنهج الوصفي التحليلى فى البحث وقام بتصميم وتوزيع استبانة علمية محكمة على مجتمع الدراسة والذي يتمثل في أصحاب مكاتب مراجعة الحسابات في الجمهورية اليمنية. أيضاً قام الباحث بتحليل بيانات الاستبانة من خلال البرنامج الإحصائي SPSS وباستخدام الاختبارات الإحصائية المتنوعة. وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من أهمها وجود تأثير إيجابي كبيرعلى جودة مراجعة الحسابات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبين كل من التأهيل العلمى والخبرة العلمية وإلمام مراجع الحسابات بمعايير المراجعة المتعارف عليها، وتنظيم مكتب المراجعة وحجمه وسمعته وشهرته، واستقلال المراجع وتقدير أتعابه وإجراءات تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة ومتانة وسلامة نظام الرقابة الداخلية للعميل. بينما أظهرت النتائج بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول العلاقات المؤثرة في جودة مراجعة الحسابات من وجهة نظر مراجعي الحسابات في الجمهورية اليمنية تبعاً للخصائص الشخصية لمراجعي الحسابات.

- دراسة (عرار، 2009). بعنوان: مدى التزام مدقق الحسابات الخارجي في الأردن بإجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية.

هدفت الدراسة إلى بيان مدى التزام مدقق الحسابات الخارجي في الأردن بإجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة مكونة من خمسة محاور يحوى كل منها على (10) أسئلة، وقد تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة المكونة من (100) مدقق، مقسمة إلى (50) استبانة تخص المدقق الداخلي، و(50) تخص المدقق الخارجي،وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المدقق الخارجي في الأردن يطبق الإجراءات والإختبارات اللازمة لفهم المنشأة وبيئتها الداخلية لتقييم مخاطر الأخطاء المادية، إذ توجد علاقة بين فهم المدقق لبيئة المنشأة وبين قدرته على تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية، وكذلك الإجراءات والإختبارات لتقييم كفاية ومناسبة أدلة الإثبات لتقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية، وأخيراً بينت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء مدققي الحسابات الداخلية والخارجية في مدى التزام كل منهم بتطبيق إجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية.

- دراسة (حمدان, 2009). بعنوان: دور التدقيق الخارجي فى التنبؤ بالأزمات المالية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أداة جديدة تُمكن المدقق من الكشف عن الممارسات الاحتيالية، و ذلك من خلال المؤشرات المالية التى يمكن من خلالها تحديد مدى ملاءمة المركز المالي للشركة والتنبؤ بالأزمات المالية؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه الأداة هي التدفق النقدي التشغيلي المعدل، التي تم تطبيقها على عينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق دبي المالي وللتأكد من جدوى هذه الأداة تمت مقارنة نتائجها مع نماذج معروفة في هذا الصدد, وخلصت الدراسة إلى أن استخدام التدفق النقدي التشغيلي والدخل المعدل تمثل أداة فعالة يمكن للمدقق الخارجي استخدامها في الكشف عن الممارسات الاحتيالية للمحاسبة التي تستخدمها إدارة الشركة للتغطية على النتائج غير المرغوب فيها، وهي تمثل وسيلة جيدة يمكن أن تضاف إلى الوسائل التي يستخدمها المدقق في الاجراءات التحليلية للتنبؤ بمستقبل الشركة المالي مما يساهم في زيادة جودة التدقيق وإبداء رأي يعبر بصدق عن واقع الشركة المالي مما يجنب المستثمرين والمهتمين التعرض إلى مخاطر انهيار الشركات كما حدث لكبرى الشركات العالمية. كما إن الاستخدام المهني والحصيف لنموذج التدفق النقدي التشغيلي المعدل والدخل المعدل المدقق يمكن أن يشكل إضافة مهنية هامة للمدقق لكي يستطيع العمل في بيئة التقلبات الاقتصادية الحالية التي أضافت ولا شك مسؤولية متزايدة على مدقق الحسابات للتنبؤ بالفشل والتعثر المالى كما توصى هذه الدراسة المهتمين بعمل المدقق الخارجي من حكومات وجمعيات مهنية زيادة كفاءة مدققي الحسابات باستخدام الوسائل غير التقليدية في الكشف عن الممارسات الاحتيالية في المحاسبة، كما توصي الدراسة مكاتب التدقيق المهتمة باعتماد قائمة التدفق النقدي التشغيلي المعدل وقائمة الدخل المعدل كأحد أدوات المراجعة التحليلية مما يساهم في رفع كفاءة التدقيق الخارجي.

- دراسة علي، (2007)، بعنوان: دراسة تحليلية لدور التأهيل العلمي والعملي للمحاسبين القانونين على تطوير أداء مهنة المحاسبة والمراجعة في الجمهورية اليمنية.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور التأهيل العلمي والعملي للمحاسب القانوني، مع الاهتمام بالجانب الأخلاقي في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة، وذلك على النحو الذي يرقى بمستوى فاعلية وكفاءة الأداء. وفي الجانب العملي، هدفت إلى اكتشاف المشاكل التي تحول دون تطور المهنة، وكذلك العوامل المختلفة التي تساهم في تحقيق تطور مهنة المحاسبة والمراجعة في الجمهورية اليمنية. وهي دراسة ميدانية اعتمدت على استقصاء شمل آراء الأكاديميين والممارسين للتعرف على الجوانب المختلفة المرتبطة بمشاكل المهنة وسبل التطوير الملائمة. وبينت الدراسة الجامعات هي المسئول الأول عن التعليم في مجال المحاسبة والمراجعة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولذا يتوجب عليها أن تعد خططها وبرامجها على النحو الذي يزود الطالب بالمعارف والمعلومات الأساسية، وبما يتساير مع ما يستجد من تطور على فروع المعرفة المختلفة مع مراعاة احتياجات المجتمع، وحيث إن الحصول على شهادة جامعية فقط لا يكفي لممارسة المهنة، وإنما يجب أن يكتسب الممارس الخبرة اللازمة قبل قيامه بالممارسة العملية. ولذلك لا بد للجهات المسئولة عن تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة إلزام حصول طالبي مزاولة المهنة على تدريب مهني لمدة زمنية معينة، لضمان اكتساب الخبرة التي تمكنهم من ممارسة المهنة على الوجه الملائم، وذلك قبل حصوله على الترخيص بمزاولة المهنة.

كما بينت الدراسة أن عملية تعليم وتدريب المحاسبين القانونيين تتوقف على مدى استعدادهم ورغبتهم في أن يصبحوا محاسبين قانونيين ذوي كفاءة وخبرة، وأن أحد المحاور الهامة لضمان أداء المحاسبين والمراجعين للدور الملقى على عاتقهم على الوجه السليم هو إلمامهم وتمسكهم بأخلاقيات المهنة التي تضمن بقاء المهنة وازدهارها.

- دراسة فاتح، (2007). دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية مع دراسة ميدانية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إمكانية أن تساهم المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية، وتمثيلها بصحة وبعدالة للمركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، وملاءمتها لجميع الجهات المستفيدة من هذه المعلومات، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من أجل توضيح وفهم الإطار النظري والعملي الذي تقوم عليه مراجعة الحسابات من معايير وإجراءات وطرق ممارستها المهنية، كما سيعتمد منهج دراسة الحالة من أجل إسقاط مجمل ما تم التطرق إليه في الجانب النظري للدراسة على الشركة محل الدراسة وهي الشركة الجزائرية للألمنيوم (ALGAL). وقد خلصت إلى عدة نتائج أهمها:

1- إن نجاح المؤسساتالاقتصادية في اتخاذ القرارت الملائمة في ظل المرحلة الاقتصادية الحالية مرهونٌ بالمعلومات المحاسبية، والتي سيتم على أساسها اتخاذ القرارات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- إن اعتماد تنظيم جيد ومحكم والإشراف على المساعدين في مكتب المراجعة، يضمن فعالية أعمال المراجعة.

3- إن قوة أدلة وقرائن الإثبات، تعتبر عنصرا رئيساً محددا لمدى أعمال المراجعة من حيث تتبع القيودالمحاسبية، وتفحص الوثائق والسجلات المحاسبية.

4- إن اعتماد بعض الاتجاهات الحديثة للمراجعة كالمراجعة الإكترونية والمراجعة التحليلية، يتطلب اعتماد المؤسسات محل المراجعة لمحاسبة التسيير.

كما وأوصت الدراسة بما يلي:

1- العمل على تحسين نظام المعلومات المحاسبية فى المؤسسات وتكييفه مع متطلبات الإطار الجديد للتسيير للحصول على معلومات محاسبية فعالة.

2- تفعيل دور المصف الوطني للمحاسبين المعتمدين ومحافظي الحسابات والخبراء المحاسبيين، كالهيئة الوطنية المشرفة على الممارسة المهنية لمراجعة الحسابات، وذلك من خلال تدعيمه بالدراسات الأكاديمية.

3- يجب على شركة آلقال أن تسرع بتفعيل وظيفة المراجع الداخلي المجمدة نسبيا في الوقت الحالي، وهذا من أجل الحصول على مستوى أكبر من الرقابة الداخلية، وكذلك الاستفادة بنسبة أكبر من رأي المراجع الخارجي الذي يصبح أكثر تحليلا لوضعية المؤسسة.

- دراسة الهويدي، (2007). بعنوان: مخاطر الرقابة بالجهات وأثرها على تقرير المدقق من واقع دليل التدقيق العام لديوان المحاسبة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المخاطر التي تؤثر على تقرير المدقق سواء من البيئة الداخلية للمدقق (ديوان المحاسبة) أو من خلال البيئة الخارجية (الجهة الخاضعة للرقابة) أو على مستوى المدقق وذلك على جميع قطاعات ديوان المحاسبة الرقابية في دولة الكويت، والعمل على معرفة أوجه القصور للحصول على تقرير ذي كفاءة عالية في ظل مخاطر الرقابة. وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

1- إن الأداء الرقابي الأمثل لشاغلي الوظائف الرقابية يتم من خلال الإلمام والالتزام بدليل التدقيق العام لديوان المحاسبة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- إن المعرفة الفنية والخبرة الكافية للمدقق لفهم المفاهيم ذات الصلة التي تم طرحها بدليل التدقيق العام وتطبيقها على التدقيق لها أثر كبير على تقرير المدقق.

3- إن إعداد المدقق عن طريق البرامج التدريبية في ديوان المحاسبة له دور كبير برفع الكفاءة المهنية للمدقق وبالتالي يقلل من المخاطر التي يتعرض إليها التقرير.

4- قلة عدد مدققي ديوان المحاسبة لدى الجهة الخاضعة إلى الرقابة يعد خطراً يؤثر على تقرير المدقق.

5- عدم وجود مفهوم واضح عن طبيعة اختصاصات وصلاحيات ديوان المحاسبة لدى الجهة الخاضعة إلى الرقابة يعد خطراً يؤثر على التقرير.

6- دليل التدقيق العام لديوان المحاسبة له مساهمة كبيرة في التأثير إيجاباً على تقرير المدقق.

7- إن لجودة الرقابة الداخلية للجهة محل الرقابة دوراً مهماً في تقرير المدقق، قمتي ما توافر نظام رقابة داخلية فعال ومؤثر فإن ذلك سيساهم في تقليل الأخطاء التي يمكن أن تتواجد في البيانات المالية لدى الجهة محل التدقيق وبالتالي يقلل من مخاطر التدقيق.

- دراسة (السويطى، 2006)، بعنوان: تطوير أنموذج لدور لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية وتأثيرها في فاعلية واستقلالية المدقق الخارجى.

هدفت هذه الدراسة إلى تطوير أنموذج لتعزيز دور لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية، من أجل تدعيم فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي، بما يؤدي إلى تحسين جودة التدقيق وزيادة مصداقية البيانات المنشورة، حتى تعزز ثقة المجتمع المالي في هذه البيانات.

وقد تم إتباع المنهج الاستقرائي الذي يقوم على ملاحظة الظواهر وجمع البيانات، من خلال تشخيص الوضع الحالي للجان التدقيق في بيئة الأعمال الأردنية.

وتم توزيع استبانه على عينة الدراسة المكونة من (230) مفردة تشمل المدراء العامين والمدراء الماليين ومدراء التدقيق الداخلي ومكاتب التدقيق، للشركات التي شكلت لجان مراجعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن جميع الشركات المساهمة العامة الأردنية في قطاعي البنوك وشركات التأمين تقوم بتشكيل لجان مراجعة بنسبة تصل إلى 100%، في حين وصلت نسبة شركات الخدمات المدرجة في بورصة عمان التي شكلت لجان مراجعة عام2005 إلى85%.

كما توصلت الدراسة إلى أنه رغم وجود كفاءات ممتازة في بعض أعضاء لجان التدقيق المشكلة، إلا ّ أنه لا تتوافر في هذه اللجان بشكل عام المتطلبات الأساسية لممارسة دورها بفعالية، وليس لها تأثير مهم في فعالية واستقلالية التدقيق الخارجي.

لذلك خرجت الدراسة بعدة توصيات من أهمها أن تقوم هيئة الأوراق المالية الأردنية والجهات التشريعية، بإجراء التعديلات التشريعية اللازمة على القوانين والتعليمات المتعلقة بتشكيل ودور لجان التدقيق، بحيث تتلاءم تلك التشريعات مع الأنموذج المقترح في البحث حتى يتسنى لتلك اللجان القيام بدورها بكفاءة وفعالية.

دراسة (الحلبي، 2006). بعنوان: المشكلات التي تواجه مهنة المراجعة وأثرها على الفائدة والثقة بالقوائم المالية المنشورة من قبل الشركات السورية.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهم المشاكل التي تواجه مهنة التدقيق في الشركات السورية الخاصة, وقد اعتمد الباحث على عينة مؤلفة من عشرين قائمة مالية عائدة لمختلف الشركات الخاصة الصناعية والتجارية والخدمية التي تهدف الى تحقيق الربح في مدينة دمشق(20 شركة تضامنية ومساهمة), متوسطة وكبيرة الحجم. وقد وزع الباحث استمارة الاستبانة على عينة البحث وهم (القائمون على اعمال التدقيق, المحاسبون و المالكون). وقد حدد الباحث متغيرين هما :

1- درجة الثقة بالقوائم المالية المدققة وفقا ً لمعايير التدقيق المقبولة قبولا ً عاما. ً

2- مدى الفائدة من القوائم المالية المعدة وفقا ً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما ً في تقويم الأداء واتخاذ القرارات الاقتصادية، ومن أهم هذه النتائج التي توصل إليها الباحث:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ. هناك مشاكل تتمثل في خلل السلوك الوظيفي ونوعية إجراءات التدقيق والتي تؤثر في مدى الثقة بالقوائم المالية المدققة وفقاً لمبادئ التدقيق المقبولة قبولاً عاماً لتقويم الأداء واتخاذ القرارات المختلفة وأهمها: التلاعبات المحاسبية وخلل السلوك الوظيفي ضمن المستويات الإدارية والسلوك السلبي للمحاسبين والإداريين نحو مضمون القوائم المالية.

ب. هناك مشاكل تتمثل في خلل السلوك الوظيفي ونوعية إجراءات التدقيق والتي تؤثر في مدى الفائدة من القوائم المالية المعدة وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً في الرقابة على أداء الشركة واتخاذ القرارات الإدارية كونها معلومات: غير كافية وعرضة إلى الغش وغير صحيحة أحياناً وتاريخية وغير ملائمة.

كما توصلت الدراسة إلى أن القوائم المالية المنشورة حالياً لا تساعد كثيراً في تحديد جدوى كفاية وكفاءة الأداء الإداري في الشركات السورية الخاصة التي تهدف إلى تحقيق الربح والسبب الرئيس في ذلك يعود إلى عوامل الخبرة ودرجة التعليم وتعارض المصالح ومدى الاهتمام بأدوات الرقابة الرسمية.

- دراسة (جربوع، 2005) بعنوان: "العوامل المؤثرة على استقلال وحياد المراجع الخارجي عند أدائه عملية المراجعة_ وهي دراسة تطبيقية على مكاتب وشركات المراجعة في قطاع غزة"

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على استقلال وحياد المراجع الخارجي عند أدائه عملية المراجعة_ وهي دراسة تطبيقية على مكاتب وشركات المراجعة في قطاع غزة. وقد تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي استناداً على طبيعة الموضوع, وتم توزيع استبانات الدراسة على العينة المكونة من (85) مكتباً للمراجعة في قطاع غزة وقد بينت نتائج هذه الدراسة أن الكفاءة المهنية للمراجع الخارجي وحياده واستقلاله في مزاولة المهنة أمر ضروري لنجاح عملية المراجعة إذ لا يمكن فصل الكفاءة المهنية عن الاستقلال. كما بينت أن الكفاءة المهنية يجب توافرها في المراجعين ولكن الاستقلال قد لا يتوافر في بعض الحالات، ومنها: تقديم المراجعين للخدمات الإدارية والاستشارية إلى عميل المراجعة، والمنافسة الشديدة بين مكاتب وشركات المراجعة لاجتذاب العملاء، وتخفيض الأتعاب بدرجة ملحوظة للحصول على العملاء، وطول فترة بقاء المراجع مراجعاً لحسابات العميل لمدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تزيد على خمس سنوات، واعتماد المراجع في معظم دخله على عميل واحد، والضغوط التي تمارسها إدارة المنشأة على المراجع للسير في ركابها وتنفيذ أوامرها مما يؤثر سلباً على استقلاله. وأوصت الدراسة بما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- ضرورة قيام المنظمات المهنية المتواجدة في قطاع غزة بالعمل على تدعيم استقلال المراجع الخارجي، وذلك عن طريق تفادي التأثيرات المترتبة على أداء الخدمات الإدارية والاستشارية لعميل المراجعة، وإجراء التغيير الإلزامي للمراجع بعد خمس سنوات من عمله في المنشأة.

2- يجب على المنظمات المهنية العمل على توسيع مسؤوليات المراجع المتعلقة باكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية مثل الرشاوى، حتى يمكن للمجتمع المالي الثقة في آرائه التي يبديها في تقريره عن القوائم المالية المنشورة.

3- ضرورة قيام الجمعيات المهنية بإلزام الشركات والمنشآت ممثلة في الجمعيات العمومية العادية للمساهمين بتعيين وتحديد أتعاب وعزل المراجع بدلاً من إدارة الشركة أو المنشأة، وذلك لدعم استقلال المراجع.

4- ضرورة قيام الجمعيات المهنية بتدريب المراجعين على معايير المحاسبة والمراجعة الدولية وقواعد السلوك المهني ويكون حضور المراجع إجبارياً بحيث لا يتم تجديد رخصته إذا لم يحضر التدريب.

- دراسة (جربوع، 2004)، بعنوان: فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات القانونيين وطرق تضييق هذه الفجوة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات القانونيين وسُبل تضييق هذه الفجوة، وقد تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي استناداً على طبيعة الموضوع, وقد بينت هذه الدراسة العوامل التي أدت إلى وجود فجوة التوقعات في عملية المراجعة، والحلول المقترحة لتضييق هذه الفجوة من خلال التزام المراجعين القانونيين بتطبيق معايير المراجعة المهنية وقواعد السلوك المهني، والالتزام بتطبيق القوانين والأنظمة عند مراجعة وفحص القوائم المالية. كذلك بينت العوامل التي أدت إلى انخفاض جودة الأداء في عملية المراجعة، ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

1- قيام هؤلاء المراجعين بالتنافس الشديد فيما بينهم للحصول على عمليات مراجعة جديدة، أو لعدم فقد العمليات الحالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- قبول أتعاب قليلة عن عمليات المراجعة لا تتناسب مع المجهود لأدائها كنتيجة للمنافسة الشديدة بين المراجعين.

3- تأدية خدمات أخرى لعملاء المراجعة بأتعاب قليلة للحصول على رضا هؤلاء العملاء وضمان تجديد تعيينهم سنوياً.

4- إتباع سلوك متساهل مع العملاء كنتيجة لإدراك المراجعين بأنهم غير راضين عن دورهم.

كذلك قدم الباحث العديد من التوصيات لمعالجة ذلك، منها وضع برامج لمراقبة الجودة، ونظام صارم للمساءلة بواسطة المنظمة المهنية، وهذا سيؤدي إلى الارتفاع بمستوى الجودة المطلوب.

وقد أوصت الدراسة بما يلي:

1- تدعيم استقلال وحياد المراجع الخارجي في ممارسة مهنته.

2 - تدعيم دور المنظمات المهنية وهيمنتها على مهنة المحاسبة والمراجعة.

3 - دراسة توقعات المستفيدين من المراجعة وتلبية تلك التوقعات.

4 - زيادة فاعلية الاتصال والإعلام عن دور المراجع ومسئولياته في المجتمع.

5 - السير في كل الاتجاهات الأربعة السابق ذكرها لتضييق فجوة التوقعات بين المراجع والمجتمع المالي إلى أدنى حد ممكن لأن التخلص من فجوة التوقعات نهائياً لا يمكن أن يحدث في عملية المراجعة إن لم يكن مستحيلاً .

- دراسة (كراجه، 2004) بعنوان : مدى تقيد مدققي الحسابات الخارجيين بقواعد السلوك المهني في الأردن والوسائل التي تشجعهم على الالتزام بها.

هدفت الدراسة إلى قياس مدى تقيد مدققي الحسابات الخارجيين بقواعد السلوك المهني، في الأردن، والتعرف على الوسائل التي تشجعهم على الالتزام بالسلوك المهني، ومن ثم تقديم بعض الاقتراحات التي يمكن أن تساهم في تطوير تلك الوسائل. وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وتحديد اتجاه ودرجة هذه العلاقة, ولتحقيق هذه الأهداف،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قام الباحث بعمل دراسة ميدانية بواسطة استبانه هدفت إلى معرفة مدى تقيد مدققي الحسابات الخارجيين بقواعد السلوك المهني في الأردن من وجهة نظر كل من: مدققي الحسابات الخارجيين، ومستخدمي البيانات المالية وجهات الرقابة والإشراف على مهنة التدقيق في الأردن. وقد توصل الباحث إلى الاستنتاجات التالية:

1- وجد أن مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن يتقيدون غالباً بقواعد السلوك المهني الصادرة عن جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين.

2- وجد أن جميع فئات الدراسة اتفقت على ان جميع الوسائل المذكورة في الدراسة تشجع مدققي الحسابات الخارجيين على الالتزام بالسلوك المهني. كما وجد أن هناك تضارباً في وجهة نظر فئات الدراسة حول مستوى أهمية الوسائل التي تشجع مدققي الحسابات الخارجيين على الالتزام بالسلوك المهني.

3- لقد أجمعت فئات الدراسة على أن كلاً من معايير التدقيق الدولية، وقواعد السلوك المهني، تعدان من أهم الوسائل التي تشجع مدققي الحسابات الخارجيين على الالتزام بالسلوك المهني.

4- وجد أن هناك تضارباً بين وجهة نظر المدققين من جهة، وبين وجهة نظر مستخدمي البيانات المالية، وجهات الرقابة والإشراف من جهة أخرى، بما يخص التزام المدققين بقاعدة الاتصال بالمدقق السابق، حيث يرى المدققون بأنهم ملتزمون بتلك القاعدة، بينما ترى جهات الرقابة والإشراف، ومستخدمو البيانات المالية عكس ذلك.

وقد خلص الباحث في نهاية الدراسة إلى اقتراح مجموعة من التوصيات منها:

1. توعية المدققين بقواعد السلوك المهني وحثهم المستمر على مراعاتها والتمسك بها، وذلك من خلال عقد الدورات التدريبية وورش العمل التي تبصرهم بمزايا تلك القواعد وبعواقب عدم الالتزام بها.

2. حث مكاتب التدقيق على توفير الفرص لتنمية وتطوير مهارات ومعارف المدققين من خلال برامج التعليم المهني المستمر.

3. تفعيل القوانين والتشريعات الخاصة بواجبات وحقوق مدققي الحسابات مع التشدد في تطبيق العقوبات الرادعة على من يخالفها سواء من قبل المدققين أو من غدارات الشركات.

4. حماية المدققين وذلك من خلال إيجاد آلية معينة تمنع مستخدميهم من الاستغناء عنهم دون إبداء أسباب ذلك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- دراسة (الواكد، 2003)، الفجوة بين توقعات مستخدمي القوائم المالية وطبيعة عمل المراجع: دراسة ميدانية.

هدفت إلى دراسة فجوة التوقعات في بيئة المراجعة في المملكة العربية السعودية وأدلة وجودها وسبل تضييقها من خلال دراسة ميدانية للتعرف على مدى تفهم وإدراك مستخدمي القوائم المالية لدور ومهمة المراجع الخارجي، ومدى استعداد المراجعين الخارجيين لتوسيع مسئولياتهم نحو تقييم مقدرة المنشأة على الاستمرار، ومسئوليته نحو اكتشاف الغش والأخطاء وكذلك نحو التصرفات غير القانونية، والتعرف على مدى رضا مستخدمي القوائم المالية عن أداء المراجع الخارجي في أداء مهامه وأثر ذلك في تضييق فجوة التوقعات ودراسة مدى معقولية توقعات الأطراف المستفيدة من خدمات المراجعين. واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لربط العلاقة بين توقعات مستخدمي القوائم المالية وطبيعة عمل المراجع، ولتحقيق أهداف البحث تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات وفق مقياس ليكرت، وقد أرسلت إلى فئتين هما الأولى: مستخدمو القوائم المالية حيث يمثل المستثمرون الأفراد في أسهم الشركات المساهمة في مدينة جدة ؛ الثانية: مراجعو الحسابات في مكاتب المراجعة في مدينة جدة. وقد تلقى الباحث عدد (130) استبانة من الفئة الأولى وعدد (80) استبانة من الفئة الثانية. وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ؛ عدم وجود علاقة (ارتباط) بين مستوى تفهم وإدراك المستثمرين ووجود فجوة التوقعات، الأمر الذي يعني أن المستثمرين كان لديهم إلمام جيد بمهام المراجعين؛ استعداد مراجعي الحسابات لتحمل المزيد من المهام والمسئوليات؛ عدم رضا المستثمرين عن أداء المراجعين لمهامهم، حيث إنهم يطالبون بتوفير مستوى أعلى من الضمان والتأكيد؛ عدم وجود علاقة بين المستوى التعليمي وبين وجود فجوة التوقعات في بيئة المراجعة السعودية.

ثانياً: الدراسات باللغة الانجليزية

- دراسة Chang (2012) بعنوان:

"The Impact of Reputation, Audit Contract Type, Tenure, Audit Fees and Other Services on Auditors: Perceptions of Audit Quality".

ركزت هذه الدراسة على العلاقة ما بين سمعة المدقق ومدة العلاقة بين المدقق والعميل ونوع عقد المدقق ومستوى الاعتماد على الأتعاب وأثرها على اتجاه المدقق لجودة المدقق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والاستقلالية، تم جمع بيانات هذه الدراسة من خلال الإجابات التي تم تحصيلها من استبانة دراسة حالة لعدد(232) حالة وتم توزيع هذه الحالات على عدد ست شركات تدقيق فى استراليا, وبعد مراجعة المعلومات في دراسة الحالة هذه بنى المدققون أحكامهم على أنه يمكن التحكم بنوعية الأعمال المراجعة المقدمة وأن خطر عدم استقلالية المدقق أصبح في تضاؤل حول نوعية خدمات التدقيق المقدمة. وأشارت نتائج الدراسة بأن اتجاه المدققين نحو جودة المدقق يتأثر بنوع العقد وأن خطر إعاقة استقلالية المدقق يصبح كبيرا في حال أصبح معتمدا على الشركة التي يعمل فيها ماليا فيما يخص التلاعب في إصدار البيانات المالية للعميل فإن طول مدة علاقة المدقق مع العميل ونوع العقد ومستوى الاعتماد المالي للعميل على الشركة يؤثر على احتمالية اكتشاف تلاعب في البيانات.

- دراسة (Chen et al, 2012) بعنوان:

Audit Reaction on Financial Crisis

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على ردة فعل مدققي الحسابات من الأزمة المالية العالمية, وذلك من خلال التعرف على العلاقة بين أتعاب التدقيق والأزمة المالية و رأي المدقق المعدل ومعدل دوران المدقق وردة فعل العميل من امتناع المدقق عن عملية التدقيق, واعتمد الباحث على منهجية الوصف التحليلي للدراسة, كما اعتمدت الدراسة على عينة حجمها (51138) شركة لجمع معلومات عن أتعاب التدقيق ومعدل دوران مدققى الحسابات خلال الفترة من سنة 2008 الى 2010 لكى تشمل الشركات التى عانت من الأزمات المالية العالمية.

وقد توصلت الدراسة الى الاتى:

1- خلال الأزمة المالية العالمية تبين ان هناك ارتفاعاً فى مخاطر الأعمال للشركات والمؤسسات المالية ونتيجة ذلك يتطلب الأمر من المدقق بذل العناية المهنية اللازمة للسيطرة على تلك المخاطر وبالتالى فإن أتعاب التدقيق تكون مرتفعة.

2- إن الأزمة المالية ليست عاملاً أساسياً فى امتناع المدقق عن عملية التدقيق مع أن أتعاب مكاتب التدقيق ارتفعت عن ما كانت عليه.

3- معدل دوران المدقق (تغيير المدقق) خلال الأزمة المالية أقل مما كان عليه وذلك لأرتفاع أتعاب التدقيق نتيجة لزيادة درجة المخاطرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما توصي الدراسة الى بحثّ مدققي الحسابات على بذل المزيد من الجهود لتقليل مخاطر التدقيق ومساعدة العملاء للحصول على معلومات مالية ذات الجودة العالية.

- دراسة (Kukreja, 2012) بعنوان:

New Role of Audit Committee: A Post-Financial Crisis Analysis.

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على الدور الجديد للجان التدقيق من خلال تحليل الأزمات المالية السابقة, وذلك من خلال إلقاء الضوء على أداء واختصاصات ومسؤوليات لجان التدقيق وعلاقتها بالمدقق الخارجى والمدقق الداخلى, وكيفية الرفع من أداء المدقق الخارجى من خلال دعم وتحسين استقلاليته. واعتمد الباحث على أسلوب البحث النوعي للحصول على المعلومات والآراء لبعض أعضاء لجان التدقيق فى بعض الشركات الكبرى بما فى ذلك مكاتب التدقيق والمدققين الداخليين.

ومن خلال هذه الدراسة توصل الباحث الى عدة نتائج ومن أهمها:

1- تكوين لجان التدقيق يجب ان تتناسب مع خصائص وثقافة وهيكلية الحوكمة, وذلك وفق خصوصية الشركة وحجمها.

2- أغلب أعضاء لجان التدقيق لهم دراية وفهم ووعى كامل بكافة الأمور المالية وغير المالية مثل الرقابة الداخلية وعملية إعداد التقارير المالية.

3- أغلب أسباب فشل لجان التدقيق فى أداء مهامها وواجباتها تتركز في :

أ- أعضاء مجلس الإدارة أقل تأهيلاً وخبرة.

ب- ضعف الضوابط التى تحكم عمل الإدارة العليا مما يؤدى ذلك الى توطؤا الرئيس التنفيذى والمديرالمالى.

ج- عدم وجود استقلالية الاتصال بين لجان التدقيق والمدقق الخارجى والمدقق الداخلى.

وتتلخص أهم توصيات التى توصلت إليها هذه الدراسة فى أن الأزمة المالية الحالية والتى تحولت الى أزمة اقتصادية اجتماعية التى تعانى منها كافة الأطراف, يتطلب الأمر السعي من رفع مستوى لجان التدقيق لتحقيق الحوكمة الفعالة من أجل استعادة ثقة أصحاب المصالح, كما يمكن للجان التدقيق أن تلعب دوراً حيوياً فى إبراز وتفعيل دور نظام الرقابة الداخلية فى الشركات من خلال إعادة تقييم نظام الرقابة الداخلية وتحسينه كما أن وجود اعضاء لجان التدقيق مؤهلين وملتزمين يعتبر المفتاح الأساسي لتحسين ثقة أصحاب المصلحة بأهمية دور لجان التدقيق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- دراسة (Otusanya, et al, 2010) بعنوان:

The Role of Auditors in the Nigerian Banking Crisis.

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور المحاسبين و مدققى الحسابات فى مكاتب التدقيق فى الأزمات المصرفية فى نيجيريا, وبيان مدى سعى مكاتب التدقيق للحصول على الأرباح غير الشرعية عن طريق الانغماس فى بعض الممارسات غير الأخلاقية والتى لاتتماش مع أخلاقيات المهنة. واعتمدت هذه الدراسة على البنوك كدراسة حالة (مثل Apex Bank) فى نيجيريا والتى انهارت نتيجة ضعف أدوات الرقابة, وتواطؤ مدققي الحسابات فى القيام بواجباتهم التى نصت عليها قواعد المهنة, كما اعتمد الباحث على السجلات والتقارير الرقابية والتقارير السنوية الصادرة من قبل المصارف النيجيرية, وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج من أهمها:

1- إن الدور التنظيمي للمصارف النيجيرية كان له الدور فى إظهار بوادر الأزمة المصرفية, وذلك من خلال عدم الفصل فى الاختصاصات مما أدى ذلك الى سهولة التلاعب والتزوير.

2- هناك قصور يقع على عاتق معهد المحاسبين القانونيين فى نيجيريا (ICAN) وذلك لعدم الإشراف والمتابعة لأعمال المحاسبين فى البنوك النيجيرية.

3- وجود منافسة غير نزيهة بين مكاتب التدقيق للحصول على أعمال التدقيق والخدمات الاستشارية.

4- أغلب مكاتب التدقيق التى تورطت فى الفساد والتزوير كانت شركات كبرى كانت تعمل لدى المصارف النيجيرية مثل(KPMG, Ernst and Young).

وتوصى الدراسة انه يجب مكافحة الممارسات غيرالأخلاقية من قبل المحاسبين والمكاتب المهنية وذلك من خلال تثقيف وتوعية المديرين التنفيذيين بأهمية الدور الذى تلعبه مهنة المحاسبة والتدقيق كما من الضرورة الاهتمام بجودة التدقيق ليس فقط الاعتماد على المهارات الفنية والمهنية بل القيم التنظيمية المرتبطة بأعمال مكاتب التدقيق, ومدى حرصها على تنظيم خدماتها المهنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- دراسة (Thomas E.McKee, 2009)

Increase Your Fraud Auditing Effectiveness by being Unpredictable.

هدفت هذه الدراسة إلى اقتراح مجموعة من الطرق التي تساعد مدقق الحسابات على زيادة فعالية التدقيق، واعتمدت الدراسة على المنهج النظري التحليلي لمعايير التدقيق. وتوصلت الدراسة إلى اقتراح 17 طريقة تساعد مراقب الحسابات على زيادة فعالية عملية التدقيق، وأن تطبيق هذه الطرق يكون لها جانب أخر وهو التكلفة المحتملة لتطبيق هذه الطرق، والتي من أهم مظاهرها وقت تخطيط إضافي للتدقيق، وزيادة وقت تدريب مراقب الحسابات، ووقت تدقيق إضافي لأداء الإجراءات، وتكلفة توظيف مستشارين، والتوقف المحتمل لعمليات عميل التدقيق، والوقت الإضافي لتنسيق أنشطة التدقيق مثل الملاحظات غير المتوقعة.

وقد توصلت الدراسة الى عدة توصيات ومن أهمها مايلي:

1- حث مراجعي الحسابات على تطبيق الطرق المقترحة (17) طريقة والتى تساعد على زيادة فعالية عملية مراجعة الحسابات.

2- التركيز على تطبيق نموذج المنافع وتكاليف تقييم عدم القابلية للتنبؤ وذلك للمساعدة على تفعيل أداء مراجعي الحسابات, وذلك للتوافق مع متطلبات معايير المراجعة الامريكية والدولية.

- دراسة (Gendron et al, 2007) بعنوان:

The Construction of Auditing Expertise in Measuring Government Performance.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر خبرة مدققي الحسابات على قياس الأداء الحكومى، وقد اعتمدت الدراسة علي منهج نظري تحليلي لإحدى محافظات كندا وهي محافظة ألبيرتا (Alberta)، لفهم بناء إدعاء الخبرة في مهمات التدقيق الحكومى. وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

1- أعضاء مكتب المراجعة الحكومي دعموا ادعاءهم للخبرة، وقد ربط المكتب خبرة المراجعة بالمشكلة السياسية لاستئصال العجز والدين الحكومي، وحوكمة الإدارة في أكبر مجال لحياة الأعمال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- دعم المكتب إدعاءاته للخبرة من خلال عرض وجهات نظره عن الطرق التي يجب أن تطبق في مشروع قياس الأداء. في محافظة ألبيرتا، مراقبو الحسابات لم يكونوا مساندين فقط لقيمة المراجعة المالية وإدارة النتائج، ولكن الإدعاء بتقييم إجراءات الأداء يجب أن يضيف شرعية ومصداقية إلى عملية الإدارة العامة الجديدة.

3- ترقية خبرة مراقب الحسابات وتصديق مشروع قياس الأداء تم ربطهما بشكل قوي وفعال.

4- إن مراقبي حسابات الولاية يمكن أن يلعبوا دوراً حاسماً في إنجاز أحد أكثر التأثيرات الواسعة للإدارة العامة الجديدة.

5- الربط القوي للتمويل وأعمال الشركات، المحاسبون ومراقبو الحسابات محركات أساسية لتشويه الحدود بين ممارسات القطاع العام الخاص التنظيمية.

6- المختبرات المهنية (مثل التي تمت إدارتها من خلال مكاتب المراجعة الحكومية)، كمواقع لإنتاج وتصديق التقرير، تلعب دوراً هاماً في عملية تطوير شبكات الدعم حول إدعاءات الخبرة.

7- تعتمد قدرة المهنة على الاحتفاظ وتوسيع سلطة قضائية بشكل خاص على سمعة المهنة لإرساء إدعاءاتها للخبرة.

- دراسة (Fraser et al, 2004)، بعنوان:

Illegal acts and the auditor

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى إدراك مراقبي الحسابات لمعيار المراجعة البريطاني رقم 120، الصادر عن مجلس معايير المحاسبة البريطاني (ASB) سنة 1995 والذي يوفر الإرشادات اللازمة لمدقق الحسابات عن الأحداث غير القانونية للعميل، وقد تم الاعتماد على المقابلات الشخصية وقوائم الاستقصاء مع 43 مراقب حسابات في المملكة المتحدة، وبعد تجميع وتحليل البيانات المجمعة، خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها ما يلي:

1- تقييم مراقبي الحسابات لإدراكهم عن مقدرتهم وحاجاتهم في ظل الممارسة الحالية لكشف الأحداث غير القانونية كان أقل بشكل هام من إدراكهم المطلوب لاكتشاف مثل هذه الأحداث.

2- إجماع مراقبي الحسابات يبدو أنه اعتبار هام في تشكيل المعيار وهذا الاتساق مع وجهة نظر معايير المراجعة يعد تعزيزاً للممارسة المهنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- مستويات الإجماع تفاوتت ومالت إلى أن تكون أقل في حالة الأحداث غير القانونية الأقل أو تلك الأقل ارتباطاً بالقوائم المالية، على العكس كان الإجماع كبيراً بالنسبة للأحداث غير القانونية المألوفة أو المرتبطة بشكل مباشر بالسجلات المحاسبية أو القوائم المالية.

وتوصى هذه الدراسة بضرورة الاهتمام بالتقييم الدورى لمراقبي الحسابات لمعرفة مدى قدرتهم عن الكشف على الممارسات غير القانونية كما يجب على مراقب الحسابات أن يقدم تأكيداً بخصوص اكتشاف التصرفات غير القانونية التي لها تأثير هام على القوائم المالية .

- دراسة (David, 2003)، بعنوان:

United Kingdom's Framework Approach to Auditor Independence and commercialization of the Accounting Profession

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم إطار مقترح في المملكة المتحدة بخصوص استقلال المراجع والمتاجرة باستخدام الأتعاب في مهنة مراجعة الحسابات وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي وذلك من خلال تحليل بعض المعاييرالتى تهتم بالاستقلالية وأتعاب التدقيق وقد تم تحديد عينة قصدية من مكاتب التدقيق الكبرى (KMPG, Ernst & YOUNG and Deloitte) وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها:

1- التزام المحاسبين القانونيين في المملكة المتحدة بقواعد السلوك المهني، والنزاهة والموضوعية والاستقلال، بعد أن وجهت الانتقادات إلى مهنة مراجعة الحسابات، وكذلك القضايا المرفوعة ضد مراجعي الحسابات أمام المحاكم.

2- إن الإطار المقترح يتطلب تغيير المفاهيم المتعلقة بالاستقلال بنظام مرن لتقديم أفضل الخدمات إلى العملاء.

3- إن الإطار المقترح لم يتطرق إلى موضوع الخدمات الإدارية والاستشارية الأخرى لهم.

4- بينت هذه الدراسة أهمية بناء نظام للسلوك المهني المتعلق بالاستقلال والحياد للمراجعين.

وتوصلت هذه الدراسة الى بعض التوصيات والتى من أهمها مايلي:

1- التاكيد على الالتزام بمعايير المراجعة وقواعد السلوك المهني التى تم إصدارها من قبل مجلس مهنة المراجعة.

2- ضرورة توفير الحماية القانونية اللازمة لمراجعي الحسابات للحفاظ على الحياد والاستقلالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- التأكيد على وضع معايير دقيقة تحدد أتعاب عملية التدقيق بحيث لاتؤثر على استقلالية وحيادية مراجعي الحسابات.

- دراسة (Sayana et al, 2003) بعنوان:

Using CAATs to Support IS Audit

هدفت هذه الدراسة إلى تدعيم عملية تدقيق نظم المعلومات المحاسبية باستخدام أساليب التدقيق بمساعدة الحاسب الإلكتروني في بريطانيا، حيث جاء في الدراسة أنه نتيجة لوجود المعلومات التي يحتاجها المدقق عند قيامه بعملية التدقيق داخل نظام المعلومات الإلكتروني للشركة محل التدقيق، أدى ذلك إلى وجود تساؤل عن كيفية قيام المدقق بتنفيذ عملية التدقيق بدون استخدام الحاسب الإلكتروني. وقد اعتمدت الدراسة علي منهج نظري تحليلي, وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

1- إن استخدام أساليب التدقيق بمساعدة الحاسب الإلكتروني تُمكن من تدعيم عملية تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، لما تمتلكه من قدرات كما في تحليل البيانات، وتقييم أمن الشبكة وتقييم أمن نظم إدارة قواعد البيانات، واختبار البرامج والأكواد، ويمكن تقسيم أساليب التدقيق بمساعدة الحاسب الإلكتروني إلى أربعة أنواع رئيسة، هي (برامج تحليل البيانات، وبرامج تقييم أمن الشبكة، وبرامج تقييم أمن نظم إدارة قواعد البيانات، وأدوات اختبار البرامج والأكواد).

2- تمكن برامج التدقيق من اكتشاف الأخطاء والغش مهما زاد حجم العمليات، كما أنها تمكن المراجع من فحص كشف لمرتبات الموظفين يحتوى على بيانات عامين - قد يحتاج فحصه إلى العديد من موظفي التدقيق في حالة العمل اليدوي ولمدة أسبوع أو أسابيع وبدون ضمانات للأخطاء مع تغطية لكل الإجراءات المشكوك فيها، ويمكن تنفيذ ذلك بأقل وقت وجهد وأعلى سرعة ممكنة.

3- قدرة برامج التدقيق على الوصول إلى المعلومات المالية والحصول عليها في وقت إنتاجها، حيث يستطيع المدقق باستخدام الحاسب الإلكتروني، الوصول إلى المعلومات من ملفات النظام ثم تحميل ملفات المعلومات لبرنامج التدقيق في جهاز المدقق،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن ثَم يقوم برنامج التدقيق بتنفيذ عملية التدقيق باستخدام هذه المعلومات، إلاّ أنه من الضروري التأكد من أن المعلومات التي تم تحميلها من نظام الشركة هي النسخة الحقيقية للمعلومات، ويمكن التحقق من ذلك عن طريق فريق التدقيق بما يمتلكه من أفراد ذوي مهارات وخبرات تحقق هذا الغرض، بالإضافة إلى ما سبق يمكن في حالة المشروعات العملاقة أن يتم تحويل المعلومات من مواقع بعيدة من خلال الشبكات كما في القيام بعملية التدقيق من مركز إدارة التدقيق وبدون السفر إلى الموقع الجغرافي.

وقد توصلت الدراسة الى بعض التوصيات ومنها:

1- ضرورة التأهيل العملي لمدققي الحسابات وضرورة إشراكهم في الدورات التدريبية المتعلقة بأساليب تكنولوجيا المعلومات باستخدام الحاسب الإلكتروني من أجل المساعدة فى تقديم خدمات دقيقة.

2- ضرورة إبراز أهمية استخدام أساليب التدقيق بمساعدة الحاسب الإلكتروني لتدعيم عملية تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

3- العمل على مواكبة التطورات وملاحقة الأنظمة والبرامج الحديثة وخاصة في تدقيق الحسابات وأنظمة الرقابة الداخلية وتدريب القائمين والعاملين عليها.

- دراسة (Galloges et al, 2002)، بعنوان:

Maintaining IT Audit Proficiency – The Role of Professional Development Planning

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر دور تخطيط التطور المهني في المحافظة على مهنة تدقيق تكنولوجيا المعلومات، نتيجة للتغير المستمر في بيئة الأعمال وفي التكنولوجيا وخاصة أن استخدام الحاسبات الإلكترونية لا غنى عنه في تنفيذ أنشطة الشركات، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي من خلال تحليل المعلومات والبيانات المتاحة من قبل الشركات المشاركة فى هذه الدراسة, وقد أجريت هذه الدراسة على عدد من شركات الأدوية في الولايات المتحدة الأمريكية. وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

1- إن تخطيط التطور المهني له دور هام في المحافظة على مهنة تدقيق تكنولوجيا المعلومات، كما يعد التطور المهني لمدقق نظم المعلومات ذا أهمية لكل من المدقق ومكتب التدقيق، لما يمكن من تحسين مستوى الخدمات التي يقدمها المدقق، وفي حالة عدم وجود مسار وظيفي وبرنامج تطويري يزيد احتمال ترك المدققين للعمل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- يعد التقدم في المستوى الوظيفي نوعاً من أهم أنواع التأثير على المدققين، ونتيجة للمعاينات الحديثة كان للتقدم في المستوى الوظيفي تأثيرٌ أعلى من المكافآت المالية، كما أن تشجيع المدققين للحصول على الشهادات المهنية مثل (CPA &CIA) وتقديم منتجات مهنية مكتوبة مثل التقارير المنشورة والأوراق، يمكن من نقل الخبرات والمهارات إلى المدققين.

3- إن معظم عمليات تخطيط التطور المهني في مكاتب التدقيق غير كافية، نتيجة ضغوط كل من الوقت وحجم الأعمال، وفي معظم الحالات تجد المدققين لا يحصلون على مزيج من التدريب المناسب والخبرة، بما يمكن من تطوير معارفهم ومهاراتهم وقدراتهم، ومن ثَم يرفع من المستوى الوظيفي للمدقق، كما أن عدم وجود تخطيط للمسار الوظيفي لمدققي الحسابات يؤدي إلى تقلبات وخسائر.

4- تتكون خطة التطوير المهنية الناجحة من عدة عناصر هامة تتمثل في تخطيط المسار الوظيفي مع دعم من الإدارة، وتعريف كل من المعرفة والمهارات والقدرات المطلوبة، وتقييم الأداء، والتدريب والتطوير المهني.

5- يعد تدريب مدققي نظم المعلومات ذا أهمية كأحد عناصر تخطيط التطور المهني، جاء في هذه الدراسة أن من بين الطرق المستخدمة في تدريب مدقق نظم المعلومات طريقة البيت التجاري، والتي تستخدم مواد دراسية سنوية، كما يمكن استخدام طريقة مؤتمر الفيديو أو الكمبيوتر والحلقات البحثية، حيث جاء أن 40 % من المتدربين على تدقيق نظم المعلومات تم تدريبهم من خلال الحلقات البحثية وورش العمل، وقامت الجامعات بتوفير دورات تدريبية للطلاب على تدقيق نظم المعلومات.

ومن أهم توصيات هذه الدراسة مايلى:

1- التأكيد على أهمية التطوير المهنى للمدقق ومكتب التدقيق وذلك لتحسين مستوى الخدمات المقدمة من المدقق ومكتب التدقيق بشكل عام.

2- التدريب المستمر لمدققي الحسابات نظم المعلومات وذلك من خلال الاعتماد على التدريب العملى المتطور.

3- تشجيع المدققين للحصول على الشهائد المهنية المتخصصة (CIA, CPA, and CISA).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- دراسة (Whittington, 2002) بعنوان:

New Audit Documentation Requirement, SAS NO 96

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن زيادة إجراءات ومتطلبات التوثيق المستندي بالأعمال المحوسبة، وزيادة أعمال التدقيق عليها والناتجة عن الزيادة الكبيرة في استخدام التكنولوجيا وتعدد أعمال ونشاطات الشركات والمنافسة العالمية، لذلك صدر معيار تدقيق جديد رقم (96) في سنة (2001) عن لجنة معايير التدقيق (ASB) وذلك للبحث في موضوع التوثيق المستندي للأعمال التي تتم على النظم المحاسبية الإلكترونية. واعتمدت هذا الدراسة على منهجية المقارنة بين عدة معايير منها (SAS NO 41), (SAS NO 47) مع التعديلات الحديثة لهذه المعايير. وتوصلت الدراسة إلى تحديد مشاكل التوثيق المستندي الناتجة عن التطورات التكنولوجية في بيئة المحاسبة والتدقيق وكان أهم مشاكل التوثيق المستندي هي:

1- قضايا تتعلق بثبات المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقوائم المالية والإفصاح وكذلك الأعمال غير المستمرة والتقديرات الشخصية وظروف عدم التأكد.

2- بيان نتائج إجراءات التدقيق التي تعطي مؤشرا للقوائم المالية حول الإجراءات التي تحتاج إلى تعديل.

3- بيان الحالات التي تسبب وجود صعوبات كثيرة تتعلق بتطبيق إجراءات التدقيق التي يراها المدقق ضرورية.

4- إن التوثيق المستندي يهدف بشكل أساسي إلى توافر الدعم لتقرير المدقق والرقابة على عملية التدقيق، وأن يكون هذا المعيار معروفا من حيث التطبيق والمفهوم، وسبب ظهوره التطورات التكنولوجية على نظام الرقابة الداخلية وتنوع وتعقيد الأعمال التي يقوم بها المحاسب وبالتالي المدقق الداخلي وان التوثيق المستندي يتطلب الاحتفاظ بعدة نسخ من العقود المهمة التي تمكن المدقق من تقييم حسابات النشاطات المهمة.

وقد توصلت هذه الدارسة الى بعض التوصيات من أهمها:

1- الاهتمام بالتوثيق المستندى من قبل المدقق وذلك لمساعدته على توفير أساس معقول لدعم رأيه الفنى المحايد.

2- على المراجع توثيق نتائج التدقيق, والقضايا ذات الأهمية النسبية الكبيرة وكذلك الإجراءات المتخذة من قبله (بما في ذلك أية أدلة إضافية تم الحصول عليها).

3- يتطلب من المدقق الاعتماد على إجراءات معقولة للحفاظ على سرية معلومات العميل في وثائق التدقيق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

جدول (2-1)

الإسهامات المتوقعة من الدراسة الحالية مقارنةً بالدراسات السابقة

المجال	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
الهدف	هدفت أغلب الدراسات الى قياس أثر تكنولوجيا المعلومات والتقنيات الحديثة والخبرة والتأهيل العملي على عملية التدقيق وكيفية التصدى لمحاولات الغش والتلاعب.	هدفت إلى التعرف على أثر تطوير أداء للمدقق الخارجي وفقاً للمعايير التدقيق المقبولة والمتعارف عليها في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية.
بيئة الدراسة	أجريت في دول مثل الأردن والسعودية واليمن وأمريكا وكندا وألمانيا ومصر وبريطانيا.	تم إجراء هذه الدراسة في البيئة الليبية وعلى مكاتب التدقيق والشركات المدرجة بالسوق المال الليبي.
المجال	تنوعت مجالات الدراسات السابقة بين التركيز على تكنولوجيا المعلومات وإجراءات التدقيق.	مجالها تطوير أداء للمدقق الخارجي لتحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية.
المجتمع	تنوعت مجتمعات البحث من دراسة إلى أخرى فبعض الدراسات كان المجتمع فيها الشركات والتنظيمات المهتمة في بيئة التدقيق.	يتكون مجتمع الدراسة من جميع مكاتب التدقيق العاملة في ليبيا، ومعدي التقارير المالية في الشركات المدرجة في السوق المال الليبي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنهجية	استخدمت الدراسات السابقة كلاً من منهجية البحث النظري والوصفي والاستنتاجي.	دراسة ميدانية تحليلية تهدف إلى التعرف على أهمية ودور التدقيق في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية.
أسلوب التحليل	استخدمت الدراسات السابقة في معظمها طرق التحليل الوصفي للبيانات وبعضها كانت تحليل محتوى، والبعض منها كان دراسة ميدانية.	اعتمدت هذه الدراسة على التحليل الوصفي للبيانات الأوليّة والثانوية التي تم جمعها من مجتمع الدراسة بما فى ذلك الدراسة الميدانية لمجتمع الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

3-1 منهج الدراسة

3-2 مجتمع الدراسة والعينة

3-3 أداة الدراسة

3-4 صدق الأداة

3-5 ثبات الأداة

3-6 المعالجة الإحصائية

3-7 أساليب جمع البيانات والمعلومات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

تمهيد:

يتناول هذا الفصل وصفا للطريقة والإجراءات التي استخدمها الباحث في القيام بهذه الدراسة من أجل الإجابة عن الأسئلة التي تمثل مشكلة الدراسة وهدفها، إذ يتضمن وصفا لمجتمع الدراسة والعينة ووحدة التحليل ونوع الدراسة وطبيعتها، وكذلك أداة جمع البيانات وثباتها وصدقها، كما تضمن هذا الفصل بيانا للطرق المتبعة في جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليلها.

3-1 منهج الدراسة

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الميدانية التي اتبع فيها الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي، بهدف التعرف على أثر تطوير أداء مدقق الحسابات الخارجي في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية، إذ تمت دراسة وتحليل البيانات ومقارنة متغيرات الدراسة من خلال تحويل المتغيرات غير الكمية إلى متغيرات كمية قابلة للقياس، وذلك بهدف التعامل معها في اختبار الفرضيات وبيان نتائج الدراسة وتوصياتها.

3-2 مجتمع الدراسة والعينة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية في ليبيا، والبالغ عددها (35) شركة، (الملحق رقم 1 يبين اسماء هذه الشركات). وكذلك مكاتب التدقيق في ليبيا والمرخصة من قبل نقابة المحاسبين والمراجعين الليبية، والبالغ عددها (142) مكتب تدقيق في طرابلس وبنغازي، (الملحق رقم 2 يبين اسماء هذه المكاتب). أما عينة الدراسة فتتكون مما يلي:

الفئة الأولى: وتتمثل في معدي التقارير المالية في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية في ليبيا، إذ تم توزيع (105) استبانات في هذه الشركات بمعدل (3) استبانات في كل شركة.

الفئة الثانية: وتتمثل في مدققي الحسابات الخارجيين العاملين في مكاتب التدقيق في مدينتي (طرابلس, بنغازي) في ليبيا والمرخصة من قبل نقابة المحاسبين والمراجعين الليبية، إذ تم توزيع (284) استبانة في هذه المكاتب بمعدل استبانتين في كل مكتب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويوضح الجدول رقم (3-1) الإطار العام للدراسة وكذلك مجموع الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل الإحصائي والنسب المئوية من إجمالي عدد الاستبيانات الموزعة على مجتمع الدراسة.

الجدول رقم (3-1)

مجموع الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل

	الاستبانات الموزعة		الاستبانات المستردة		الاستبانات الصالحة للتحليل	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
الشركات المساهمة	105	%100	94	%89.5	89	%84.7
مكاتب التدقيق	284	%100	239	%84.1	226	%79.6
المجموع	389	%100	333	%80.9	315	%76.5

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

يوضح الجدول رقم (3-1) أن عدد الاستبانات الموزعة في الشركات المساهمة بلغ (105) استبانات، إذ استرد الباحث منها (94) استبانة ولم يكن بإمكانه استرداد البقية بسبب عدم تعاون بعض المستجيبين، وبعد فرز الاستبانات تبين وجود (5) منها غير صالحة للتحليل كون بعض فقراتها غير مكتملة الإجابة ليستقر عدد الاستبانات الخاضعة إلى التحليل الإحصائي (89) استبانة. كما يوضح الجدول أن عدد الاستبانات الموزعة في مكاتب التدقيق بلغ (284) استبانة، إذ استرد الباحث منها (239) استبانة، وبعد فرز الاستبانات تبين وجود (13) منها غير صالحة للتحليل كون بعض فقراتها غير مكتملة الإجابة ليستقر عدد الاستبانات الخاضعة إلى التحليل الإحصائي (226) استبانة.

3-3 أداة الدراسة

قام الباحث بتصميم استبانة خاصة بالدراسة الحالية، وذلك للتعرف على أثر تطوير أداء مدقق الحسابات الخارجي في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية، وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة، إذ قام الباحث بتصميم هذه الأداة لتغطي الفرضيات التي استندت عليها،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وباستخدام عبارات تقييميه لتحديد إجابات عينة الدراسة وعلى مقياس ليكرت الخماسي ذي المستويات الخمسة، بعد قراءة موسعة للدراسات التي تناولت الموضوع، والاطلاع على بعض المراجع المتخصصة في هذا المجال، وقد تكونت الاستبانة من جزأين رئيسين هما:

أولا: الجزء الأول: وخصص للتعرف على العوامل الديموغرافية للمستجيبين من معدي التقارير المالية في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية في ليبيا، ومن مدققي الحسابات الخارجيين العاملين في مكاتب التدقيق في ليبيا والمرخصة من قبل نقابة المحاسبين والمراجعين الليبية مثل (العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الشهادات المهنية، المسمى الوظيفي، التخصص).

ثانيا: الجزء الثاني: وخصص للعبارات التي تغطي متغيرات الدراسة، والتي تتمثل في التعرف على أثر تطوير أداء مدقق الحسابات الخارجي في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية، وذلك باستخدام مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale). (عالٍ جدا 5 علامات، عالٍ 4 علامات، عالٍ الى حد ما 3 علامات، غير متدنٍ علامتان، متدنٍ جدا علامة واحدة).

الجدول رقم (3-2)

مقياس ليكرت الخماسي

مدى التأثير (الأهمية النسبية)	عالٍ جداً	عالٍ	عالٍ الى حد ما	غير متدنٍ	متدنٍ جدا
الدرجة	5	4	3	2	1

وقد شمل هذا الجزء على (70) عبارة تقييمية، حيث تمت تغطيتها بالعبارات من (1-70) وهي:

1- تأهيل المدقق وتدريبه المهني: وقد شمل هذا المتغير على (10) عبارات تقييمية، حيث تم قياسها بالعبارات من (1-10).

2- الاستقلالية المهنية: وقد شمل هذا المتغير على (10) عبارات تقييمية وتم قياسها بالعبارات من (11-20).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- العناية المهنية المتخصصة: وقد شمل هذا المتغير على (4) عبارات تقييمية وتم قياسها بالعبارات من (21-24).

4- التخطيط والإشراف الدقيق: وقد شمل هذا المتغير على (7) عبارات تقييمية وتم قياسها بالعبارات من (25-31).

5- الفهم الكافي لبيئة عمل المؤسسة التي يدقق عليها: وقد شمل هذا المتغير على (5) عبارات تقييمية وتم قياسها بالعبارات من (32-36).

6- إجراءات التدقيق والرأي الموضوعي: وقد شمل هذا المتغير على (7) عبارات تقييمية وتم قياسها بالعبارات من (37-43).

7- تطوير أداء المدقق وفقا للمعايير الخاصة بتقرير المدقق: وقد شمل هذا المتغير على (15) عبارة تقييمية وتم قياسها بالعبارات من (44-58).

8- المتغير التابع: جودة التقارير المالية: وقد شمل هذا المتغير على (12) عبارة تقييمية وتم قياسها بالعبارات من (59-70).

9- الملحق رقم (3) يبين نموذج الاستبانة كما تم توزيعه على المستجيبين.

3-4 صدق الأداة

للتأكد من مدى صلاحية الاستبانة كأداة لجمع البيانات تم اختبارها بعرضها على عدد من الأساتذة والخبراء المختصين بعلم الإدارة والمحاسبة في الجامعات الأردنية والليبية للحكم على مدى صدقها الظاهري والمنطقي وعلى مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات، وتم بعد ذلك إجراء التعديلات المقترحة من المختصين قبل توزيعها على عينة الدراسة، والملحق رقم (4) يبين اسماء محكمي الاستبانة.

3-5 ثبات الأداة

ولقياس مدى ثبات أداة القياس ولمعرفة مدى اعتمادية نتائجها فقد استخدم الباحث اختبار (كرونباخ ألفا) للاتساق الداخلي، إذ تم استخراج معامل كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي لجميع مقاييس وفقرات الاستبانة، وقد بلغت درجة اعتمادية الاستبانة حسب معيار كرونباخ ألفا (84.99%)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهي نسبة جيدة وذات اعتمادية عالية لنتائج الدراسة الحالية، ويوضح الجدول رقم (3-3) معاملات الثبات لجميع متغيرات الدراسة، ويلاحظ من قيم كرونباخ ألفا أنها كانت أعلى من 60% وهي النسبة المقبولة لتعميم نتائج الدراسة (Sekaran & Bougie, 2010).

الجدول رقم (3-3)

قيمة معامل الثبات لمتغيرات الدراسة

تسلسل الفقرات	اسم المتغير	معامل الثبات كرونباخ ألفا %
10-1	تأهيل المدقق وتدريبه المهني	% 81.13
20-11	الاستقلالية المهنية	% 82.55
24-21	العناية المهنية المتخصصة	% 79.79
31-25	التخطيط والأشراف الدقيق	% 77.57
36-32	الفهم الكافي لبيئة عمل المؤسسة التي يدقق عليها	% 79.10
43-37	إجراءات التدقيق والرأي الموضوعي	% 80.17
58-44	تطوير أداء المدقق وفقا للمعايير الخاصة بتقرير المدقق	% 84.53
70-59	جودة التقارير المالية	% 81.34
70-1	معامل الثبات الكلي	% 84.99

أما فيما يتعلق بالحدود التي اعتمدتها هذه الدراسة عند التعليق على المتوسط الحسابي للمتغيرات الواردة في نموذج الدراسة فهي ولتحديد درجة التأثير فقد حدد الباحث ثلاثة مستويات هي (مرتفع، متوسط، منخفض) بناءً على المعادلة الآتية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طول الفئة = (الحد الأعلى للبديل – الحد الأدنى للبديل)/ عدد المستويات

(5-1)/3 = 3/4 = 1.33. وبذلك تكون المستويات كالتالي:

درجة تأثير منخفضة من 1- أقل من 2.33

درجة تأثير متوسطة من 2.34 – 3.67

درجة تأثير مرتفعة من 3.68 إلى 5.

والجدول رقم (3-4) يوضح المقياس المعتمد في تحديد مستوى الملاءمة للوسط الحسابي وذلك للإفادة منه عند التعليق على المتوسطات الحسابية.

الجدول رقم (3-4)

مقياس لتحديد مستوى الملاءمة للوسط الحسابي

الوسط الحسابي	مستوى الملاءمة
1- 2.33	منخفضة
2.34- 3.67	متوسطة
3.68 – 5	مرتفعة

3-6 المعالجة الإحصائية

بعد أن أنهى الباحث عملية جمع البيانات والمعلومات اللازمة حول متغيرات هذه الدراسة تم ترميزها وإدخالها إلى الحاسب الآلي لاستخراج النتائج الإحصائية، إذ تمت الاستعانة بالأساليب الإحصائية ضمن البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) ثم تمت معالجة البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية للعينة المبحوثة، وبالتحديد فإن الباحث استخدم الأساليب الإحصائية التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. مقاييس النزعة المركزية: مثل الوسط الحسابي والتكرارات والنسب المئوية، وذلك لوصف آراء عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة ولتحديد أهمية العبارات الواردة في الاستبانة، وكذلك الانحراف المعياري لبيان مدى تشتت الإجابات عن وسطها الحسابي.

2. تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression): وذلك من أجل اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة مجتمعة في المتغير التابع والمتمثل في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية. وقد تم اعتماد هذا الاختبار(الانحدار المتعدد Multiple Regression) لاختبار الفرضيات الرئيسة موضوع الدراسة، وذلك بحساب قيم (F) التي تقيس مستوى معنوية العلاقة بين مجموعة المتغيرات المستقلة والمتغير التابع التي تضمنها نموذج الانحدار المتعدد المستخدم في هذه الدراسة، وتشير قاعدة القرار للاختبار إلى رفض الفرضية العدمية Ho وقبول الفرضية البديلة Ha اذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمتهما الجدولية وذلك عند مستوى معنوية (Sig.) 5%، ومستوى ثقة 95 %.

كما تم احتساب معامل التحديد المتعدد (R^2) Coefficient Of Multiple Determination والذي يمثل نسبة التباين في متغير الدراسة التابع، والذي يمكن تفسيره من قبل المتغيرات المستقلة ويقيس قوة العلاقة في نموذج الانحدار (Malhotra, 2003, p:503).

كما تمت دراسة الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة بإيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة من العبارات الواردة في استبانة الدراسة.

3. اختبار تحليل التباين الأحادي (Anova): وذلك لاختبار مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة من المدققين الخارجيين ومعدي التقارير المالية حول أثر تطوير أداء المدقق في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية.

4. اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha): وذلك لاختبار مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات المستخدمة في قياس المتغيرات التي اشتملت عليها الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7-3 أساليب جمع البيانات والمعلومات

تم الاعتماد في هذه الدراسة على نوعين من مصادر البيانات هما المصادر الأولية والمصادر الثانوية وكما يلي:

أولاً: البيانات الأولية: وهي تلك البيانات التي تم الحصول عليها من خلال تصميم استبانة خاصة لموضوع هذه الدراسة، بحيث تغطي كل منها كافة الجوانب التي سيتناولها الإطار النظري والتساؤلات والفرضيات التي سوف تستند عليها الدراسة، حيث تم توزيع الاستبانات على عينة الدراسة من خلال الباحث شخصيا.

ثانياً: البيانات الثانوية: وهي البيانات التي تم الحصول عليها من خلال مراجعة المصادر المكتبية، ومن المراجعة الأدبية للدراسات السابقة من أجل وضع الأسس العلمية والإطار النظري لهذه الدراسة مثل:

1- كتب المحاسبة وخاصة التي تبحث في التدقيق والتقارير المالية والأزمة المالية.

2- الإحصاءات الرسمية الصادرة عن نقابة المحاسبين والمراجعين الليبية.

3- المواد العلمية التي تبحث في التدقيق وجودة التقارير المالية والأزمة المالية.

4- رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه التي تبحث في التدقيق وجودة التقارير المالية.

5- الدوريات المتخصصة والنشرات التي كتبت حول موضوع الدراسة.

6- المعلومات المتوافرة على الإنترنت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات

4-1 خصائص عينة الدراسة

4-2 نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

4-3 نتائج اختبار الفرضيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات

تمهيد:

يستعرض الباحث خلال الفصل الحالي عرض وتحليل البيانات التي تم جمعها من خلال أداة الدراسة (الاستبانة). ويعرض وصفاً لخصائص عينة أفراد الدراسة من حيث (العمر والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة والشهادات المهنية والمسمى الوظيفي والتخصص). ثم يستعرض نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة من خلال بيان الوسط الحسابي والإنحرافات المعيارية والأهمية النسبية لاستجابات الأفراد المبحوثين عن فقرات الاستبانة. وبعد ذلك يجري الباحث التحليل الإحصائي باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) للاستجابات وإختبار فرضيات الدراسة وفق نتائج تحليل الاستجابات.

4-1 خصائص عينة الدراسة

تمت دراسة مجموعة من المتغيرات الشخصية والوظيفية باستخدام أسلوب الإحصاء الوصفي، من أجل بيان بعض الحقائق المتعلقة بهذه الفئة، وذلك باستخراج التكرارات والنسب المئوية للأسئلة الخاصة بالعوامل الديموغرافية، من حيث (العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الشهادات المهنية، المسمى الوظيفي، والتخصص) ومن ثم التحليل لهذه النتائج وفقا لما تم الحصول عليه من إجابات، وفيما يلي هذه الإجابات والتي تم الحصول عليها من خلال الجزء الأول من الاستبانة، والتي يمكن تلخيصها في الجداول التالية:

أولا: العمر

الجدول رقم (4-1)

توزيع عينتي الدراسة من معدي التقارير المالية والمدققين حسب العمر

المتغير	الفئات والمسميات	معدي التقارير المالية		مدققي الحسابات	
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
العمر	25 سنة فأقل	8	9.0	51	22.6

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	26 سنة- 35 سنة	23	25.8	99	43.8
	36 سنة- 45 سنة	28	31.5	68	30.0
	46 سنة فأكثر	30	33.7	8	3.6
المجموع		89	%100	226	%100

يلاحظ من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (4-1) إن أعمار النسبة الأعلى من عينة الدراسة من معدي التقارير المالية، يتركزون في الفئة التكرارية (أكثر من 46 سنة) وشكلوا ما نسبته 33.7 % من إجمالي عينة الدراسة، مقابل 3.6 % فقط في عينة مدققي الحسابات، ثم الفئة التكرارية (36 سنة- 45 سنة)، وشكلوا ما نسبته 31.5 % من إجمالي حجم العينة من معدي التقارير المالية، مقابل 30.0% في عينة مدققي الحسابات، ثم الفئة التكرارية (26 سنة- 35 سنة) وشكلوا ما نسبته 25.8% من إجمالي العينة من معدي التقارير المالية، مقابل 43.8% في عينة مدققي الحسابات وهذه الفئة تمثل فئة الشباب وهي المطلوبة لمكاتب التدقيق، مما يتعين عليهم بأن يمتلكوا قدرا من النضوج الذي يساعدهم على القيام بواجباتهم، ثم الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة وشكلوا ما نسبته 9.0 % من إجمالي حجم العينة معدي التقارير المالية، مقابل 22.6% في عينة مدققي الحسابات.

ثانيا: المؤهل العلمي

الجدول رقم (4-2)

توزيع عينتي الدراسة من معدي التقارير المالية والمدققين حسب المؤهل العلمي

المتغير	الفئات والمسميات	معدي التقارير المالية		مدققي الحسابات	
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط	12	13.5	70	31.0
	بكالوريوس	64	71.9	128	56.6

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	ماجستير	7	7.9	17	7.5
	دكتوراه	6	6.7	11	4.9
المجموع		89	%100	226	%100

يلاحظ من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (4-2) إن أغلب عينة الدراسة من معدي التقارير المالية والمدققين هم من حملة الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس)، إذ بلغت النسبة 71.9 % في عينة معدي التقارير المالية، مقابل 56.6 % في عينة مدققي الحسابات وهذا مايدل على الاهتمام بتوظيف الكفاءات فى مجال الإدارة المالية والتدقيق الخارجى فى الشركات المساهمة ومكاتب التدقيق فى ليبيا، بينما بلغت نسبة حملة الدبلوم المتوسط 13.5% في عينة معدي التقارير المالية، مقابل 30.0 % في عينة مدققي الحسابات، أما حملة شهادات الماجستير فقد بلغت نسبتهم 7.9% في عينة معدي التقارير المالية، مقابل 7.5% في عينة مدققي الحسابات، وبلغت نسبة حملة الدكتوراه 6.7 % في عينة معدي التقارير المالية، في حين كان هناك 11 مستجيباً يحمل درجة الدكتوراه في عينة مدققي الحسابات وبنسبة بلغت 4.9%. وهذ مايدل على أن أغلب مجتمع الدراسة لديهم التأهيل العلمى المناسب للقيام بأعمالهم المنوطة بهم.

ثالثا: سنوات الخبرة

الجدول رقم (4-3)

توزيع مجتمع الدراسة من معدي التقارير المالية والمدققين حسب سنوات الخبرة

المتغير	الفئات والمسميات	معدي التقارير المالية		مدققي الحسابات	
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
سنوات الخبرة	5 سنوات فأقل	5	5.6	82	36.3
	10-6 سنوات	20	22.5	55	24.3

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	15-11 سنة	18	20.2	62	27.4
	20-16 سنة	10	11.2	20	8.8
	21 سنة فأكثر	36	40.4	7	3.2
المجموع		89	%100	226	%100

يلاحظ من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (4-3) إن أغلب عينة الدراسة في عينة معدي التقارير المالية، تزيد خبرتهم على 21 سنة، إذ بلغ عددهم 36 مستجيباً وبنسبة 40.4% من إجمالي العينة، مقابل 7 مستجيبين فقط وبنسبة 3.2% فقط في عينة مدققي الحسابات، وشكل المستجيبون الذين يملكون خبرة من 10-6 سنوات نسبة 22.5% من إجمالي عينة معدي التقارير المالية، مقابل 24.3 % في عينة مدققي الحسابات، وشكل الذين يملكون خبرة 11-15 سنة ما نسبته 20.2 % من إجمالي عينة معدي التقارير المالية، مقابل 27.4 % في عينة مدققي الحسابات، أما المستجيبون الذين يملكون خبرة 16-20 سنة فقد شكلوا نسبة بلغت 11.2% من إجمالي عينة معدي التقارير المالية، مقابل 8.8 % في عينة مدققي الحسابات، فيما كان هناك خمسة مستجيبين خبرتهم أقل من 5 سنوات في عينة معدي التقارير المالية، وبنسبة 5.6 %، مقابل 36.3 % في عينة مدققي الحسابات. وتشير النتائج إلى أن معظم المستجيبين في عينة معدى التقارير المالية ونسبتهم (40.4%) يتمتعون بخبرة طويلة نسبياً. وهذا يعطى مؤشراً على أن أغلبية الدراسة خبراتهم جيدة وخاصة عينة معدي التقارير المالية وتمثل نسبة 40% وهذا يعتبر معززاً قوياً للدراسة من حيث موثوقية النتائج والتعامل بجدية مع فقرات الاستبانة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا: الشهادات المهنية

الجدول رقم (4-4)

توزيع مجتمع الدراسة من معدي التقارير المالية والمدققين حسب الشهادات المهنية

المتغير	الفئات والمسميات	معدي التقارير المالية		مدققي الحسابات	
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
الشهادات المهنية	ACPA	2	2.2	113	50.0
	CIA	69	77.5	14	6.2
	CFA	-	-	37	16.4
	CISA	-	-	7	3.1
	لا يحمل شهادة	18	20.2	55	24.3
المجموع		89	100%	226	%100

يلاحظ من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (4-4) إن أغلب عينة الدراسة من معدي التقارير المالية ومدققي الحسابات، يحملون شهادات مهنية في المحاسبة والتدقيق، إذ بلغ عدد المستجيبين الذين يحملون شهادة ACPA (المحاسب العربى القانوني المعتمد) مستجيبين اثنين وبنسبة 2.2 % في عينة معدي التقارير المالية، مقابل 113 مستجيباً وبنسبة 50.0% في عينة مدققي الحسابات، فيما بلغ الذين يحملون شهادة CIA (المدقق الداخلي المعتمد) 69 مستجيباً وبنسبة 77.5 % في عينة معدي التقارير المالية، مقابل 14 مستجيباً وبنسبة 6.2 % في عينة مدققي الحسابات، فيما خلت عينة معدي التقارير المالية من المستجيبين الذين يحملون شهادة CFA (المحلل المالي المعتمد)، فيما كان هناك 37 مستجيباً يحملون هذه الشهادة وبنسبة بلغت 16.4%، كذلك الأمر خلت عينة معدي التقارير المالية من المستجيبين الذين يحملون شهادة CISA (مدقق نظم المعلومات المعتمد)،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في حين بلغ حملة هذه الشهادة 7 مستجيبين وبنسبة 3.1% في عينة مدققي الحسابات، فيما بلغ عدد الذين لا يحملون أي تأهيل مهني 73 مستجيباً في العينتين، منهم 18 مستجيباً في عينة معدي التقارير المالية وبلغت نسبتهم 20.2%، في حين كان عددهم في عينة مدققي الحسابات 55 مستجيباً وبنسبة بلغت 24.3%. وهذه النتائج تشير إلى أن معظم المستجيبين يحملون شهادات مهنية متخصصة في مجال المحاسبة؛ ويمكن تفسير ذلك بأن أفراد العينة المستهدفة هم من مستويات عليا متخصصة، وهذا يعتبر معززاً و مقوياً للدراسة من حيث موثوقية النتائج والتعامل بجدية مع فقرات الاستبانة.

خامسا: المسمى الوظيفي

الجدول رقم (4-5)

توزيع مجتمع الدراسة من معدي التقارير المالية والمدققين حسب المسمى الوظيفي

المتغير	الفئات والمسميات		معدي التقارير المالية		مدققي الحسابات	
	معدى التقارير	مدققي الحسابات	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
المسمى الوظيفى	مدير عام	مدير	3	3.4	10	4.4
	رئيس وحدة	الشريك	15	16.8	33	14.6
	رئيس قسم	مدقق رئيسي	29	32.6	89	39.4
	محاسب	مساعد مدقق	42	47.2	94	41.6
المجموع			89	%100	226	%100

يلاحظ من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (4-5) إن أغلب عينة الدراسة من معدي التقارير المالية هم المحاسبون، إذ بلغ عددهم 42 مستجيباً وبنسبة 47.2% من إجمالي العينة، مقابل 94 مستجيباً وبنسبة 41.6% في عينة مدققي الحسابات (مساعد مدقق)، وشكل المستجيبون ممن مسماهم الوظيفي رئيس قسم نسبة 32.6%

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من إجمالي عينة معدي التقارير المالية، مقابل 39.4% في عينة مدققي الحسابات (مدققين رئيسين)، وشكل الذين مسماهم الوظيفي رئيس وحدة ما نسبته 16.8% من إجمالي عينة معدي التقارير المالية، مقابل 14.6% في عينة مدققي الحسابات (شريك)، أما المستجيبون الذين مسماهم الوظيفي مدير عام فقد شكلوا نسبة بلغت 3.4% من إجمالي عينة معدي التقارير المالية، مقابل 4.4% في عينة مدققي الحسابات مسماهم مدراء التدقيق. مما يدل هذا على تنوع الوظائف في عينتي الدراسة مما يساعد على توفير إجابات أكثر شمولية حول عناصر الدراسة.

سادسا: التخصص

الجدول رقم (4-6)

توزيع مجتمع الدراسة من معدي التقارير المالية والمدققين حسب التخصص

المتغير	الفئات والمسميات	معدي التقارير المالية		مدققي الحسابات	
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
التخصص	محاسبة	71	79.7	191	84.5
	علوم مالية ومصرفية	7	7.9	24	10.6
	ادارة اعمال	7	7.9	8	3.5
	اقتصاد	4	4.5	3	1.4
المجموع		89	%100	226	%100

يلاحظ من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (4-6) إن أغلب عينة الدراسة في عينة معدي التقارير المالية هم من تخصص المحاسبة، إذ بلغ عددهم 71 مستجيباً وبنسبة 79.7% من إجمالي العينة، مقابل 191 مستجيباً وبنسبة 84.5% في عينة مدققي الحسابات، وشكل المستجيبون ممن تخصصهم علوم مالية ومصرفية نسبة 7.9% من إجمالي عينة معدي التقارير المالية، مقابل 10.6%

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في عينة مدققي الحسابات، وشكل الذين تخصصهم إدارة أعمال ما نسبته 7.9% من إجمالي عينة معدي التقارير المالية، مقابل 3.5% في عينة مدققي الحسابات، أما المستجيبون الذين تخصصهم اقتصاد فقد شكلوا نسبة بلغت 4.5% من إجمالي عينة معدي التقارير المالية، مقابل 1.4% في عينة مدققي الحسابات. وهذه النسب تدل على أن المستجيبين لهم علاقة وثيقة بموضوع الدراسة؛ مما يعزز من موثوقية الدراسة والنتائج التي تصل إليها، كون هذه التخصصات تساعد المستجيبين في التعامل مع فقرات الاستبانة بجدية وعقلانية ومعرفة تخصصية.

2-4 نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

1-2-4 نتائج التحليل الخاصة بتطوير أداء المدقق وفقا للمعايير العامة (الشخصية).

1-1-2-4 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأثر تطوير أداء المدقق وفقا للمعايير العامة(الشخصية) على تحسين جودة التقارير المالية فى ظل الأزمة المالية العالمية(عينة معدي التقارير المالية)

الجدول رقم (4- 7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير تأهيل المدقق وتدريبه المهني (عينة معدي التقارير المالية)

ت	العبارة	عينة معدي التقارير المالية			
		الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	الترتيب
1	توفر الكفاءة المهنية المناسبة والمهارات الفنية والادراكية التى يجب توافرها عند المدقق الكفء والمتمرس.	3.661	.71666	متوسطة	8

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2	ربط الحوافز والترقيات بمدى حرص مدققي الحسابات على تنمية وتطوير معارفهم وقدراتهم المهنية.	3.562	.82064	متوسطة	10
3	تحفيز وتشجيع مدققي الحسابات على شهادات مهنية مثل شهادة المجمع العربى للمحاسبين القانونيين ACPA أو الشهادة الامريكية AICPA أو غيرها من الشهادات، حيث تشكل دليلاً لامتلاك الكفاءة المهنية لمزاولة المهنة.	3.768	.79464	عالية	4
4	وضع وتنفيذ استراتيجية تعاون وتنسيق مباشر ومستمر بين الجامعات والمؤسسات التعليمية والعاملين بالمهنة والجمعيات المهنية بما يخدم تطوير متطلبات التأهيل العلمى والعملى لمدققي الحسابات بما فى دلك وضع برامج التعليم المستمر.	3.717	.70711	عالية	5
5	وضع ضوابط للاختيار الامثل للمدقق الكفء والمتمتع بالخبرة المهنية لتقديم خدمات التدقيق على اكمل وجه.	3.696	.78277	عالية	7
6	تشجيع حالات الارتباط مع مكاتب التدقيق العالمية لتبادل الخبرة والمعرفة فيما بينهما وذلك من أجل تطبيق أفضل الاساليب المتقدمة فى التدقيق.	3.893	.79522	عالية	1

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7	ثكتيف برامج الدورات تدريبية (داخلية أو خارجية) منتظمة لتحسين كفأة أداء مدققي الحسابات وتطوير قدراتهم ومهاراتهم.	3.632	.69430	متوسطة	9
8	حضور المؤتمرات والندوات التى تهتم بمهنة التدقيق بهدف تبادل الخبرات مع الآخرين مما ينعكس ايجاباً على جودة الخدمات المقدمة من قبل مدققي الحسابات سواء اكانت استشارية أو تدقيقية.	3.835	.82072	عالية	3
9	تعزيز التعليم التكنولوجي وذلك من خلال رسم مسار تدريبي واضح ومحدد الأهداف، كما يتم سن شهادات مهنية تخصصية إلزامية يتم من خلالها الترقي إلى الدراجات الوظيفية الأعلى، وذلك لرفع مستوى خدمات التدقيق.	3.842	.74974	عالية	2
10	الإعتماد على توفير الخبرات والمهارات الشخصية المتنوعة وفى مجالات أخرى غير التى تتعلق بأمور المحاسبة والتدقيق مثل (الذكاء- الحكم الشخصى- القيادة).	3.706	.71009	عالية	6
	المتوسط الحسابي لجميع الفقرات	3.7312	0.759189	عالية	

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (4-7) أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات بالنسبة لعينة معدي التقارير المالية قد بلغ (3.7312) وقد كانت أهمية هذا المتغير النسبية عالية، وهذا التقارب في المتوسطات يشير الى أن لتطوير أداء المدقق وفقا لتأهيل المدقق وتدريبه المهني تأثيراً في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر عينة معدي التقارير المالية. أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.759189) وهذا الانحراف يشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن إجابات العينة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تبين النتائج أن المرتبة الأولى كانت من نصيب الفقرة رقم (6) التي تنص على " أهمية تشجيع حالات الارتباط مع مكاتب التدقيق العالمية لتبادل الخبرة والمعرفة فيما بينهما وذلك من أجل تطبيق أفضل الأساليب المتقدمة فى التدقيق، وجاء بعدها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (9) التي تنص على " تعزيز التعليم التكنولوجي وذلك من خلال رسم مسار تدريبي واضح ومحدد الأهداف، كما يتم سن شهادات مهنية تخصصية إلزامية يتم من خلالها الترقي إلى الدرجات الوظيفية الأعلى، وذلك لرفع مستوى خدمات التدقيق، وقد جاءت في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (8) التي تنص على " أهمية حضور المؤتمرات والندوات التى تهتم بمهنة التدقيق بهدف تبادل الخبرات مع الاخرين، مما ينعكس إيجاباً على جودة الخدمات المقدمة من قبل مدققي الحسابات سواء أكانت استشارية أم تدقيقية. وفي المرتبة الرابعة الفقرة رقم (3) التي تنص على " تحفيز وتشجيع مدققي الحسابات للحصول على شهادات مهنية مثل شهادة المجمع العربى للمحاسبين القانونيين ACPA أوالشهادة الامريكية AICPA أو غيرها من الشهادات، حيث تشكل دليلاً لامتلاك الكفاءة المهنية لمزاولة المهنة.

الجدول رقم (4- 8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير الاستقلالية المهنية

(عينة معدي التقارير المالية)

ت	العبارة	عينة معدي التقارير المالية			
		الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	الترتيب
11	حث مدققي الحسابات على تجنب العلاقات التي قد تفقدهم الموضوعية وتعرضهم لهيمنة أطراف أخرى.	3.785	.82072	عالية	3
12	تبنى نظاماً لتحديد الاتعاب يكون مفروضاً من جهة رقابية معينة ويكون مبنياً على أساس نوعية العمل وساعات العمل وذلك لدعم استقلالية المدقق.	3.682	.75978	عالية	7

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

13	حث مدققي الحسابات على تعبئة إقرار ونماذج معينة بشكل دورى يقرون فيه بإلمامهم بسياسات وإجراءات مكتب التدقيق المتعلقة بالاستقلالية وذلك بعدم قيامهم بأية علاقات أو عمليات مالية أو تجارية قد تفقدهم استقلاليتهم.	3.744	.63984	عالية	4
14	الفصل فى الاختصاصات بمن يقوم بأعمال التدقيق ومن يقوم بتقديم الخدمات الاستشارية بنفس المنشأة المراد تدقيقها.	3.613	.70278	متوسطة	10
15	تدوير المدققين (التغيير الالزامى) بصفة دورية بحيث لا يجوز استمرارهم فى تقديم خدمات التدقيق وغيرها من الخدمات لمدة طويلة لنفس العميل وذلك حتى لا يفقد مدققي الحسابات استقلاليتهم.	3.795	.77974	عالية	2
16	عدم قبول لإى عملية تدقيق إلا بعد التأكد من أنها لا تتعارض مع استقلالية المدقق.	3.735	0.7529	عالية	5
17	تكوين وتفعيل دور لجان التدقيق بحيث تساهم فى تدعيم استقلالية مدققي الحسابات.	3.863	.65731	عالية	1
18	يتم تعين مدققي الحسابات وعزلهم وتحديد اتعابهم من قبل جهات خارجية مثل ان يتم بواسطة جهات حكومية (ديوان المحاسبة) بهدف تدعيم أستقلالية مدققي الحسابات.	3.692	.85319	عالية	6
19	استحداث معايير تدعم استقلالية مدققي الحسابات حيث لن يقبل المدقق القيام بتنفيذ أية مهمة إلا إذا كان قادراً على تنفيذها بكفاءة عالية طبقاً لمعايير الأداء الموضوعة والتي سيتم قياس أدائه عليها عن طريق برنامج لمراقبة الجودة في المنظمة المهنية.	3.661	.93193	متوسطة	8
20	قدرة المدقق على مقاومة التأثيرات الجانبية عند القيام بتنفيذ أعمال التدقيق أو الخدمات الاستشارية.	3.657	.93255	متوسطة	9
	المتوسط الحسابي لجميع الفقرات	3.7227	0.78307	عالية	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (4-8) أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات بالنسبة لعينة معدي التقارير المالية قد بلغ (3.7227) وقد كانت أهمية هذا المتغير النسبية عالية، وهذا التقارب في المتوسطات يشير الى أن لتطوير أداء المدقق وفقا لاستقلالية المدقق المهنية تأثيراً في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر عينة معدي التقارير المالية. أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.78307) وهذا الانحراف يشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن إجابات العينة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

كما تبين النتائج أن المرتبة الأولى كانت من نصيب الفقرة رقم (17) التي تنص على " أهمية تكوين وتفعيل دور لجان التدقيق بحيث تساهم فى تدعيم استقلالية مدققي الحسابات، وجاءت بعدها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (15) التي تنص على " تدوير المدققين (التغيير الالزامى) بصفة دورية بحيث لا يجوز استمرارهم فى تقديم خدمات التدقيق وغيرها من الخدمات لمدة طويلة لنفس العميل وذلك حتى لا يفقد مدققو الحسابات استقلاليتهم. وجاءت في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (11) التي تنص على " حث مدققي الحسابات على تجنب العلاقات التي قد تفقدهم الموضوعية وتعرضهم إلى هيمنة أطراف أخرى. وجاءت في المرتبة الرابعة الفقرة رقم (13) التي تنص على " حث مدققي الحسابات على تعبئة إقرار ونماذج معينة بشكل دورى يقرون فيه بإلمامهم بسياسات وإجراءات مكتب التدقيق المتعلقة بالاستقلالية وذلك بعدم قيامهم بأية علاقات أو عمليات مالية أو تجارية قد تفقدهم استقلاليتهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (4- 9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير العناية المهنية المتخصصة (عينة معدي التقارير المالية)

ت	العبارة	عينة معدي التقارير المالية			
		الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	الترتيب
21	وضع ضوابط لحث مدققي الحسابات على بذل العناية المهنية المعقولة عند القيام بعملية الفحص.	3.7795	.6639	عالية	2
22	قيام الجمعيات المهنية الخاصة بالمهنة بتوعية المدقق عن مدى أهمية بذل العناية المهنية اللازمة عند القيام بإعمال التدقيق.	3.7894	.7157	عالية	1
23	يتم وضع اجراءات رقابية من خلال تقييم الاداء لتوفير ضمان معقول بالتزام مدققي الحسابات بالمعايير المهنية التي يضعها مكتب التدقيق.	3.7576	.7666	عالية	3
24	توقيع الجزاءات على مدققي الحسابات فى حالة عدم التزامهم بتطبيق معايير التدقيق الدولية والمحلية.	3.7449	.7974	عالية	4
	المتوسط الحسابي لجميع الفقرات	3.76785	0.7359	عالية	

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (4-9) أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات بالنسبة لعينة معدي التقارير المالية قد بلغ (3.76785) وقد كانت أهمية هذا المتغير النسبية عالية، وهذا التقارب في المتوسطات يشير الى أن لتطوير أداء المدقق وفقا لعناية المدقق المهنية المتخصصة تأثيراً في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر عينة معدي التقارير المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.7359) وهذا الانحراف يشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن إجابات العينة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

كما تبين النتائج أن المرتبة الأولى كانت من نصيب الفقرة رقم (22) التي تنص على "أهمية قيام الجمعيات المهنية الخاصة بالمهنة بتوعية المدقق عن مدى أهمية بذل العناية المهنية اللازمة عند القيام بأعمال التدقيق، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة رقم (21) التي تنص على " وضع ضوابط لحث مدققي الحسابات على بذل العناية المهنية المعقولة عند القيام بعملية الفحص، وجاءت في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (23) التي تنص على " وضع إجراءات رقابية من خلال تقييم الأداء لتوفير ضمان معقول بالتزام مدققي الحسابات بالمعايير المهنية التي يضعها مكتب التدقيق، وأخيرا جاءت الفقرة رقم (24) التي تنص على " توقيع الجزاءات على مدققي الحسابات فى حالة عدم التزامهم بتطبيق معايير التدقيق الدولية والمحلية.

4-2-1-2 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأثر تطوير أداء المدقق وفقا للمعايير العامة(الشخصية) على تحسين جودة التقارير المالية فى ظل الأزمة المالية العالمي(عينة مدققي الحسابات)

الجدول رقم (4- 10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير تأهيل المدقق وتدريبه المهني (عينة مدققي الحسابات)

ت	العبارة	عينة مدققي الحسابات			
		الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	الترتيب
1	توفر الكفاءة المهنية المناسبة والمهارات الفنية والإدراكية التى يجب توافرها عند المدقق الكفء والمتمرس.	3.8171	.81316	عالية	1

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2	ربط الحوافز والترقيات بمدى حرص مدققي الحسابات على تنمية وتطوير معارفهم وقدراتهم المهنية.	3.6285	.84518	متوسطة	9
3	تحفيز وتشجيع مدققي الحسابات على شهادات مهنية مثل شهادة المجمع العربى للمحاسبين القانونيين ACPA أوالشهادة الامريكية AICPA أو غيرها من الشهادات، حيث تشكل دليلاً لامتلاك الكفاءة المهنية لمزاولة المهنة.	3.6641	.80990	متوسطة	6
4	وضع وتنفيذ استراتيجية تعاون وتنسيق مباشر ومستمر بين الجامعات والمؤسسات التعليمية والعاملين بالمهنة والجمعيات المهنية بما يخدم تطوير متطلبات التأهيل العلمى والعملى لمدققي الحسابات بما فى دلك وضع برامج التعليم المستمر.	3.8021	.79750	عالية	2
5	وضع ضوابط للاختيار الامثل للمدقق الكفء والمتمتع بالخبرة المهنية لتقديم خدمات التدقيق على اكمل وجه.	3.6607	.76026	متوسطة	7
6	تشجيع حالات الارتباط مع مكاتب التدقيق العالمية لتبادل الخبرة والمعرفة فيما بينهما وذلك من أجل تطبيق أفضل الاساليب المتقدمة فى التدقيق.	3.6842	.83666	عالية	5
7	تكتيف برامج الدورات تدريبية (داخلية أو خارجية) منتظمة لتحسين كفاءة أداء مدققي الحسابات وتطوير قدراتهم ومهاراتهم.	3.7673	.84366	عالية	3
8	حضور المؤتمرات والندوات التى تهتم بمهنة التدقيق بهدف تبادل الخبرات مع الآخرين مما ينعكس ايجاباً على جودة الخدمات المقدمة من قبل مدققي الحسابات سواء اكانت استشارية أو تدقيقية.	3.6131	.84578	متوسطة	10

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9	تعزيز التعليم التكنولوجي وذلك من خلال رسم مسار تدريبي واضح ومحدد الأهداف، كما يتم سن شهادات مهنية تخصصية إلزامية يتم من خلالها الترقي إلى الدراجات الوظيفية الأعلى، وذلك لرفع مستوى خدمات التدقيق.	3.6564	.87092	متوسطة	8
10	الإعتماد على توفير الخبرات والمهارات الشخصية المتنوعة وفى مجالات أخرى غير التى تتعلق بأمور المحاسبة والتدقيق مثل (الذكاء- الحكم الشخصى- القيادة).	3.7591	.80757	عالية	4
	المتوسط الحسابي لجميع الفقرات	3.70526	0.82305	عالية	

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (4-10) أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات بالنسبة لعينة مدققي الحسابات قد بلغ (3.70526) وقد كانت أهمية هذا المتغير النسبية عالية، وهذا التقارب في المتوسطات يشير الى أن لتطوير أداء المدقق وفقا لتأهيل المدقق وتدريبه المهني تأثيراً في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر عينة مدققي الحسابات. أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.82305) وهذا الانحراف يشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن إجابات العينة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

كما تبين النتائج أن المرتبة الأولى كانت من نصيب الفقرة رقم (1) التي تنص على " أهمية توفر الكفاءة المهنية المناسبة والمهارات الفنية والإدراكية التى يجب توافرها عند المدقق الكفء والمتمرس، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة رقم (4) التي تنص على " وضع وتنفيذ استراتيجية تعاون وتنسيق مباشر ومستمر بين الجامعات والمؤسسات التعليمية والعاملين في المهنة والجمعيات المهنية بما يخدم تطوير متطلبات التأهيل العلمى والعملى لمدققي الحسابات بما فى دلك وضع برامج التعليم المستمر، وجاءت في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (7) التي تنص على " تكتيف برامج الدورات تدريبية (داخلية أو خارجية) منتظمة لتحسين كفاة أداء مدققي الحسابات وتطوير قدراتهم ومهاراتهم. فضلا عن أهمية الاعتماد على توفير الخبرات والمهارات الشخصية المتنوعة وفى مجالات أخرى غير التى تتعلق بأمور المحاسبة والتدقيق مثل (الذكاء- الحكم الشخصى- القيادة).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (4- 11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير الاستقلالية المهنية

(عينة مدققي الحسابات)

ت	العبارة	عينة مدققي الحسابات			
		الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	الترتيب
11	حث مدققي الحسابات على تجنب العلاقات التي قد تفقدهم الموضوعية وتعرضهم لهيمنة أطراف أخرى.	3.6931	.81567	عالية	7
12	تبنى نظاماً لتحديد الاتعاب يكون مفروضاً من جهة رقابية معينة ويكون مبنياً على أساس نوعية العمل وساعات العمل وذلك لدعم استقلالية المدقق.	3.8424	.74460	عالية	1
13	حث مدققي الحسابات على تعبئة إقرار ونماذج معينة بشكل دورى يقرون فيه بإلمامهم بسياسات وإجراءات مكتب التدقيق المتعلقة بالاستقلالية وذلك بعدم قيامهم بأية علاقات أو عمليات مالية أو تجارية قد تفقدهم استقلاليتهم.	3.7313	.83576	عالية	5
14	الفصل فى الاختصاصات بمن يقوم بأعمال التدقيق ومن يقوم بتقديم الخدمات الاستشارية بنفس المنشأة المراد تدقيقها.	3.6419	.81595	متوسطة	10

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

15	تدوير المدققين(التغييرالالزامى) بصفة دورية بحيث لايجوز استمرارهم فى تقديم خدمات التدقيق وغيرها من الخدمات لمدة طويلة لنفس العميل وذلك حتى لايفقد مدققي الحسابات استقلاليتهم.	3.6573	.74577	متوسطة	9
16	عدم قبول أى عملية تدقيق إلا بعد التأكد من أنها لا تتعارض مع استقلالية المدقق.	3.8128	.80592	عالية	2
17	تكوين وتفعيل دور لجان التدقيق بحيث تساهم فى تدعيم استقلالية مدققي الحسابات.	3.7346	.81245	عالية	4
18	يتم تعين مدققي الحسابات وعزلهم وتحديد اتعابهم من قبل جهات خارجية مثل ان يتم بواسطة جهات حكومية(ديوان المحاسبة) بهدف تدعيم أستقلالية مدققي الحسابات.	3.726	.71009	عالية	6
19	استحداث معايير تدعم استقلالية مدققي الحسابات حيث لن يقبل المدقق القيام بتنفيذ أية مهمة إلا إذا كان قادراً على تنفيذها بكفاءة عالية طبقاً لمعايير الأداء الموضوعة والتي سيتم قياس أدائه عليها عن طريق برنامج لمراقبة الجودة في المنظمة المهنية.	3.787	.82072	عالية	3
20	قدرة المدقق على مقاومة التأثيرات الجانبية عند القيام بتنفيذ أعمال التدقيق أو الخدمات الاستشارية.	3.662	.75978	متوسطة	8
	المتوسط الحسابي لجميع الفقرات	3.72884	0.78667	عالية	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (4-11) أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات بالنسبة لعينة مدققي الحسابات قد بلغ (3.72884) وقد كانت أهمية هذا المتغير النسبية عالية، وهذا التقارب في المتوسطات يشير الى أن لتطوير أداء المدقق وفقا لاستقلالية المدقق المهنية تأثيراً في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر عينة مدققي الحسابات. أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.78667) وهذا الانحراف يشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن إجابات العينة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

كما تبين النتائج أن المرتبة الأولى كانت من نصيب الفقرة رقم (12) التي تنص على " أهمية تبني نظام لتحديد الأتعاب يكون مفروضاً من جهة رقابية معينة ويكون مبنياً على أساس نوعية العمل وساعات العمل وذلك لدعم استقلالية المدقق، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة رقم (16) التي تنص على " عدم قبول أية عملية تدقيق إلا بعد التأكد من أنها لا تتعارض مع استقلالية المدقق. وجاءت في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (19) التي تنص على "استحداث معايير تدعم استقلالية مدققي الحسابات حيث لن يقبل المدقق القيام بتنفيذ أية مهمة إلا إذا كان قادراً على تنفيذها بكفاءة عالية طبقاً لمعايير الأداء الموضوعة والتي سيتم قياس أدائه عليها عن طريق برنامج لمراقبة الجودة في المنظمة المهنية. وجاءت في المرتبة الرابعة الفقرة رقم (17) التي تنص على " تكوين وتفعيل دور لجان التدقيق بحيث تساهم فى تدعيم استقلالية مدققي الحسابات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (4- 12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير العناية المهنية المتخصصة (عينة مدققي الحسابات)

ت	العبارة	عينة مدققي الحسابات			
		الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	الترتيب
21	وضع ضوابط لحث مدققي الحسابات على بذل العناية المهنية المعقولة عند القيام بعملية الفحص.	3.7196	.77639	عالية	4
22	قيام الجمعيات المهنية الخاصة بالمهنة بتوعية المدقق عن مدى أهمية بذل العناية المهنية اللازمة عند القيام بإعمال التدقيق.	3.7494	.72157	عالية	3
23	يتم وضع اجراءات رقابية من خلال تقييم الأداء لتوفير ضمان معقول بالتزام مدققي الحسابات بالمعايير المهنية التي يضعها مكتب التدقيق.	3.7776	.73696	عالية	1
24	توقيع الجزاءات على مدققي الحسابات في حالة عدم التزامهم بتطبيق معايير التدقيق الدولية والمحلية.	3.7540	.71974	عالية	2
	المتوسط الحسابي لجميع الفقرات	3.75015	0.73866	عالية	

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (4-12) أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات بالنسبة لعينة مدققي الحسابات قد بلغ (3.75015) وقد كانت أهمية هذا المتغير النسبية عالية، وهذا التقارب في المتوسطات يشير الى أن لتطوير أداء المدقق وفقا لعناية المدقق المهنية المتخصصة تأثيراً في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر عينة مدققي الحسابات. أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.73866) وهذا الانحراف يشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن إجابات العينة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تبين النتائج أن المرتبة الأولى كانت من نصيب الفقرة رقم (23) التي تنص على " أهمية وضع اجراءات رقابية من خلال تقييم الأداء لتوفير ضمان معقول بالتزام مدققي الحسابات بالمعايير المهنية التي يضعها مكتب التدقيق، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة رقم (24) التي تنص على " توقيع الجزاءات على مدققي الحسابات فى حالة عدم التزامهم بتطبيق معايير التدقيق الدولية والمحلية، وجاءت في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (22) التي تنص على" أهمية قيام الجمعيات المهنية الخاصة بالمهنة بتوعية المدقق عن مدى أهمية بذل العناية المهنية اللازمة عند القيام بأعمال التدقيق، وجاءت في المرتبة الرابعة الفقرة رقم (21) التي تنص على " وضع ضوابط لحث مدققي الحسابات على بذل العناية المهنية المعقولة عند القيام بعملية الفحص.

4-2-2 نتائج التحليل الخاصة بتطوير أداء المدقق وفقا لمعايير العمل الميداني

4-2-2-1 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأثر تطوير أداء المدقق وفقا لمعايير العمل الميداني على تحسين جودة التقارير المالية فى ظل الأزمة المالية العالمية(عينة معدي التقارير المالية)

الجدول رقم (4- 13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير التخطيط والأشراف الدقيق (عينة معدي التقارير المالية)

ت	العبارة	عينة معدي التقارير المالية			
		الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	الترتيب
25	إجراء مسح شامل للمنشاة المراد تدقيقها قبل إعداد خطة تنفيذ العمل الميدانى للمساعدة بتحديد ميادين التدقيق المعنية والحصول على معلومات لاستخدامها فى عملية التخطيط والإشراف.	3.7798	.73865	عالية	1

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

26	الحرص على تنفيذ استراتيجيات واضحة ودقيقة لعملية التخطيط لكل مهمة تدقيق على حدة على أن تتضمن جدول زمنى لانجاز كل مهمة.	3.6640	.83619	متوسطة	5
27	التركيز على استخدام وسائل تقنية متطورة وأساليب حديثة عند عملية التخطيط وتحديد اجراءات عملية التدقيق.	3.6128	.80267	متوسطة	7
28	الاطلاع الدائم بالنشرات والتعليمات والتعديلات الصادرة عن الهيئات المهنية المنظمة للمهنة.	3.7323	.71892	عالية	4
29	حث مدقق الحسابات بوضع خطط واضحه ودقيقة لطبيعة وتوقيت ومدى التوجيه والاشراف على أعضاء فريق العمل وفحص أعمالهم .	3.7638	.74638	عالية	3
30	استخدام تكنولوجيا المعلومات لتصميم نظام دقيق يوضح خطط وبرنامج للتدقيق بشكل مفصل يبين مهام ومسؤوليات كل عضو تدقيق.	3.7742	.76632	عالية	2
31	إتباع الطريقة المثلى والفعالة للتأكد من النوعية والسرعة فى تقدم انجاز المهام هى بممارسة الاشراف الملائم من بداية التخطيط حتى اتمام العمل الرقابى وإعداد التقارير عنه.	3.6416	.79169	متوسطة	6
	المتوسط الحسابي لجميع الفقرات	3.7097	0.7715	عالية	

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (4-13) أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات بالنسبة لعينة معدي التقارير المالية قد بلغ (3.7097) وقد كانت أهمية هذا المتغير النسبية عالية، وهذا التقارب في المتوسطات يشير الى أن لتطوير أداء المدقق وفقا للتخطيط والإشراف الدقيق تأثيراً في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر عينة معدي التقارير المالية. أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.7715) وهذا الانحراف يشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن إجابات العينة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تبين النتائج أن المرتبة الأولى كانت من نصيب الفقرة رقم (25) التي تنص على" إجراء مسح شامل للمنشاة المراد تدقيقها قبل إعداد خطة تنفيذ العمل الميدانى للمساعدة بتحديد ميادين التدقيق المعنية والحصول على معلومات لاستخدامها فى عملية التخطيط والإشراف، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة رقم (30) التي تنص على " استخدام تكنولوجيا المعلومات لتصميم نظام دقيق يوضح خطط وبرنامج للتدقيق بشكل مفصل يبين مهام ومسؤوليات كل عضو تدقيق، وجاءت في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (29) التي تنص على " حث مدقق الحسابات على وضع خطط واضحة ودقيقة لطبيعة وتوقيت ومدى التوجيه والإشراف على أعضاء فريق العمل وفحص أعمالهم.

الجدول رقم (4- 14)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير الفهم الكافي لبيئة عمل المؤسسة التي يدقق عليها (عينة معدي التقارير المالية)

ت	العبارة	عينة معدي التقارير المالية			
		الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	الترتيب
32	إجراء تحليل استراتيجى للعميل محل التدقيق لتكوين فهم و دراية كاملة عن البيئة والصناعية التى ينتمى اليها العميل وبالتالى يستطيع المدقق تحديد الاجراءات الرقابية التى يستخدمها اثناء عملية التدقيق.	3.7647	.73475	عالية	2
33	التنويع فى أستخدام وسائل دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وعدم الاقتصار على وسيلة واحدة، وذلك للاستفادة من مزايا الوسائل المختلفة والتقليل من عيوبها وبما يكفل سلامة الحكم على درجة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمنشاة التى يقومون بتدقيقها.	3.7174	.73193	عالية	3

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

34	إجراء عملية تقييم مخاطر تكنولوجيا المعلومات من فترة لأخرى والاهتمام بتأثير تلك المخاطر على نظام الرقابة الداخلية	3.6677	.73255	متوسطة	4
35	استخدام جداول القرارات (طرق بيانية للوصول للقرار بصورة منطقية) وذلك لتوثيق وفهم نظام الرقابة الداخلية من خلال جمع معلومات عن وجود أو عدم وجود الخصائص الهامة الواجب توفرها فى نظام الرقابة	3.6504	.68501	متوسطة	5
36	تشجيع مدققي الحسابات على استخدام وسائل تقنية وأساليب حديثة فى اعمال التدقيق وذلك لمساعدة المدقق على فهم وتقييم نظام الرقابة الداخلية لدى العميل وبالتالى تحديد مدى الاعتماد عليه فى تقديم أدلة ذات مصداقية عالية	3.7770	.73589	عالية	1
	المتوسط الحسابي لجميع الفقرات	3.7154	0.7240	عالية	

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (4-14) أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات بالنسبة لعينة معدي التقارير المالية قد بلغ (3.7154) وقد كانت أهمية هذا المتغير النسبية عالية، وهذا التقارب في المتوسطات يشير الى أن لتطوير أداء المدقق وفقا للفهم الكافي لبيئة عمل المؤسسة التي يدقق عليها تأثيراً في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر عينة معدي التقارير المالية. أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.7240) وهذا الانحراف يشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن إجابات العينة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

كما تبين النتائج أن المرتبة الأولى كانت من نصيب الفقرة رقم (36) التي تنص على" تشجيع مدققي الحسابات على استخدام وسائل تقنية وأساليب حديثة فى اعمال التدقيق وذلك لمساعدة المدقق على فهم وتقييم نظام الرقابة الداخلية لدى العميل وبالتالى تحديد مدى الاعتماد عليه فى تقديم أدلة ذات مصداقية عالية، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة رقم (32) التي تنص على " إجراء تحليل استراتيجى للعميل محل التدقيق لتكوين فهم و دراية كاملة عن البيئة والصناعية التى ينتمى اليها العميل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالتالى يستطيع المدقق تحديد الاجراءات الرقابية التى يستخدمها أثناء عملية التدقيق، وجاءت في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (33) التي تنص على " التنويع فى استخدام وسائل دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وعدم الاقتصار على وسيلة واحدة، وذلك للاستفادة من مزايا الوسائل المختلفة والتقليل من عيوبها وبما يكفل سلامة الحكم على درجة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمنشاة التى يقومون بتدقيقها.

الجدول رقم (4- 15)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير إجراءات التدقيق والرأي الموضوعي (عينة معدي التقارير المالية)

ت	العبارة	عينة معدي التقارير المالية			
		الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	الترتيب
37	وضع سياسات وإجراءات دقيقة بعد اتمام عملية دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية بشأن تعيين الافراد المؤهلين بحيث تتوفر فيهم الصفات المهنية والعملية اللازمة، فضلاً عن الاشراف والتوجيه المستمر لهم أثناء اداء مهامهم بما يكفل تنفيذ مهام التدقيق فى ضوء المعايير المهنية	3.7414	.68701	عالية	3
38	استخدام أساليب التدقيق بمساعدة الحاسب(CAATs) لمساعدة المدقق فى تتبع مسار عملية التدقيق وتحسين كفاءة وفعالية إجراءات التدقيق للحصول على أدلة الاثبات وتقييمها وإجراء الفحص التحليلي، وتنفيذ الإختبارات الجوهرية.	3.7460	.72469	عالية	2

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

39	إتباع إستراتيجية التخصص المهني في صناعة عميل التدقيق تمكن المدقق الخارجي من تقدير دقة المخاطر المؤكدة وجودة قراره في تخطيط عملية التدقيق ومواجهة حالات الغش والاحتيال المالي.	3.6630	.75534	متوسطة	6
40	قدرة المدقق على تكوين أساس(أدلة الاثبات) لإبداء الرأى حول التقارير المالية.	3.7258	.75119	عالية	4
41	الزام مدققي الحسابات بالحصول على اقرارات تحريرية من الادارة حول أمور جوهرية للقوائم المالية فى حالة عدم وجود أدلة إثبات أخرى كافية وملائمة.	3.7572	.73673	عالية	1
42	إلزام مدققي الحسابات بالفحص الدورى المفاجئ للشركة تحت التدقيق لتوضيح أخطاء الادارة أن وجدت.	3.7172	.73655	عالية	5
43	قدرة المدقق بتحليل البيانات والمعلومات المالية من أجل التحقق فيما إذا تم الامتثال لمعايير المحاسبة المقبولة بالنسبة للتقارير المالية والافصاحات.	3.5958	.79747	متوسطة	7
	المتوسط الحسابي لجميع الفقرات	3.7066	0.74128	عالية	

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (4-15) أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات بالنسبة لعينة معدي التقارير المالية قد بلغ (3.7066) وقد كانت أهمية هذا المتغير النسبية عالية، وهذا التقارب في المتوسطات يشير الى أن لتطوير أداء المدقق وفقا لإجراءات التدقيق والرأي الموضوعي تأثيراً في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر عينة معدي التقارير المالية. أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.74128) وهذا الانحراف يشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن إجابات العينة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تبين النتائج أن المرتبة الأولى كانت من نصيب الفقرة رقم (41) التي تنص على" الزام مدققي الحسابات بالحصول على اقرارات تحريرية من الادارة حول أمور جوهرية للقوائم المالية فى حالة عدم وجود أدلة إثبات أخرى كافية وملائمة، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة رقم (38) التي تنص على " استخدام أساليب التدقيق بمساعدة الحاسب(CAATs) لمساعدة المدقق فى تتبع مسار عملية التدقيق وتحسين كفاءة وفعالية إجراءات التدقيق للحصول على أدلة الاثبات وتقييمها وإجراء الفحص التحليلي، وتنفيذ الاختبارات الجوهرية، وجاءت في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (37) التي تنص على " وضع سياسات وإجراءات دقيقة بعد اتمام عملية دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية بشأن تعيين الافراد المؤهلين بحيث تتوافر فيهم الصفات المهنية والعملية اللازمة، وجاءت في المرتبة الرابعة الفقرة رقم (40) التي تنص على " قدرة المدقق على تكوين أساس(أدلة الاثبات) لإبداء الرأى حول التقارير المالية.

4-2-2-2 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأثر تطوير أداء المدقق وفقا لمعايير العمل الميداني على تحسين جودة التقارير المالية فى ظل الأزمة المالية العالمية(عينة مدققي الحسابات)

الجدول رقم (4- 16)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير التخطيط والأشراف الدقيق (عينة مدققي الحسابات)

ت	العبارة	عينة مدققي الحسابات			
		الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	الترتيب
25	إجراء مسح شامل للمنشاة المراد تدقيقها قبل إعداد خطة تنفيذ العمل الميدانى للمساعدة بتحديد ميادين التدقيق المعنية والحصول على معلومات لاستخدامها فى عملية التخطيط والإشراف.	3.765	.74666	عالية	2

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

26	الحرص على تنفيذ استراتيجيات واضحة ودقيقة لعملية التخطيط لكل مهمة تدقيق على حدة على أن تتضمن جدول زمنى لانجاز كل مهمة.	3.666	.78064	متوسطة	4
27	التركيز على استخدام وسائل تقنية متطورة وأساليب حديثة عند عملية التخطيط وتحديد اجراءات عملية التدقيق.	3.663	.78484	متوسطة	5
28	الاطلاع الدائم بالنشرات والتعليمات والتعديلات الصادرة عن الهيئات المهنية المنظمة للمهنة.	3.764	.74511	عالية	3
29	حث مدقق الحسابات بوضع خطط واضحه ودقيقة لطبيعة وتوقيت ومدى التوجيه والاشراف على أعضاء فريق العمل وفحص أعمالهم.	3.636	.78667	متوسطة	7
30	استخدام تكنولوجيا المعلومات لتصميم نظام دقيق يوضح خطط وبرنامج للتدقيق بشكل مفصل يبين مهام ومسؤليات كل عضو تدقيق.	3.797	.71552	عالية	1
31	إتباع الطريقة المثلى والفعالة للتأكد من النوعية والسرعة فى تقدم انجاز المهام هى بممارسة الاشراف الملائم من بداية التخطيط حتى اتمام العمل الرقابى واعداد التقارير عنه.	3.659	.79730	متوسطة	6
	المتوسط الحسابي لجميع الفقرات	3.7071	0.7652	عالية	

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (4-16) أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات بالنسبة لعينة مدققي الحسابات قد بلغ (3.7071) وقد كانت أهمية هذا المتغير النسبية عالية، وهذا التقارب في المتوسطات يشير الى أن لتطوير أداء المدقق وفقا للتخطيط والأشراف الدقيق تأثيراً في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر عينة مدققي الحسابات . أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.7652) وهذا الانحراف يشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن إجابات العينة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تبين النتائج أن المرتبة الأولى كانت من نصيب الفقرة رقم (30) التي تنص على" استخدام تكنولوجيا المعلومات لتصميم نظام دقيق يوضح خطط وبرنامج للتدقيق بشكل مفصل يبين مهام ومسؤوليات كل عضو تدقيق، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة رقم (25) التي تنص على " إجراء مسح شامل للمنشاة المراد تدقيقها قبل إعداد خطة تنفيذ العمل الميدانى للمساعدة بتحديد ميادين التدقيق المعنية والحصول على معلومات لاستخدامها فى عملية التخطيط والإشراف، وجاءت في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (28) التي تنص على " الإطلاع الدائم على النشرات والتعليمات والتعديلات الصادرة عن الهيئات المهنية المنظمة للمهنة. وجاءت في المرتبة الرابعة الفقرة رقم (26) التي تنص على " الحرص على تنفيذ استراتيجيات واضحة ودقيقة لعملية التخطيط لكل مهمة تدقيق على حدة على أن تتضمن جدولاً زمنياً لإنجاز كل مهمة

الجدول رقم (4- 17)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير الفهم الكافي لبيئة عمل المؤسسة التي يدقق عليها (عينة مدققي الحسابات)

ت	العبارة	عينة مدققي الحسابات			
		الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	الترتيب
32	إجراء تحليل استراتيجى للعميل محل التدقيق لتكوين فهم و دراية كاملة عن البيئة والصناعية التى ينتمى اليها العميل وبالتالى يستطيع المدقق تحديد الاجراءات الرقابية التى يستخدمها اثناء عملية التدقيق.	3.785	.7272	عالية	1
33	التنويع فى استخدام وسائل دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وعدم الاقتصار على وسيلة واحدة، وذلك للاستفادة من مزايا الوسائل المختلفة والتقليل من عيوبها وبما يكفل سلامة الحكم على درجة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمنشاة التى يقومون بتدقيقها.	3.685	.8074	عالية	3

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

34	إجراء عملية تقييم مخاطر تكنولوجيا المعلومات من فترة لأخرى والاهتمام بتأثير تلك المخاطر على نظام الرقابة الداخلية.	3.646	.8109	متوسطة	4
35	استخدام جداول القرارات (طرق بيانية للوصول للقرار بصورة منطقية) وذلك لتوثيق وفهم نظام الرقابة الداخلية من خلال جمع معلومات عن وجود أو عدم وجود الخصائص الهامة الواجب توفرها فى نظام الرقابة.	3.772	.7277	عالية	2
36	تشجيع مدققي الحسابات على استخدام وسائل تقنية وأساليب حديثة فى اعمال التدقيق وذلك لمساعدة المدقق على فهم وتقييم نظام الرقابة الداخلية لدى العميل وبالتالى تحديد مدى الاعتماد عليه فى تقديم أدلة ذات مصداقية عالية.	3.599	.7978	متوسطة	5
	المتوسط الحسابي لجميع الفقرات	3.6974	0.7742	عالية	

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (4-17) أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات بالنسبة لعينة مدققي الحسابات قد بلغ (3.6974) وقد كانت أهمية هذا المتغير النسبية عالية، وهذا التقارب في المتوسطات يشير الى أن لتطوير أداء المدقق وفقا للفهم الكافي لبيئة عمل المؤسسة التي يدقق عليها تأثيراً في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر عينة مدققي الحسابات. أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.7742) وهذا الانحراف يشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن إجابات العينة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

كما تبين النتائج أن المرتبة الأولى كانت من نصيب الفقرة رقم (32) التي تنص على" إجراء تحليل استراتيجى للعميل محل التدقيق لتكوين فهم و دراية كاملة عن البيئة والصناعية التى ينتمى اليها العميل وبالتالي يستطيع المدقق تحديد الاجراءات الرقابية التى يستخدمها أثناء عملية التدقيق، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة رقم (35) التي تنص على " استخدام جداول القرارات (طرق بيانية للوصول إلى القرار بصورة منطقية) وذلك لتوثيق وفهم نظام الرقابة الداخلية من خلال جمع معلومات عن وجود أو عدم وجود الخصائص الهامة الواجب توافرها فى نظام الرقابة، وجاءت في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (33) التي تنص على "

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التنويع فى استخدام وسائل دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وعدم الاقتصار على وسيلة واحدة، وذلك للاستفادة من مزايا الوسائل المختلفة والتقليل من عيوبها وبما يكفل سلامة الحكم على درجة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمنشاة التى يقومون بتدقيقها.

الجدول رقم (4- 18)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير إجراءات التدقيق والرأي الموضوعي (عينة مدققي الحسابات)

ت	العبارة	عينة مدققي الحسابات			
		الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	الترتيب
37	وضع سياسات وإجراءات دقيقة بعد اتمام عملية دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية بشأن تعيين الافراد المؤهلين بحيث تتوفر فيهم الصفات المهنية والعملية اللازمة، فضلاً عن الاشراف والتوجيه المستمر لهم أثناء اداء مهامهم بما يكفل تنفيذ مهام التدقيق فى ضوء المعايير المهنية.	3.806	.7069	عالية	2
38	استخدام أساليب التدقيق بمساعدة الحاسب(CAATs) لمساعدة المدقق فى تتبع مسار عملية التدقيق وتحسين كفاءة وفعالية إجراءات التدقيق للحصول على أدلة الاثبات وتقييمها وإجراء الفحص التحليلي، وتنفيذ الإختبارات الجوهرية.	3.665	.8072	متوسطة	5

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

39	إتباع إستراتيجية التخصص المهني في صناعة عميل التدقيق تمكن المدقق الخارجي من تقدير دقة المخاطر المؤكدة وجودة قراره في تخطيط عملية التدقيق ومواجهة حالات الغش والاحتيال المالي.	3.819	.7278	عالية	1
40	قدرة المدقق على تكوين أساس (أدلة الاثبات) لإبداء الرأى حول التقارير المالية.	3.748	.63984	عالية	3
41	الزام مدققي الحسابات بالحصول على اقرارات تحريرية من الادارة حول أمور جوهرية للقوائم المالية فى حالة عدم وجود أدلة إثبات أخرى كافية وملائمة.	3.652	.7978	متوسطة	6
42	إلزام مدققي الحسابات بالفحص الدورى المفاجئ للشركة تحت التدقيق لتوضيح أخطاء الادارة أن وجدت.	3.599	.7774	متوسطة	7
43	قدرة المدقق بتحليل البيانات والمعلومات المالية من أجل التحقق فيما إذا تم الامتثال لمعايير المحاسبة المقبولة بالنسبة للتقارير المالية والافصاحات.	3.735	.7529	عالية	4
	المتوسط الحسابي لجميع الفقرات	3.7177	0.7442	عالية	

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (4-18) أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات بالنسبة لعينة مدققي الحسابات قد بلغ (3.7177) وقد كانت أهمية هذا المتغير النسبية عالية، وهذا التقارب في المتوسطات يشير الى أن لتطوير أداء المدقق وفقا إجراءات التدقيق والرأي الموضوعي تأثيراً في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر عينة مدققي الحسابات. أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.7442) وهذا الانحراف يشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن إجابات العينة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تبين النتائج أن المرتبة الأولى كانت من نصيب الفقرة رقم (39) التي تنص على" إتباع إستراتيجية التخصص المهني في صناعة عميل التدقيق تمكن المدقق الخارجي من تقدير دقة المخاطر المؤكدة وجودة قراره في تخطيط عملية التدقيق ومواجهة حالات الغش والاحتيال المالي، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة رقم (37) التي تنص على " وضع سياسات وإجراءات دقيقة بعد اتمام عملية دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية بشأن تعيين الافراد المؤهلين بحيث تتوافر فيهم الصفات المهنية والعملية اللازمة، فضلاً عن الإشراف والتوجيه المستمر لهم أثناء اداء مهامهم بما يكفل تنفيذ مهام التدقيق فى ضوء المعايير المهنية. وجاءت في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (40) التي تنص على " قدرة المدقق على تكوين أساس (أدلة الاثبات) لإبداء الرأى حول التقارير المالية، وجاءت في المرتبة الرابعة الفقرة رقم (43) التي تنص على " قدرة المدقق على تحليل البيانات والمعلومات المالية من أجل التحقق فيما إذا تم الامتثال إلى معايير المحاسبة المقبولة بالنسبة للتقارير المالية والإفصاحات.

4-2-3 نتائج التحليل الخاصة بتطوير أداء المدقق وفقا للمعايير الخاصة بتقرير المدقق.

4-2-3-1 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأثر تطوير أداء المدقق وفقا للمعايير الخاصة بتقرير المدقق على تحسين جودة التقارير المالية فى ظل الأزمة المالية العالمية(عينة معدي التقارير المالية)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (4- 19)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير المعايير الخاصة بتقرير المدقق (عينة معدي التقارير المالية)

ت	العبارة	عينة معدي التقارير المالية			
		الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	الترتيب
44	يجب أن يأخذ المدقق في الحسبان الأحداث الاقتصادية التي يمر بها القطاع الاقتصادي للشركة محل التدقيق عند صياغة تقريره ، كما يجب أن يكون هناك من السياسات ما يقلل من دوافع مدققي الحسابات لتكرار نفس الرأي.	3.7841	.71780	عالية	4
45	ضرورة تغيير صياغة تقرير المدقق بأسلوب يسهل فهمه لغير المتخصصين حتى يمكن استخدامه كأداة فعالة في توصيل نتائج التدقيق ورأي مراقب الحسابات إلى مستخدمي التقارير المالية.	3.8138	.70016	عالية	2
46	تضمين تقرير المدقق معلومات أكثر عن نطاق وطبيعة عمل المدقق والنتائج التى توصل إليها المدقق، وكذلك التعليق على القضايا الجوهرية التى واجهها أثناء العمل.	3.6535	.81084	متوسطة	10
47	ضرورة الالتزام بالخصائص الرئيسية التي ينبغي علي المدقق مراعاتها عند إعداد تقريره حتى يحقق الهدف المنشود منه وتتمثل فيما يلي: - عدم التحيز و تحري الصدق و الأمانة. - تجنب استخدام المصطلحات الغامضة. - تناسب و تلاؤم صياغة التقرير مع مستوى إدراك مستخدميه. - توضيح الإجراءات و الخطوات التي قام بها المدقق. - الوقت المناسب أي عدم تأخير نتائج التدقيق.	3.8049	.67193	عالية	3

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

48	تشكيل لجنة محايدة لفحص وتقييم التقارير المالية وتقارير مدققي الحسابات عليها وبشكل خاص التقارير التى بها تحفظات من قبل مدققي الحسابات وذلك لتدعيم ثقة مستخدمى التقارير المالية بمهنة التدقيق.	3.7719	.73365	عالية	5
49	التوسع فى الافصاح وخاصة عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية المطبقة فى الوحدات الاقتصادية تحت التدقيق، وأن يتضمن تقرير المدقق أهم نقاط الضعف الجوهرية التى تم أكتشافها والإشارة الى مدى استجابة الادارة الى معالجتها.	3.6475	.78606	متوسطة	11
50	الافصاح عن الاختلاف في تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها عند إعداد التقارير المالية عن تلك التي استخدمت عند إعداد التقارير المالية في السنة السابقة.	3.5950	.79777	متوسطة	14
51	يجب توسيع مسؤولية مدققي الحسابات الخاصة باكتشاف الاخطاء والغش، بهدف تمكين مستخدمى التقارير المالية من اضفاء الثقة فى ارائهم عن صدق وعدالة هذه التقارير فى التعبير عن المركز المالى للمؤسسات الاقتصادية ونتائج اعمالهم.	3.8251	.71151	عالية	1
52	يجب أن يصف تقرير المدقق بأن عملية التدقيق قد تضمنت فحصاً على أساس الاختيار لأدلة تؤيد الافصاحات عن التقارير المالية وتقييم المبادئ المحاسبية المستخدمة فى أعداد التقارير المالية وكذلك يجب ان يتصمن التقرير بيانات من مدقق الحسابات بان عملية التدقيق قد وفرت أساسا معقولا للرأي الذي تم إبداؤه.	3.7369	.71606	عالية	7
53	تفعيل العقوبات الصارمة على مدققي الحسابات فى حالة إصدار تقارير مضللة لاتمثل الواقع الفعلى للشركة محل التدقيق وذلك بغية تضليل مستخدمى تلك التقارير.	3.6992	.76765	عالية	8

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

54	يجب أن يوفر تقرير المدقق الإرشاد الصحيح والدقيق لمستخدميه ليتسنى لهم فهم ماقام به المدقق أثناء عملية التدقيق وماتضمن رأيه المهني.	3.6347	.72417	متوسطة	12
55	ضرورة السعى الى بذل الجهود اللازمة من قبل المنظمات المهنية للوصول الى أتفاق بين مدققي الحسابات حول الصيغة الأكثر تعبيراً عن رأيهم حول التقارير المالية وذلك من خلال توضيح الصيغة الصحيحة المعبرة عن رأى المدقق فى تقريره ومن ثم توصيل نتيجة عملية التدقيق إلى مستخدمي التقرير بشكل واضح ومفهوم.	3.7695	.77809	عالية	6
56	من الضروري، إدراج مسؤولية الإدارة والمدقق فى فقرة المقدمة حتى يتم تفادى تحميل المدقق لمسؤوليات اكبر من مسؤوليته وواجباته، وبالتالى تقليص مايسمى بفجوة التوقعات.	3.5874	.79157	متوسطة	15
57	الفصل الواضح للفقرات الثلاثة التى يشملها تقرير المدقق، وذلك لمساعدة قارئ التقرير على فهم واستيعاب مراحل تنفيذ مهمة المدقق والنتائج التي توصل إليها بقناعة أكبر.	3.6177	.79699	متوسطة	13
58	يجب التذكير في فقرة النطاق بمعايير العمل الميداني التي اتباعها المدقق والتركيز على التذكير بأن عملية التدقيق مبنية على أساس اختباري فقط، الشئ الذى سيفهم منه بأن رأى المدقق هو رأى معقول (نسبي) فقط وليس رأي مؤكد.	3.6647	.71974	متوسطة	9
	المتوسط الحسابي لجميع الفقرات	3.7070	0.74826	عالية	

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (4-19) أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات بالنسبة لعينة معدي التقارير المالية قد بلغ (3.7070) وقد كانت أهمية هذا المتغير النسبية عالية، وهذا التقارب في المتوسطات يشير الى أن لتطوير أداء المدقق وفقا للمعايير الخاصة بتقرير المدقق تأثيراً في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر عينة معدي التقارير المالية. أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.74826) وهذا الانحراف يشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن إجابات العينة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تبين النتائج أن المرتبة الأولى كانت من نصيب الفقرة رقم (51) التي تنص على" توسيع مسؤولية مدققي الحسابات الخاصة باكتشاف الاخطاء والغش، بهدف تمكين مستخدمى التقارير المالية من إضفاء الثقة فى ارائهم عن صدق وعدالة هذه التقارير فى التعبير عن المركز المالى للمؤسسات الاقتصادية ونتائج أعمالهم، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة رقم (45) التي تنص على انه " ضرورة تغيير صياغة تقرير المدقق بأسلوب يسهل فهمه لغير المتخصصين حتى يمكن استخدامه كأداة فعالة في توصيل نتائج التدقيق ورأي مراقب الحسابات إلى مستخدمي التقارير المالية. وجاءت في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (47) التي تنص على انه "ضرورة الالتزام بالخصائص الرئيسة التي ينبغي علي المدقق مراعاتها عند إعداد تقريره حتى يحقق الهدف المنشود منه وتتمثل فيما يلي:

- عدم التحيز و تحري الصدق و الأمانة.
- تجنب استخدام المصطلحات الغامضة.
- تناسب و تلاؤم صياغة التقرير مع مستوى إدراك مستخدميه.
- توضيح الإجراءات و الخطوات التي قام بها المدقق.
- الوقت المناسب أي عدم تأخير نتائج التدقيق.

2-3-2-4 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأثر تطوير أداء المدقق وفقا للمعايير الخاصة بتقرير المدقق على تحسين جودة التقارير المالية فى ظل الأزمة المالية العالمية (عينة مدققي الحسابات).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (4- 20)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير المعايير الخاصة بتقرير المدقق (عينة مدققي الحسابات)

ت	العبارة	عينة مدققي الحسابات			
		الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	الترتيب
44	يجب أن يأخذ المدقق في الحسبان الأحداث الاقتصادية التي يمر بها القطاع الاقتصادي للشركة محل التدقيق عند صياغة تقريره ، كما يجب أن يكون هناك من السياسات ما يقلل من دوافع مدققي الحسابات لتكرار نفس الرأي.	3.6290	.79855	متوسطة	13
45	ضرورة تغيير صياغة تقرير المدقق بأسلوب يسهل فهمه لغير المتخصصين حتى يمكن استخدامه كأداة فعالة في توصيل نتائج التدقيق ورأي مراقب الحسابات إلى مستخدمي التقارير المالية.	3.6641	.73419	متوسطة	10
46	تضمين تقرير المدقق معلومات أكثر عن نطاق وطبيعة عمل المدقق والنتائج التى توصل إليها المدقق، وكذلك التعليق على القضايا الجوهرية التى واجهها أثناء العمل.	3.7568	.70237	عالية	4
47	ضرورة الالتزام بالخصائص الرئيسية التي ينبغي علي المدقق مراعاتها عند إعداد تقريره حتى يحقق الهدف المنشود منه وتتمثل فيما يلي: - عدم التحيز و تحري الصدق و الأمانة. - تجنب استخدام المصطلحات الغامضة. - تناسب و تلاؤم صياغة التقرير مع مستوى إدراك مستخدميه. - توضيح الإجراءات و الخطوات التي قام بها المدقق. - الوقت المناسب أي عدم تأخير نتائج التدقيق.	3.7343	.73292	عالية	7

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

48	تشكيل لجنة محايدة لفحص وتقييم التقارير المالية وتقارير مدققي الحسابات عليها وبشكل خاص التقارير التى بها تحفظات من قبل مدققي الحسابات وذلك لتدعيم ثقة مستخدمى التقارير المالية بمهنة التدقيق.	3.7748	.74238	عالية	2
49	التوسع فى الافصاح وخاصة عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية المطبقة فى الوحدات الاقتصادية تحت التدقيق، وأن يتضمن تقرير المدقق أهم نقاط الضعف الجوهرية التى تم أكتشافها والإشارة الى مدى استجابة الادارة الى معالجتها.	3.6624	.76232	متوسطة	11
50	الافصاح عن الاختلاف في تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها عند إعداد التقارير المالية عن تلك التي استخدمت عند إعداد التقارير المالية في السنة السابقة.	3.7628	.79179	عالية	3
51	يجب توسيع مسؤولية مدققي الحسابات الخاصة باكتشاف الاخطاء والغش، بهدف تمكين مستخدمى التقارير المالية من اضفاء الثقة فى ارائهم عن صدق وعدالة هذه التقارير فى التعبير عن المركز المالى للمؤسسات الاقتصادية ونتائج اعمالهم.	3.5697	.73675	متوسطة	15
52	يجب أن يصف تقرير المدقق بأن عملية التدقيق قد تضمنت فحصاً على أساس الاختيار لأدلة تؤيد الافصاحات عن التقارير المالية وتقييم المبادئ المحاسبية المستخدمة فى أعداد التقارير المالية وكذلك يجب ان يتصمن التقرير بيانات من مدقق الحسابات بإن عملية التدقيق قد وفرت أساسا معقولا للرأي الذي تم إبداؤه.	3.8124	.73693	عالية	1
53	تفعيل العقوبات الصارمة على مدققي الحسابات فى حالة إصدار تقارير مضللة لاتمثل الواقع الفعلى للشركة محل التدقيق وذلك بغية تضليل مستخدمى تلك التقارير.	3.7519	.73155	عالية	5

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

54	يجب أن يوفر تقرير المدقق الإرشاد الصحيح والدقيق لمستخدميه ليتسنى لهم فهم ما قام به المدقق أثناء عملية التدقيق وما تضمن رأيه المهني.	3.6414	.78901	متوسطة	12
55	ضرورة السعى الى بذل الجهود اللازمة من قبل المنظمات المهنية للوصول الى أتفاق بين مدققي الحسابات حول الصيغة الأكثر تعبيراً عن رأيهم حول التقارير المالية وذلك من خلال توضيح الصيغة الصحيحة المعبرة عن رأى المدقق فى تقريره ومن ثم توصيل نتيجة عملية التدقيق إلى مستخدمي التقرير بشكل واضح ومفهوم.	3.6110	.72869	متوسطة	14
56	من الضروري، إدراج مسؤولية الإدارة والمدقق فى فقرة المقدمة حتى يتم تفادى تحميل المدقق لمسؤوليات اكبر من مسؤوليته وواجباته، وبالتالى تقليص مايسمى بفجوة التوقعات.	3.6980	.75731	عالية	8
57	الفصل الواضح للفقرات الثلاثة التى يشملها تقرير المدقق، وذلك لمساعدة قارئ التقرير على فهم واستيعاب مراحل تنفيذ مهمة المدقق والنتائج التي توصل إليها بقناعة أكبر.	3.6688	.75819	متوسطة	9
58	يجب التذكير في فقرة النطاق بمعايير العمل الميداني التي اتباعها المدقق والتركيز على التذكير بأن عملية التدقيق مبنية على أساس اختباري فقط، الشئ الذى سيفهم منه بأن رأى المدقق هو رأى معقول (نسبي) فقط وليس رأي مؤكد.	3.7472	.73893	عالية	6
	المتوسط الحسابي لجميع الفقرات	3.6989	0.74945	عالية	

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (4-20) أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات بالنسبة لعينة مدققي الحسابات قد بلغ (3.6989) وقد كانت أهمية هذا المتغير النسبية عالية، وهذا التقارب في المتوسطات يشير الى أن لتطوير أداء المدقق وفقا للمعايير الخاصة بتقرير المدقق تأثيراً في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر عينة مدققي الحسابات. أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.74945) وهذا الانحراف يشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن إجابات العينة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تبين النتائج أن المرتبة الأولى كانت من نصيب الفقرة رقم (52) التي تنص على أنه " يجب أن يصف تقرير المدقق بأن عملية التدقيق قد تضمنت فحصاً على أساس الاختيار لأدلة تؤيد الافصاحات عن التقارير المالية وتقييم المبادئ المحاسبية المستخدمة في أعداد التقارير المالية وكذلك يجب ان يتصمن التقرير بيانات من مدقق الحسابات بأن عملية التدقيق قد وفرت أساسا معقولا للرأي الذي تم إبداؤه، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة رقم (48) التي تنص على انه" تشكيل لجنة محايدة لفحص وتقييم التقارير المالية وتقارير مدققي الحسابات عليها وبشكل خاص التقارير التى فيها تحفظات من قبل مدققي الحسابات وذلك لتدعيم ثقة مستخدمى التقارير المالية بمهنة التدقيق، وجاءت في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (50) التي تنص على انه" الإفصاح عن الاختلاف في تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها عند إعداد التقارير المالية عن تلك التي استخدمت عند إعداد التقارير المالية في السنة السابقة، وجاءت في المرتبة الرابعة الفقرة رقم (46) التي تنص على انه" تضمين تقرير المدقق معلومات أكثر عن نطاق وطبيعة عمل المدقق والنتائج التى توصل إليها المدقق، وكذلك التعليق على القضايا الجوهرية التى واجهها أثناء العمل.

4-2-4 نتائج التحليل الخاصة بالمتغير التابع: جودة التقارير المالية

1-4-2-4 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة المتغير التابع: جودة التقارير المالية (معدي التقارير المالية).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (4- 21)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير للمتغير التابع: جودة التقارير المالية (عينة معدي التقارير المالية)

ت	العبارة	عينة معدي التقارير المالية			
		الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	الترتيب
59	توصيل المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب (التوقيت الملائم).	3.7285	.74974	عالية	4
60	ملائمة المعلومات لحاجات صناع القرارات ومستخدمي البيانات المحاسبية.	3.7131	.71009	عالية	6
61	توفر التغذية الراجعة التي تسهم في تحسين وتطوير نوعية المعلومات المقدمة لمتخذي القرار.	3.6464	.75978	متوسطة	11
62	تطابق الخصائص النوعية المحددة في النظام المحاسبي مع تلك المقررة لدى معايير المحاسبة الدولية.	3.6942	.71666	عالية	7
63	احتواء المعلومات على قدرة تنبؤية التى تساعد على اعداد الخطط ورسم السياسات المستقبلية.	3.6841	.79464	عالية	8
64	احتواء التقارير المالية على معلومات قابلة للمقارنة حتى تسهل عملية الدراسة والتحليل والتنبؤ واتخاذ القرارات.	3.662	.79522	متوسطة	10
65	قابلية المعلومات للإثبات وبشكل يمكن الاعتماد عليها من قبل مستخدمي هذه المعلومات.	3.6420	.69430	متوسطة	12
66	كفاءة التقارير المالية في خدمة مستخدميها.	3.786	.82072	عالية	2
67	قدرة التقارير المالية على توفير المعلومات الكافية والملاءمة لاتخاذ القرارات المناسبة.	3.722	.82072	عالية	5
68	القدرة على التثبت والتحقق من المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها.	3.761	.70711	عالية	3

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

69	المعلومات حيادية، وغير متحيزة، وتعرض الحقائق غير منقوصة.	3.668	.78277	متوسطة	9
70	احتواء التقارير المالية على معلومات تتصف بخاصية الصدق في التعبير عن الظواهر المراد التقرير عنها.	3.8221	.82064	عالية	1
	المتوسط الحسابي لجميع الفقرات	3.7107	0.7646	عالية	

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (4-21) أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات بالنسبة لعينة معدي التقارير المالية قد بلغ (3.7107) وقد كانت الأهمية النسبية للمتغير التابع عالية، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.7646) وهذا الانحراف يشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن إجابات العينة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما. كما تبين النتائج أهمية احتواء التقارير المالية على معلومات تتصف بخاصية الصدق في التعبير عن الظواهر المراد التقرير عنها، كذلك كفاءة التقارير المالية في خدمة مستخدميها، إضافة الى القدرة على التثبت والتحقق من المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها، فضلا عن أهمية توصيل المعلومات إلى متخذي القرار في الوقت المناسب (التوقيت الملائم).

4-2-4-2 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة المتغير التابع: جودة التقارير المالية (عينة مدققي الحسابات)

الجدول رقم (4- 22)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية للمتغير التابع: جودة التقارير المالية (عينة مدققي الحسابات)

ت	العبارة	عينة مدققي الحسابات			
		الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	الترتيب
59	توصيل المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب (التوقيت الملائم).	3.7290	.79665	عالية	6

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

60	ملائمة المعلومات لحاجات صناع القرارات ومستخدمي البيانات المحاسبية.	3.6640	.73169	متوسطة	8
61	توفر التغذية الراجعة التي تسهم في تحسين وتطوير نوعية المعلومات المقدمة لمتخذي القرار.	3.7528	.76297	عالية	3
62	تطابق الخصائص النوعية المحددة في النظام المحاسبي مع تلك المقررة لدى معايير المحاسبة الدولية.	3.5914	.73495	متوسطة	11
63	احتواء المعلومات على قدرة تنبؤية تساعد على اعداد الخطط ورسم السياسات المستقبلية.	3.7738	.74078	عالية	2
64	احتواء التقارير المالية على معلومات قابلة للمقارنة حتى تسهل عملية الدراسة والتحليل والتنبؤ واتخاذا لقرارات.	3.6542	.76822	متوسطة	9
65	قابلية المعلومات للإثبات وبشكل يمكن الاعتماد عليها من قبل مستخدمي هذه المعلومات.	3.7404	.78661	عالية	4
66	كفاءة التقارير المالية في خدمة مستخدميها.	3.5697	.73375	متوسطة	12
67	قدرة التقارير المالية على توفير المعلومات الكافية والملاءمة لاتخاذ القرارات المناسبة.	3.7323	.73862	عالية	5
68	القدرة على التثبت والتحقق من المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها.	3.6979	.73567	عالية	7
69	المعلومات حيادية، وغير متحيزة، وتعرض الحقائق غير منقوصة.	3.6418	.79119	متوسطة	10
70	احتواء التقارير المالية على معلومات تتصف بخاصية الصدق في التعبير عن الظواهر المراد التقرير عنها.	3.8190	.73754	عالية	1
	المتوسط الحسابي لجميع الفقرات	3.6971	0.75488	عالية	

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (4-22) أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات بالنسبة لعينة مدققي الحسابات قد بلغ (3.6971) وقد كانت الأهمية النسبية للمتغير التابع عالية، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.75488)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذا الانحراف يشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن إجابات العينة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما. كما تبين النتائج أهمية احتواء التقارير المالية على معلومات تتصف بخاصية الصدق في التعبير عن الظواهر المراد التقرير عنها، كذلك احتواء المعلومات على قدرة تنبؤية تساعد على إعداد الخطط ورسم السياسات المستقبلية، إضافة الى توافر التغذية الراجعة التي تسهم في تحسين وتطوير نوعية المعلومات المقدمة لمتخذي القرار، فضلا عن أهمية أن تكون المعلومات قابلة للإثبات وبشكل يمكن الاعتماد عليها من قبل مستخدمي هذه المعلومات.

4-3 نتائج اختبار الفرضيات

استخدم الباحث عددا من أساليب الإحصاء الإستدلالي لتحليل النتائج واختبار الفرضيات التي استندت عليها الدراسة الحالية، وتبين الجداول التالية النتائج التي تم التوصل إليها في اختبار الفرضيات:

4-3-1 اختبار الفرضية الرئيسة الأولى:

وتنص هذه الفرضية على انه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطوير أداء المدقق وفقا للمعايير العامة (الشخصية) في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر عينة الدراسة.

ولاختبار هذه الفرضية فقد قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) لمعرفة أثر تطوير أداء المدقق وفقا للمعايير العامة (الشخصية) في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (4-31) هذه النتائج.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (4- 23)

نتائج اختبار الانحدار المتعدد لتأثير (Multiple Regression) تطوير أداء المدقق وفقا للمعايير العامة (الشخصية) في تحسين جودة التقارير المالية من وجهة نظر عينة الدراسة

الفئة	Sig.	R^2	Beta	F المحسوبة	F الجدولية	القرار الإحصائي
مدققي الحسابات ومعدي التقارير المالية	.000	.511	3.894	34.78	3.84	رفض الفرضية العدمية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4-23) أن قيمة F المحسوبة هي (34.78) فيما بلغت قيمتها الجدولية (3.84)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطوير أداء المدقق وفقا للمعايير العامة (الشخصية) في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر عينة الدراسة"، وهذا ما تؤكده قيمة الدلالة (.Sig) البالغة صفراً حيث إنها أقل من 5%، كما تشير النتائج إلى أن التباين في المعايير العامة (الشخصية) يفسر ما نسبته (.511) من التباين في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر عينة الدراسة. علما بأن معامل (BETA) قد بلغ 3.894 إشارة إلى أن اتجاه العلاقة موجبة بين المتغير المستقل والمتغير التابع. اما فيما يتعلق باختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عن هذه الفرضية فقد تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) لمعرفة أثر تطوير أداء المدقق وفقا للمعايير العامة (الشخصية) في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر عينة الدراسة (المدققين الخارجيين – معدي التقارير المالية). وقد اظهرت النتائج ما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05\geq\alpha$) لتطوير أداء المدقق وفقا للمعايير العامة (الشخصية) في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر المدققين الخارجيين.

الجدول رقم (4- 24)

نتائج اختبار الانحدار المتعدد لتأثير (Multiple Regression) تطوير أداء المدقق وفقا للمعايير العامة (الشخصية) في تحسين جودة التقارير المالية من وجهة نظر المدققين الخارجيين

الفئة	Sig.	R^2	Beta	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	القرار الإحصائي
المدققين الخارجيين	.000	.226	1.187	6.590	1.648	رفض العدمية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4-24) أن قيمة F المحسوبة هي (6.590) فيما بلغت قيمتها الجدولية (1.648)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطوير أداء المدقق وفقا للمعايير العامة (الشخصية) في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر المدققين الخارجيين"، وهذا ما تؤكده قيمة الدلالة (Sig.) البالغة صفراً حيث إنها أقل من 5%، كما تشير النتائج إلى أن التباين في المتغير المستقل يفسر ما نسبته (.226) من التباين في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر المدققين الخارجيين. وهذا يعني أن هناك عوامل أخرى قد تؤثر في عملية تحسين جودة التقارير المالية (جودة المعايير المحاسبية, العوامل النظامية مثل النظام المحاسبي المطبق و البيئة القانونية)،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذا مما يعكس الدرجة المتوسطة لقوة العلاقة ودرجة تفسير المتغير المستقل على تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر المدققين الخارجيين, علما بأن معامل (BETA) قد بلغ 1.187 إشارة إلى أن اتجاه العلاقة موجبة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

ثانيا: اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطوير أداء المدقق وفقا للمعايير العامة (الشخصية) في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة معدي التقارير المالية.

الجدول رقم (4- 25)

نتائج اختبار الانحدار المتعدد لتأثير (Multiple Regression) تطوير أداء المدقق وفقا للمعايير العامة في تحسين جودة التقارير المالية من وجهة نظر معدي التقارير المالية

الفئة	Sig.	R^2	Beta	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	القرار الإحصائي
معدي التقارير المالية	.000	.231	1.008	3.609	1.648	رفض العدمية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (4- 25) أن قيمة F المحسوبة هي (3.609) فيما بلغت قيمتها الجدولية (1.648)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطوير أداء المدقق وفقا للمعايير العامة (الشخصية) في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة معدي التقارير المالية"، وهذا ما تؤكده قيمة الدلالة (Sig.) البالغة صفراً حيث إنها أقل من 5%،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تشير النتائج إلى أن التباين في المتغير المستقل يفسر ما نسبته (.231) من التباين في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة معدي التقارير المالية. مما يعكس الدرجة المتوسطة لقوة العلاقة ودرجة تفسير المتغير المستقل على تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة معدي التقارير المالية، علما بأن معامل (BETA) قد بلغ 1.008 إشارة إلى أن اتجاه العلاقة موجبة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

ثالثا: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء عينة الدراسة من المدققين الخارجيين ومعدي التقارير المالية حول أثر تطوير أداء المدقق وفقا للمعايير العامة (الشخصية) في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One way Anova) لاختبار هذه الفرضية، حيث تنص قاعدة القرار على قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة إذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من قيمة F الجدولية.

الجدول رقم (4- 26)

نتائج تحليل التباين (One way Anova) للفرضية الفرعية الثالثة

حول الفروق في إجابات عينة الدراسة

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية df	قيمة F المحسوبة	قيمةF الجدولية	مستوى المعنويةSig	النتيجة
تحسين جودة التقارير المالية	بين المجموعات	20.211	8	1.736	3.92	.338	لا يوجد فروق
	داخل المجموعات	8.193	307				
	التباين الكلي	28.404	315				

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتبين من البيانات الواردة بالجدول رقم (4- 26) أن قيمة F المحسوبة بلغت (1.736) وهي اقل من القيمة الجدولية والبالغة (3.92)، ووفقا لقاعدة القرار التي تنص على أنه إذا كانت قيمة F المحسوبة اقل من قيمة F الجدولية، فإن هذا يعني قبول الفرضية العدمية والتي تنص على " عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05\geq\alpha$) بين آراء عينة الدراسة من المدققين الخارجيين ومعدي التقارير المالية حول أثر تطوير أداء المدقق وفقا للمعايير العامة (الشخصية) في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية، وهذا ما تؤكده مستوى المعنوية التي بلغت (338.) وهي أكبر من 5%.

4-2-2 اختبار الفرضية الرئيسة الثانية:

وتنص هذه الفرضية على انه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05\geq\alpha$) لتطوير أداء المدقق وفقا لمعايير العمل الميداني في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر عينة الدراسة.

ولاختبار هذه الفرضية فقد قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) لمعرفة أثر تطوير أداء المدقق وفقا لمعايير العمل الميداني في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (4-35) هذه النتائج.

الجدول رقم (4- 27)

نتائج اختبار الانحدار المتعدد لتأثير (Multiple Regression) تطوير أداء المدقق وفقا لمعايير العمل الميداني في تحسين جودة التقارير المالية من وجهة نظر عينة الدراسة

الفئة	Sig.	R^2	Beta	F المحسوبة	F الجدولية	القرار الإحصائي
مدققي الحسابات ومعدي التقارير المالية	.000	.483	3.562	29.45	3.84	رفض الفرضية العدمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (4- 27) أن قيمة F المحسوبة هي (29.45) فيما بلغت قيمتها الجدولية (3.84)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطوير أداء المدقق وفقا لمعايير العمل الميداني في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر عينة الدراسة"، وهذا ما تؤكده قيمة الدلالة (Sig.) البالغة صفراً حيث إنها أقل من 5%، كما تشير النتائج إلى أن التباين في معايير العمل الميداني يفسر ما نسبته (483.) من التباين في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر عينة الدراسة, علما بأن معامل (BETA) قد بلغ 3.562 إشارة إلى أن اتجاه العلاقة موجبة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

اما فيما يتعلق باختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عن هذه الفرضية فقد تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) لمعرفة أثر تطوير أداء المدقق وفقا لمعايير العمل الميداني في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية. وقد اظهرت النتائج ما يلي:

أولا: اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطوير أداء المدقق وفقا لمعايير العمل الميداني في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر المدققين الخارجيين.

الجدول رقم (4- 28)

نتائج اختبار الانحدار المتعدد لتأثير (Multiple Regression) تطوير أداء المدقق وفقا لمعايير العمل الميداني في تحسين جودة التقارير المالية من وجهة نظر المدققين الخارجيين

الفئة	Sig.	R^2	Beta	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	القرار الإحصائي
المدققين الخارجيين	.000	.274	1.459	8.602	1.648	رفض العدمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (4-28) أن قيمة F المحسوبة هي (8.602) فيما بلغت قيمتها الجدولية (1.648)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطوير أداء المدقق وفقا لمعايير العمل الميداني في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر المدققين الخارجيين"، وهذا ما تؤكده قيمة الدلالة (.Sig) البالغة صفراً حيث إنها أقل من 5%، كما تشير النتائج إلى أن التباين في المتغير المستقل يفسر ما نسبته (.274) من التباين في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر المدققين الخارجيين. مما يعكس الدرجة المتوسطة لقوة العلاقة ودرجة تفسير المتغير المستقل على تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر المدققين الخارجيين, علما بأن معامل (BETA) قد بلغ 1.459 إشارة إلى أن اتجاه العلاقة موجبة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

ثانيا: اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05\geq\alpha$) لتطوير أداء المدقق وفقا لمعايير العمل الميداني في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر معدي التقارير المالية.

الجدول رقم (4- 29)

نتائج اختبار الانحدار المتعدد لتأثير (Multiple Regression) تطوير أداء المدقق وفقا لمعايير العمل الميداني في تحسين جودة التقارير المالية من وجهة نظر معدي التقارير المالية

الفئة	Sig.	R^2	Beta	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	القرار الإحصائي
معدي التقارير المالية	.000	.285	1.671	2.791	1.648	رفض العدمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (4- 29) أن قيمة F المحسوبة هي (2.791) فيما بلغت قيمتها الجدولية (1.648)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطوير أداء المدقق وفقا لمعايير العمل الميداني في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة معدي التقارير المالية"، وهذا ما تؤكده قيمة الدلالة (.Sig) البالغة صفراً حيث إنها أقل من 5%، كما تشير النتائج إلى أن التباين في المتغير المستقل يفسر ما نسبته (.285) من التباين في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر معدي التقارير المالية. مما يعكس الدرجة المتوسطة لقوة العلاقة ودرجة تفسير المتغير المستقل على تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر معدي التقارير المالية, علما بأن معامل (BETA) قد بلغ 1.671 إشارة إلى أن اتجاه العلاقة موجبة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

ثالثا: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء عينة الدراسة من المدققين الخارجيين ومعدي التقارير المالية حول أثر تطوير أداء المدقق وفقا لمعايير العمل الميداني في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One way Anova) لاختبار هذه الفرضية، حيث تنص قاعدة القرار على قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة إذا كانت قيمة F المحسوبة اقل من قيمة F الجدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (4- 30)

نتائج تحليل التباين (One way Anova) للفرضية الفرعية الثالثة

حول الفروق في إجابات عينة الدراسة

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية df	قيمة F المحسوبة	قيمةF الجدولية	مستوى المعنويةSig	النتيجة
تحسين جودة التقارير المالية	بين المجموعات	13.965	6	1.196	3.92	.283	لا يوجد فروق
	داخل المجموعات	8.216	292				
	التباين الكلي	22.181	298				

يتبين من البيانات الواردة بالجدول رقم (4- 30) أن قيمة F المحسوبة (1.196) وهي اقل من القيمة الجدولية البالغة (3.92)، ووفقا لقاعدة القرار التي تنص على أنه إذا كانت قيمة F المحسوبة اقل من قيمة F الجدولية، فإن هذا يعني قبول الفرضية العدمية والتي تنص على " عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة من المدققين الخارجيين ومعدي التقارير المالية حول أثر تطوير أداء المدقق وفقا لمعايير العمل الميداني في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية." ، وهذا ما يؤكده مستوى المعنوية التي بلغت (.283) وهي أكبر من 5%.

4-2-3 اختبار الفرضية الرئيسة الثالثة:

وتنص هذه الفرضية على انه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطوير أداء المدقق وفقا للمعايير الخاصة بتقرير المدقق في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر عينة الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولاختبار هذه الفرضية فقد قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) لمعرفة أثر تطوير أداء المدقق وفقا للمعايير الخاصة بتقرير المدقق في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (4-31) هذه النتائج.

الجدول رقم (4- 31)

نتائج اختبار الانحدار المتعدد لتأثير (Multiple Regression) تطوير أداء المدقق وفقا للمعايير الخاصة بتقرير المدقق في تحسين جودة التقارير المالية من وجهة نظر عينة الدراسة

الفئة	Sig.	R^2	Beta	F المحسوبة	F الجدولية	القرار الإحصائي
مدققي الحسابات ومعدي التقارير المالية	.000	0.432	3.562	25.13	3.84	رفض الفرضية العدمية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (4- 31) أن قيمة F المحسوبة هي (25.13) فيما بلغت قيمتها الجدولية (3.84)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطوير أداء المدقق وفقا للمعايير الخاصة بتقرير المدقق في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر عينة الدراسة"، وهذا ما تؤكده قيمة الدلالة (Sig.) البالغة صفراً حيث إنها أقل من 5%، كما تشير النتائج إلى أن التباين في المعايير الخاصة بتقرير المدقق يفسر ما نسبته (0.432) من التباين في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر عينة الدراسة, علما بأن معامل (BETA) قد بلغ 3.562 إشارة إلى أن اتجاه العلاقة موجبة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اما فيما يتعلق باختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عن هذه الفرضية فقد تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) لمعرفة أثر تطوير أداء المدقق وفقا لمعايير الخاصة بتقرير المدقق في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية. وقد اظهرت النتائج ما يلي:

أولا: اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطوير أداء المدقق وفقا لمعايير الخاصة بتقرير المدقق في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر المدققين الخارجيين.

الجدول رقم (4- 32)

نتائج اختبار الانحدار المتعدد لتأثير (Multiple Regression) تطوير أداء المدقق وفقا للمعايير الخاصة بتقرير المدقق في تحسين جودة التقارير المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات

الفئة	Sig.	R^2	Beta	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	القرار الإحصائي
المدققين الخارجيين	.000	.274	1.598	3.982	1.648	رفض العدمية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (4-32) أن قيمة F المحسوبة هي (3.982) فيما بلغت قيمتها الجدولية (1.648)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطوير أداء المدقق وفقا للمعايير الخاصة بتقرير المدقق في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر المدققين الخارجيين"،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذا ما تؤكده قيمة الدلالة (Sig.) البالغة صفراً حيث إنها أقل من 5%، كما تشير النتائج إلى أن التباين في المتغير المستقل يفسر ما نسبته (.274) من التباين في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر المدققين الخارجيين. مما يعكس الدرجة المتوسطة لقوة العلاقة ودرجة تفسير المتغير المستقل على تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر المدققين الخارجيين, علما بأن معامل (BETA) قد بلغ 1.598 إشارة إلى أن اتجاه العلاقة موجبة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

ثانيا: اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05\geq\alpha$) لتطوير أداء المدقق وفقا للمعايير الخاصة بتقرير المدقق في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر معدي التقارير المالية.

الجدول رقم (4-33)

نتائج اختبار الانحدار المتعدد لتأثير(Multiple Regression) تطوير أداء المدقق وفقا للمعايير الخاصة بتقرير المدقق فى تحسين جودة التقارير المالية من وجهة نظر معدي التقارير

الفئة	Sig.	R^2	Beta	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	القرار الإحصائي
معدي التقارير المالية	.000	.311	1.615	7.872	1.648	رفض العدمية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (4- 33) أن قيمة F المحسوبة هي (7.872) فيما بلغت قيمتها الجدولية (1.648)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، لذلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطوير أداء المدقق وفقا للمعايير الخاصة بتقرير المدقق في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة معدي التقارير المالية"، وهذا ما تؤكده قيمة الدلالة (.Sig) البالغة صفراً حيث إنها أقل من 5%، كما تشير النتائج إلى أن التباين في المتغير المستقل يفسر ما نسبته (.311) من التباين في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر معدي التقارير المالية. مما يعكس الدرجة المتوسطة لقوة العلاقة ودرجة تفسير المتغير المستقل على تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظرمعدي التقارير المالية, علما بأن معامل (BETA) قد بلغ 1.615 إشارة إلى أن اتجاه العلاقة موجبة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

ثالثا: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05\geq\alpha$) بين آراء عينة الدراسة من المدققين الخارجيين ومعدي التقارير المالية حول أثر تطوير أداء المدقق وفقا للمعايير الخاصة بتقرير المدقق في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One way Anova) لاختبار هذه الفرضية، حيث تنص قاعدة القرار على قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة إذا كانت قيمة F المحسوبة اقل من قيمة F الجدولية.

الجدول رقم (4- 34)

نتائج تحليل التباين (One way Anova) للفرضية الفرعية الثالثة

حول الفروق في إجابات عينة الدراسة

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية df	قيمة F المحسوبة	قيمةF الجدولية	مستوى المعنويةSig	النتيجة
تحسين جودة التقارير المالية	بين المجموعات	15.214	9	1.210	3.92	.271	لا يوجد فروق
	داخل المجموعات	8.852	289				
	التباين الكلي	24.066	298				

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتبين من البيانات الواردة بالجدول (4- 34) أن قيمة F المحسوبة بلغت (1.210) وهي أقل من القيمة الجدولية البالغة (3.92)، ووفقا لقاعدة القرار التي تنص على أنه إذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من قيمة F الجدولية، فإن هذا يعني قبول الفرضية العدمية والتي تنص على " عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة من المدققين الخارجيين ومعدي التقارير المالية حول أثر تطوير أداء المدقق وفقا للمعايير الخاصة بتقرير المدقق في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية." ، وهذا ما يؤكده مستوى المعنوية التي بلغت (271.) وهي اكبر من 5%.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5-1 النتائج

5-2 التوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

تمهيد:

في ضوء التحليل الذي تم في الفصل الرابع لإجابات عينة الدراسة من المدققين الخارجيين ومعدي التقارير المالية، فإن هذا الفصل يتناول عرضاً لمجمل النتائج التي توصل إليها الباحث، كإجابة عن الأسئلة التي تم طرحها في الفصل الأول من هذه الدراسة والتي مثلت مشكلتها والفرضيات التي بنيت عليها، وعلى ضوء هذه النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية قدم الباحث عددا من التوصيات، ويمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة وفق ما تم التوصل إليه من خلال إجابات عينة الدراسة بما يلي:

5-1 النتائج

أشارت نتائج الدراسة بشكل عام إلى وجود أثر لتطوير أداء المدقق وفقا (للمعايير العامة (الشخصية)، ومعايير العمل الميداني، والمعايير الخاصة بتقرير المدقق) في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر عينة الدراسة، ويمكن تلخيص نتائج التحليل واختبار الفرضيات على النحو الآتي:

5-1-1 تأثير تطوير أداء المدقق وفقا للمعايير العامة (الشخصية) في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر عينة الدراسة.

أشارت نتائج الدراسة إلى ان الفقرات المخصصة لقياس مدى وجود تأثير لتطوير أداء المدقق وفقا للمعايير العامة (الشخصية) في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر عينة الدراسة (المدققين الخارجيين و معدي التقارير المالية)، حصلت على درجات تقييم عالية، وهذا يدل على إدراك واضح من قبل أفراد عينة الدراسة لأهمية تطوير أداء المدقق وفقا للمعايير العامة (الشخصية) لتحسين جودة التقاريرالمالية.حيث بينت النتائج أهمية توفر الكفاءة المهنية المناسبة والمهارات الفنية والإدراكية التى يجب توافرها عند المدقق الكفء والمتمرس، وكذلك في تشجيع حالات الارتباط مع مكاتب التدقيق العالمية لتبادل الخبرة والمعرفة فيما بينهما وذلك من أجل تطبيق أفضل الأساليب المتقدمة فى التدقيق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما بينت النتائج أهمية التركيز على تبني نظام لتحديد الأتعاب يكون مفروضاً من جهة رقابية معينة ويكون مبنياً على أساس نوعية العمل وساعات العمل وذلك لدعم استقلالية المدقق. وضرورة تكوين وتفعيل دور لجان التدقيق بحيث تساهم فى تدعيم استقلالية مدققي الحسابات.

كما أظهرت النتائج أهمية قيام الجمعيات المهنية الخاصة بالمهنة بتوعية المدقق عن مدى أهمية بذل العناية المهنية اللازمة عند القيام بأعمال التدقيق. فضلا عن أهمية وضع إجراءات رقابية من خلال تقييم الاداء لتوفير ضمان معقول بالتزام مدققي الحسابات بالمعايير المهنية التي يضعها مكتب التدقيق.

وتتشابه هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (علي، 2007)، والتى اشارت الى أن دور التأهيل العلمي والعملي للمحاسب القانوني، والاهتمام بالجانب الأخلاقي في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة، لها دور فى رقى بمستوى فاعلية وكفاءة الأداء المهنى لمدقق الحسابات. كما أشارت دراسة (ميالة، 2010)، الى العوامل المؤثرة على كفاءة مراجعة الحسابات بشكل عام ومدى ارتباطها بمعايير المراجعة المتعارف عليها ، كما توصلت الى أن أهم العوامل التي تؤثر على كفاءة مراجعة الحسابات من وجهة نظر المراجع الخارجي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالمعايير العامة ومعايير العمل الميداني.

كما أظهرت نتائج دراسة (السويطى، 2006)، أن تطوير أنموذج لتعزيز دور لجان التدقيق فى الشركات المساهمة الأردنية، يساعد على تدعيم فاعلية واستقلالية المدقق الخارجي، والذي بدوره يؤدى إلى تحسين جودة التدقيق وزيادة مصداقية القوائم المالية المنشورة، حتى تعزز ثقة المجتمع المالي في هذه البيانات. كما تتقارب هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (جربوع، 2005) والتي بينت أن الكفاءة المهنية للمراجع الخارجي وحياده واستقلاله في مزاولة المهنة أمر ضروري لنجاح عملية المراجعة إذ لا يمكن فصل الكفاءة المهنية عن الاستقلال. فيما أختلفت مع دراسة (جربوع، 2004) والتي توصلت الى إن إلتزام مدققي الحسابات بتطبيق معايير التدقيق المهنية وقواعد السلوك المهني يؤدى الى تضييق فجوة التوقعات دون التطرق الى كيفية تطوير المعايير المهنية بما فى ذلك تطوير الاداء المهني للمدقق الذى يمكن أن يؤدى الى رفع من جودة التدقيق. كما أختلفت مع دراسة (Galloges,2002) والتى توصلت الى إنه لايمكن أن تتم عمليات تخطيط للتطوير المهني لمدققي الحسابات نتيجة ضغوط كل من الوقت وحجم العمل وبذلك لايحصلون على مزيج من التدريب المناسب والخبرة بما يمكن تطوير معارفهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5-1-2 تأثير تطوير أداء المدقق وفقا لمعايير العمل الميداني في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر عينة الدراسة.

أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير لتطوير أداء المدقق وفقا لمعايير العمل الميداني في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر عينة الدراسة، كما أظهرت النتائج أن الفقرات المخصصة لقياس مدى وجود تأثير لتطوير أداء المدقق وفقا لمعايير العمل الميداني في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر عينة الدراسة, حصلت على درجات تقييم عالية، وهذا يدل على الموافقة الكبيرة لأفراد عينة الدراسة على محتويات هذه الفقرات حيث يدركون جيداً وجود تأثير لتطوير أداء المدقق وفقا لمعايير العمل الميداني في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية، حيث بينت النتائج أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات لتصميم نظام دقيق يوضح خططاً وبرنامجاً للتدقيق بشكل مفصل يبين مهام ومسؤوليات كل عضو تدقيق، كما بينت أهمية إجراء مسح شامل للمنشاة المراد تدقيقها قبل إعداد خطة تنفيذ العمل الميدانى للمساعدة في تحديد ميادين التدقيق المعنية والحصول على معلومات لاستخدامها فى عملية التخطيط والإشراف.

كما تبين النتائج أهمية تشجيع مدققي الحسابات على استخدام وسائل تقنية وأساليب حديثة فى أعمال التدقيق وذلك لمساعدة المدقق على فهم وتقييم نظام الرقابة الداخلية لدى العميل وبالتالي تحديد مدى الاعتماد عليه فى تقديم أدلة ذات مصداقية عالية، كما بينت أهمية إجراء المدقق تحليل استراتيجى للعميل لتكوين فهم ودراية كاملة عن البيئة الصناعية التى ينتمى اليها العميل.

كما تبين النتائج أهمية الزام مدققي الحسابات بالحصول على إقرارات تحريرية من الإدارة حول أمور جوهرية للقوائم المالية فى حالة عدم وجود أدلة إثبات أخرى كافية وملائمة، وكذلك بينت أهمية اتباع إستراتيجية التخصص المهني فى صناعة عميل التدقيق حتى تمكن المدقق من تقدير دقة المخاطر وجودة قراره فى عملية التدقيق.

وتتشابه هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (عرار، 2009)، التى أظهرت نتائج الدراسة أن المدقق الخارجي في الأردن يطبق الإجراءات والإختبارات اللازمة لفهم المنشأة وبيئتها الداخلية لتقييم مخاطر الأخطاء المادية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إذ توجد علاقة بين فهم المدقق لبيئة المنشأة وبين قدرته على تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية، وكذلك الإجراءات والإختبارات لتقييم كفاية ومناسبة أدلة الإثبات لتقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية. كما تتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Sayana et al, 2003) والتى توصلت الى أن استخدام أساليب المراجعة بمساعدة الحاسب الإلكتروني تُمكن من تدعيم عملية مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، لما تمتلكه من قدرات كما في تحليل البيانات، وتقييم أمن الشبكة وتقييم أمن نظم إدارة قواعد البيانات، واختبار البرامج والأكواد.

5-1-3 تأثير تطوير أداء المدقق وفقا للمعايير الخاصة بتقرير المدقق في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر عينة الدراسة.

أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير لتطوير أداء المدقق وفقا للمعايير الخاصة بتقرير المدقق في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث بينت النتائج أهمية توسيع مسؤولية مدققي الحسابات الخاصة باكتشاف الاخطاء والغش، بهدف تمكين مستخدمى التقارير المالية من إضفاء الثقة على ارائهم عن صدق وعدالة هذه التقارير فى التعبير عن المركز المالى للمؤسسات الاقتصادية ونتائج أعمالهم ، وضرورة السعي الى بذل الجهود اللازمة من قبل المنظمات المهنية للوصول الى اتفاق بين مدققي الحسابات حول الصيغة الأكثر تعبيراً عن رأيهم حول التقارير المالية وذلك من خلال توضيح الصيغة الصحيحة المعبرة عن رأى المدقق فى تقريره ومن ثم توصيل نتيجة عملية التدقيق إلى مستخدمي التقرير بشكل واضح ومفهوم. فضلا عن أهمية وصف المدقق بتقريره بأن عملية التدقيق قد تضمنت فحصاً على أساس الاختيار لأدلة تؤيد الإفصاحات عن التقارير المالية وتقييم المبادئ المحاسبية المستخدمة فى إعداد التقارير المالية.

وتتشابه هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (الهويدى، 2007)، والتى توصلت الى إن المعرفة الفنية والخبرة الكافية للمدقق لفهم المفاهيم ذات الصلة التي تم طرحها بدليل التدقيق العام وتطبيقها على التدقيق لها أثر كبير على تقرير المدقق. كما أن إعداد المدقق عن طريق البرامج التدريبية في ديوان المحاسبة له دور كبير في رفع الكفاءة المهنية للمدقق وبالتالي يقلل من المخاطر التي يتعرض إليها التقرير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما اختلفت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (ميالة، 2010) والتى توصلت الى أن العوامل التي تؤثر على كفاءة مراجعة الحسابات من وجهة نظر المراجع الخارجي ترتبط ارتباطًا ضعيفاً بمعايير التقرير إذ إن تقرير مراجع الحسابات يعتبر من منتجات مكاتب المراجعة فالتقرير الموضعي ينجم عن التطبيق السليم للمعايير العامة ومعايير العمل الميداني والذي ينبثق من الفهم الصحيح للعوامل المؤثرة على هذه المعايير.

5-1-4 نتائج التحليل الخاصة بالمتغير التابع: جودة التقارير المالية

أشارت نتائج الدراسة الى أهمية احتواء التقارير المالية على معلومات تتصف بخاصية الصدق فى التعبير عن الظواهر المراد التقرير عنها، كذلك ضرورة تطابق الخصائص النوعية المحددة في النظام المحاسبي مع تلك المقررة لدى معايير المحاسبة الدولية، إضافة الى القدرة على التثبت والتحقق من المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها، فضلا عن أهمية ملاءمة المعلومات لحاجات صناع القرارات ومستخدمي البيانات المحاسبية، فضلا عن أهمية توصيل المعلومات إلى متخذي القرار في الوقت المناسب (التوقيت الملائم)، كذلك أهمية احتواء المعلومات على قدرة تنبؤية تساعد على إعداد الخطط ورسم السياسات المستقبلية، إضافة الى توافر التغذية الراجعة التي تسهم في تحسين وتطوير نوعية المعلومات المقدمة إلى متخذي القرار، فضلا عن أهمية أن تكون المعلومات قابلة للإثبات وبشكل يمكن الاعتماد عليها من قبل مستخدمي هذه المعلومات.

5-2 التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الحالية، يقدم الباحث مجموعة من التوصيات سعياً لإدراك أثر تطوير أداء المدقق في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية، وهذه التوصيات هي:

أولا: ايلاء تطوير أداء المدقق وفقا للمعايير العامة (الشخصية) الأهمية التي يستحقها كونها تؤثر في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر عينة الدراسة، وذلك من خلال اتباع الآليات التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- يجب على المدققين الخارجيين التأكد من أنهم يمارسون واجباتهم المهنية، عند القيام بمهام التدقيق للوحدات الاقتصادية بأستقلال وموضوعية ونزاهة، وعليهم تفادى أية عوامل قد تمثل تهديداً غير مقبولٍ للممارسة الفعالة فى الواقع العملى.

ب- التأكيد على توفير الخبرات والمهارات الشخصية المتنوعة وفي مجالات أخرى غير التي تتعلق بأمور المحاسبة والتدقيق مثل (الذكاء، الحكم الشخصي، القيادة).

ج- إقامة الدورات التدريبية المهنية لمدققي الحسابات ولاسيما المستجدين منهم من قبل الجمعيات والنقابات المهنية المنظمة للمهنة.

د- وضع ضوابط للاختيار الامثل للمدقق الكفء والمتمتع بالخبرة المهنية لتقديم خدمات التدقيق على أكمل وجه.

هـ- التأكيد على أهمية حضور مدققي الحسابات المؤتمرات والندوات التى تهتم بمهنة التدقيق بهدف تبادل الخبرات مع الاخرين ومواكبة كل ماهو جديد فى المهنة، وأن تأخذ الجمعيات والمؤسسات المهنية دورها المناسب فى ذلك.

و- تعزيز التعليم التكنولوجي فى ظل تكنولوجيا المعلومات وذلك من خلال رسم مسار تدريبي واضح ومحدد الأهداف والاستعانة بتجارب الدول المتقدمة فى هذا المجال.

ز- ضرورة تفعيل إجراءات الإشراف والرقابة على مكاتب التدقيق للوقوف على مدى التزامهم بمبادئ الاستقلالية والأمانة والسلوك المهنى بما من شأنه تعزيز المستوى الرفيع لمهنة التدقيق.

ح- ضرورة وجود جهاز مستقل لتعين المدقق وتحديد أتعابه وذلك من خلال تشكيل جهاز حكومى لرسم قواعد المهنة ومسئولاً عن تعين المدقق وتحديد أتعابه.

ط- ضرورة قيام الباحثين من الأكاديميين والمهنيين بإجراء المزيد من البحوث والدراسات للوصول إلى استحداث معايير جديدة تدعم استقلالية مدققي الحسابات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: التأكيد على الإلتزام بتطوير أداء المدقق وفقا لمعايير العمل الميداني، من خلال دراسة وتحليل هذه المعايير بهدف التأكد من قدرتها على الاستجابة للمعايير الدولية، وذلك لتأثيرها الواضح على تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر عينة الدراسة، وذلك من خلال إتباع الآليات التالية:

أ- يجب على مدققي الحسابات مراعاة أثر التأثيرات البيئية لأنشطة الوحدات الاقتصادية على تدقيق القوائم المالية، والتى تتعلق بتخطيط عملية التدقيق، وتنفيذها، وإعداد التقرير.

ب- التأكيد على استخدام تكنولوجيا المعلومات لتصميم نظام دقيق يوضح خططاً وبرنامجاً للتدقيق بشكل مفصل ويبين مهام ومسؤوليات كل عضو تدقيق.

ج- ضرورة الإطلاع الدائم لمدققي الحسابات على النشرات والتعليمات والتعديلات الصادرة عن الهيئات المهنية المنظمة للمهنة.

د- إتباع إستراتيجية التخصص المهني في صناعة عميل التدقيق تمكن المدقق الخارجي من تقدير دقة المخاطر المؤكدة ومواجهة حالات الغش والاحتيال المالي.

هـ- ضرورة أن يبذل المدقق المزيد من العناية المهنية للحصول على أدلة الاثبات الكافية والملائمة التي تبرر رأيه حول التقارير المالية.

و- التنويع فى استخدام وسائل دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وعدم الاقتصار على وسيلة واحدة، وذلك للإفادة من مزايا الوسائل المختلفة والتقليل من عيوبها.

ز- ضرورة الاهتمام بعقد دورات متخصصة إلزامية وليست اختبارية لمدققي الحسابات الخارجيين تتعلق بمعايير التدقيق الدولية وكيفية تطبيقها خصوصا ما يتعلق منها بتصميم الاختبارات اللازمة للكشف عن الأخطاء المادية والتلاعب في القوائم المالية المنشورة.

ثالثا: ضرورة مراعاة مدى التقيد والالتزام بالمعايير الخاصة بتقرير المدقق مع ضرورة دراسة وتطوير هذه المعايير كونها تؤثر على تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر عينة الدراسة، وذلك من خلال إتباع الآليات التالية:

أ- ضرورة بذل الجهود اللازمة من قبل المنظمات المهنية من أجل توضيح الصيغة الصحيحة والدقيقة لتقرير المدقق بأسلوب يسهل فهمه لغير المتخصصين حتى يمكن استخدامه كأداة فعالة في توصيل نتائج التدقيق ورأي المدقق إلى مستخدمي التقارير المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- السعى الى تشكيل لجان محايدة لفحص وتقييم التقارير المالية وتقارير مدققي الحسابات على تلك التقارير وبشكل خاص التقارير التى فيها تحفظات من قبل مدققي الحسابات وذلك لضمان وكسب ثقة مستخدمى التقارير المالية بمهنة التدقيق.

ج- ضرورة أن يصف تقرير المدقق بأن عملية التدقيق قد تضمنت فحصاً على أساس الاختيار لأدلة تؤيد الإفصاحات عن التقارير المالية وتقييم المبادئ المحاسبية المستخدمة فى إعداد التقارير المالية.

د- التأكيد على توسيع مسؤولية مدققي الحسابات الخاصة باكتشاف الاخطاء والغش، بهدف تمكين مستخدمى التقارير المالية من اضفاء الثقة على ارائهم عن صدق وعدالة هذه التقارير.

هـ- العمل على إصدار تشريعات حازمة تتضمن فرض عقوبات رادعة على مدققي الحسابات فى حالة إصدار تقارير مضللة لا تمثل الواقع الفعلي للشركة محل التدقيق وذلك بغية تضليل مستخدمى تلك التقارير.

و- التأكيد على إدراج مسؤولية الإدارة والمدقق فى فقرة المقدمة حتى يتم تفادى تحميل المدقق لمسؤوليات اكبر من مسؤوليته وواجباته، وبالتالى تقليص ما يسمى بفجوة التوقعات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1. علوش، إبراهيم (2008). " نحو فهم منهجي للأزمة المالية العالمية"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: www.aljazeera.net/NR/exeres/FE3852AF-FB9E-4E4C-8537-F4E.html.
2. أبونصار، محمد، حميدات، جمعة. (2009). معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية (ط.2). دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
3. الأسرج، حسين عبد المطلب، (2008). تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المصري، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، مصر.
4. إشتيوي، إدريس عبد السلام (2001)، " المراجعة معايير وإجـراءات "، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بنغازي، ليبيا.
5. ألفين ارينز، وجيمس لوبك، (2004)، التدقيق مدخل متكامل، ترجمة د. محمد محمد عبد القادر، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.
6. البحيصي، عصام محمد؛ والشريف، حرية شعبان (2008). مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في المصارف العاملة في قطاع غزة - مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد السادس عشر، العدد الثاني، ص 895 - ص 923.
7. بلوافي، احمد (2009). أزمة عقار..أم أزمة نظام, مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي, جامعة الملك عبد العزيز, جدة, ص 262 – 263.
8. التميمي، هادي، (2006)، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9. توفيق، محمد شريف, (1997). رؤية مستقبلية نحو المحاور الرئيسة لتطوير وبناء المعايير المحاسبية في المملكة العربية السعودية مجلة الإدارة العامة، العدد 5، سبتمبر، الرياض، ص ص65-78.

10. توماس و هنكي، وليم و امرسون (2009)، المراجعة النظرية والتطبيق – تعريب د.احمد حامد حجاج و د. كمال الدين سعيد، دار المريخ للنشر، الرياض.

11. توهامي، ابراهيم، حواس، صلاح (2009)، تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وضرورة إعادة بناء النظام المالى العالمي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العداد (20). بغداد، العراق.

12. جبران، محمد, (2010). العوامل المؤثرة في جودة مراجعة الحسابات من وجهة نظر المحاسبين القانونين في اليمن. بحث مقدم في الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة فى المملكة العربية السعودية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

13. جربوع، وحلس، يوسف محمد، وسالم عبدالله (2002). المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان, الاردن.

14. جربوع، يوسف، شاهين، على. (2011). العوامل المؤثرة على فشل عملية المراجعة، وسبل علاج هذا الفشل دراسة تحليلية من وجهة نظر مراجعي الحسابات الخارجيين في قطاع غزة، بحث منشور في مجلة جامعة فلسطين، العدد (3)، غزة.

15. جربوع، يوسف محمود (2004)، فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات القانونيين وطرق تضييق هذه الفجوة، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد (12)، العدد (2)، ص. 367-389، غزة، فلسطين.

16. جربوع، يوسف، حلس، سالم. (2007). مجالات مساهمة الجمعيات المهنية والجامعات الفلسطينية في تحسين الأداء المهني للمراجع الخارجي، مجلة تنمية الرافدين، العدد (30)، جامعة الموصل، العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

17. جربوع، يوسف محمود (2005)، العوامل المؤثرة على استقلال وحياد المراجع الخارجي عند أدائه عملية المراجعة"، مجلة تنمية الرافدين، المجلد (27)، العدد(75)، ص.158-182، جامعة الموصل، العراق.

18. جربوع، يوسف محمود، وحلس، سالم عبد الله (2001)، "إعداد وتجهيز القوائم المالية"، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن.

19. الجعارات، خالد. (2008). معايير التقارير المالية الدولية 2007, إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الشارقة، الامارات العربية المتحدة.

20. الجعفرى، وسن،(2006). "دور مراقب الحسابات ومسؤوليته في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية"، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين – جامعة بغداد.

21. جمعة، أحمد حلمي، (2005). المدخل إلى التدقيق الحديث. ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

22. جورج توما بيدا ويد، (2009). البدايات الأولى لتطبيق المحاسبة الدولية، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم المحاسبة، الأكاديمية العربية في الدنمارك.

23. الحداد, سامح, (2008). تحليل و تقييم استراتيجية التخصص المهني للمراجع الخارجي وأثره على جودة الأداء المهني في خدمات المراجعة : دراسة اختبارية. رسالة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة.

24. الحسبان، عطاالله، (2007). مدى مواكبة المدققين الداخليين لمتطلبات تكنولوجيا معلومات أنظمة الرقابة الداخلية في شركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة المنارة، جامعة آل البيت، المجلد 14، العدد 1، ص ص 221-326. الاردن.

25. الحصادي، سالم، (2004)، تسخير المحاسبة الحديثة لخدمة غايات التنمية في البيئة الليبية، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة، مركز البحوث الاقتصادية، المجلد الخامس، بنغازي، ليبيا.

26. الحفناوي، محمد. (2002). *نظم المعلومات المحاسبية* (ط.1). دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

27. الحلبى, نبيل, (2006), المشكلات التي تواجه مهنة التدقيق وأثرها على الفائدة والثقة بـالقوائم المالية المنشورة من قبل الشركات السورية الخاصة – دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد الثاني.

28. حماد، أكرم إبراهيم، (2005)، الرقابة المالية في القطاع الحكومي، دار جهينة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

29. حمدان، شذى ربحي، (2010)، آثار وتداعيات الأزمة المالية العالمية على أداء الشركات العامة المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان: دراسة اختبارية. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.

30. حمدان, علام, (2009)، دور التدقيق الخارجي فى التنبؤ بالأزمات المالية، المؤتمرالعلمي السابع حول تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية على منظمات الاعمال –التحديات-الفرص-الافاق، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الاردن.

31. حميدات، جمعة, (2009)، معايير المحاسبة الدولية ومعايير الابلاغ المالي الدولية، شركة صرح العالمية للاستشارات والتدريب، عمان، الاردن.

32. الخطيب، خالد راغب، والرفاعي خليل محمود، (2008). الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات: مدخل نظري وعملي، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان.

33. الخطيب، خالد (1998)، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، دار المستقبل النشر والتوزيع، عمان، الاردن.

34. الداية، منذر يحيى، (2009). أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة، رسالة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة.

35. دليل الاتحاد الدولي للمحاسبين (2001)، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين، المجمع العربي للمحاسبين، عمان، الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

36. دهمش، نعيم، وابونصار، محمد، والخلايلة، محمود، (2007). مبادئ المحاسبة: الأصول العلمية والعملية، ط3، دار وائل للنشر، عمان.

37. الذنيبات, على, (2003). مدى وفاعلية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق في الأردن, الجامعة الأردنية ، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلد 30 ، العدد (2).

38. الراوي، شيماء محمد سمير، (2007)، دور الالتزامات الأخلاقية لمهنة المحاسبة في تحقيق الإبداع المحاسبي: دراسة استطلاعية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.

39. الرشيدي، أحمد، (2011). مدى توافر شروط الاستقلالية لمدققي الحسابات الخارجيين فى دولة الكويت: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، عمان، الاردن.

40. الرشيدي، عبدالعزيز، والمضف فواز.(2010). تداعيات الازمة المالية العالمية 2008 وتأثيرها على الجهات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة، ديوان المحاسبة، الكويت.

41. زايري، بلقاسم، (2005). الأزمة المالية المعاصرة: الأسباب والدروس المستفادة، الملتقي الدولي الثالث حول إدارة المخاطر في المؤسسات الآفاق والتحديات، جامعة شلف، الجزائر.

42. الزين، منصوري (2012). اهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية فى الجزائر، الملتقي الدولى حول النظام المحاسبي المالي فى مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر.

43. سلوم، حسن، نوري، بتول. (2009). دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية، مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال" التحديات - الفرص - الآفاق"، جامعة الزرقاء الخاصة، الاردن.

44. السويطى، موسى (2006). تطوير أنموذج لدور لجان التدقيق فى الشركات العامة المساهمة الأردنية وتأثيرها في فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان.

45. السويلم، توفيق، (2002)، تطوير الأداء المحاسبي ودوره في فعالية الاستثمارات، مجلة الجزيرة السعودية، العدد 11021، ص ص 68-91.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

46. السيد البدوي عبد الحافظ،(1999). إدارة الأسواق المالية- نظرة معاصرة- دار الفكر العربي، القاهرة، ص 39.

47. شابرا, محمد عمر,(2009). الأزمة المالية العالمية- هل يمكن للتمويل الإسلامي أن يساعد في حلها, ترجمة د.رفيق المصري, مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي, جامعة الملك عبد العزيز, جدة.

48. شحاتة، عبدالله. (2009)، الازمة المالية: المفهوم والاسباب.www.pidegypt.org/arabic/azma.doc

49. الشراح، رمضان، (2009). الأزمات المالية العالمية أسبابها – آثارها – انعكاساتها على الاستثمار بدولة الكويت، ورقة مقدمة للملتقى الدولى لآفاق الاستثمار، الدورة الثالثة معاً لمواجهة التحديات، الكويت.

50. الشريف، عليان، (2000). مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشروالتوزيع، عمان.

51. الشلتوني، فايز، (2005)، مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية، رسالة ماجستير قسم المحاسبة, كلية التجارة، الجامعة الاسلامية غزة.

52. الشيرازي، عباس. (1990). *نظرية المحاسبة* (ط.1). ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت.

53. الصحن، عبدالفتاح محمد، وابوزيد، كمال خليفة، (2000), المراجعة علماً وعملاً، مؤسسة شباب الجامعة، دار الصفاء، الإسكندرية.

54. الصوص، إياد. (2012). مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة.

55. طواهر محمد، صديقي مسعود (2003)، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

56. العازمي، يوسف ارشيد، (2012)، بعنوان: أوجه القصور في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأثرها على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في القطاع النفطي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الاردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

57. عبدالله، متعب، (2008)، تأثير الأزمة المالية العالمية على القضايا العسكرية والأمنية، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، السعودية: الرياض، العدد 95، ص ص21-27.

بدالمتعال، محمد سيد، ورفاعي، رفاعي محمد (2007)، الإدارة الإستراتيجية: الجزء الأول، دار المريخ للنشر، الرياض.

58. العبدلي، إخلاص هزاع كريم، (2003). استخدام الوسائل الآلية في نظام المعلومات المحاسبية: وسائل مقترحة في مصرف الرافدين، نينوى، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

59. عبود، سالم، (2009). الأزمة المالية العالمية بين الافصاح والشفافية، بحث مقدم الى مؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الادارية والمالية، جامعة الاسراء، عمان، الاردن.

60. العبيدي، فاطمة ناجي، (2012). مخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها على فاعلية عملية التدقيق في الاردن، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط ، عمان، الاردن.

61. العتوم ، عامر،(2010). " دور المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية"، عن المؤتمر الثاني للعلوم المالية بعنوان (مدى مساهمة العلوم المالية والمحاسبية في التعامل مع الأزمات المالية العالمية)، جامعة اليرموك، 29/28/نيسان(ابريل)، ص722.

62. عثمان، عبد الرزاق محمد، (2009). أصول التدقيق والرقابة الداخلية. الطبعة الثانية، جامعة الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر.

63. عرار، شادن. (2009). مدى التزام مدقق الخارجي في الأردن بإجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن.

64. عرفات، تقي الحسين، (1999)، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الاردن.

65. عصيمي، أحمد. (2010). تطبيقات نظم المعلومات المحاسبية في إعداد التقارير المالية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، العدد(1). جامعة حلوان، مصر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

66. عطية، أكرم إبراهيم، (2007)، واقع مهنة المحاسبة والمراجعة في فلسطين وسبل تطويره، ورقة عمل مقدمة إلى اليوم العلمي الذي ينظمه قسم المحاسبة بالجامعة الإسلامية بغزة.

67. علي، سلوى غالب سعيد، (2007). دراسة تحليلية لدور التأهيل العلمي والعملي للمحاسبين القانونين على تطوير أداء مهنة المحاسبة والمراجعة في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسكندرية.

68. العمر، فاروق، (2002)، 11 سبتمبر وإدارة الأزمات والكوارث، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة.

69. عوض، أمال محمد، (2004)، الاختيار التكيفي لاستراتيجيات قياس وضبط مخاطر الأعمال وتأثيره على جودة الأداء المهني في التدقيق، المعهد العالي للإدارة والتكنولوجيا، منشورات أكاديمية المدينة، المجلد 18، العدد14، ص ص 16-21.

70. فاتح، سردوك، (2007). دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية مع دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر.

71. القاضي، حسين، (2008). التدقيق الداخلي، الطبعة الأولى، منشورات جامعة دمشق، سوريا.

72. القانون رقم (116 لسنة 1973)، الخاص بتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة فى ليبيا.

73. كراجه، أشرف (2004)، مدى تقيد مدققي الحسابات الخارجين بقواعد السلوك المهني في الأردن والوسائل التي تشجعهم على الالتزام بها، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا: عمان.

74. كورتل، فريد، (2009). الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الاسراء، عمان، الاردن.

75. لطفى، على، (2009). الأزمة المالية العالمية الأسباب - التداعيات – المواجهة، مؤتمر تداعيات الأزمة المالية العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية، شرم الشيخ، مصر.

76. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، (2011)، المعايير الدولية للتقارير المالية، عمان.

77. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، (2001)، مفاهيم التدقيق المتقدمة، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المملكة الأردنية الهاشمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

78. المشهداني، عمر اقبال (2012)، تدقيق التحكم المؤسسي (حوكمة الشركات) فى ظل معايير التدقيق المتعارف عليها "إطار مقترح" ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد الثانى، الجزائر.

79. مصطفى، محمد مصطفى، (2008). دور معايير المراجعة فى تضييق فجوة التوقعات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق.

80. المطارنة، غسان فلاح، (2006). تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.

81. مطاوع، السعيد السيد (2009)، دراسة مقارنة بين معايير المراجعة الدولية والمصرية والإسلامية، كلية التجارة، جامعة الأزهر، القاهرة.

82. مطر، محمد، والسويطي، موسى (2008)، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية فى مجالات العرض والقياس والإفصاح، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

83. مطير، رأفت حسين. (2004). آليات تدعيم دور المراجعة الخارجية في حوكمة الشركات، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية.

84. المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (2011): الجزء الأول، مجمع العربي للمحاسبين القانونيين.

85. منذر، نجم (2009). دور المدقق الخارجي علي محك الأزمة المالية العالمية، مجلة سوق المال الفلسطيني، العدد(12)، نابلس، فلسطين.

86. منشورات سوق الاوراق المالية الليبي، دليل المستثمر، لسنة 2010.

87. المومنى، محمد، (2010). تقييم مدى التزام الشركات الأردنية المساهمة بضوابط تشكيل لجان التدقيق وآليات عملها لتعزيز حوكمة الشركات: دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (26)-العددالأول.

88. ميالة، بطرس. (2010). العوامل المؤثرة على كفاءة مراجعة الحسابات من وجهة نظر المراجع الخارجي. مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 6 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

89. نجم، مها. (2012). العوامل المؤثرة فى تحديد أتعاب مدققي الحسابات الخارجيين فى قطاع غزة، رسالة ماجستير، جامعة الاسلامية بغزة، غزة، فلسطين.

90. الهويدي، إيمان إبراهيم، (2007). مخاطر الرقابة بالجهات وأثرها على تقرير المدقق من واقع دليل التدقيق العام لديوان المحاسبة، بحث مقدم إلى مسابقة البحوث الثامنة على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة.

91. الواكد، سامي، (2003). الفجوة بين توقعات مستخدمي القوائم المالية وطبيعة عمل المراجع: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.

92. الوردات، خلف عبدالله، (2006). التدقيق الداخلي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: المراجع باللغة الانجليزية

1. Antle, R. (2007), "*Auditor's Independence*", Journal of Accountin Research, Vol. 22, No.1, PP. 1- 20.
2. Barlev B. & Haddaol J. R., (2003). "*Dual Accounting and the Enron Control Crisis"*, Journal of Accounting Auditing & Finance, Vol. 4, No. 1-2, pp: 178-196.
3. Benston George J, *"Fair-value accounting: A cautionary‹ tale from Enron*", Journal of Accounting and Public Policy 25 (2006) 465–484.
4. Carcello, J.V., hermanson, D.R. and Neal, T.L.,(2003*), Auditor Behavior Reporting when GAAS Lack Specificity*: the Case of SAS No.59,Journal of Accounting and Public Policy, Vol.22, No.1, PP.63-81.
5. Chang Millicent, (2012), "*The Impact of Reputation, Audit Contract Type, Tenure, Audit Fees and Other Services on Auditors; Perceptions of Audit Quality"*, The University Of Western Australia, Australia, Nedland, W. A 6906.
6. Chapra, Umer,(2009), *The global financial crisis : can Islamic finance help?*
   http://www.newhorizonislamicbanking.com/index.cfm?section=academicarticles&action=view&id=10733
7. Chen, H., Zhang, M. (2012). *Audit Reaction on Financial Crisis*. Academic and Business Research Institute Conference, San Antonio, Taxes, USA.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8. Citron, D. B. (2003), *"United Kingdom's Framework Approach to Auditor Independence and commercialization of the Accounting Profession*", Accounting، Auditing and Accountability Journal، Vol. 17, No.2, PP. 244
9. Cohen, Jeffrey , (2004). "*The Corporate Governance Mosaic and Financial Reporting Quality"*, Journal of Accounting Literature, Vol.43, Issue 1, PP: 33-34.
10. Fraser, Ian A. M David J. Hatherly, and William M. Henry,، (2004), *Illegal acts and the Auditor*, Accounting Forum, Vo.28, Pp. 99–118.
11. Galleges, and Others, (2002) "*Maintaining IT Audit Proficiency – The Role of Professional Development Planning* ", Information Systems Audit and Control Journal, Volume 6, P. 1 – 5.
12. Gendron, Yves, David J. Cooper and Barbara Townley, (2007) "*The Construction of Auditing Expertise in Measuring Government Performance*, Accounting, Organizations and Society, Vo.32, No.1-2, Pp.101-129.
13. Guy, Dan M. and Alderman, Wayne C. and winters, Alan J. (1999) *Auditing*. 5th Edition, Harcourt Brace & Company, USA.
14. Halboumi ,Sawsan, (2005), *An Empirical Investigation Of The Perceived Suitability of International Accounting Standards for Jordan* ,College of Business ,University ,Journal of Economic & Administrative ,Sciences, Vol,21 ,No 1.
15. Haldeman, Robert G, (2006)"Fact*, Fiction, and fair value accounting at Enron* ", The CPA Journal; Nov; 76، 11; ABI/INFORM Global, p: 14.

www.manaraa.com

16. Hall, W. & Renner. F. (2008), "*Audit Fees and Client Business Risk During the S&L Crisis: Empirical Evidence and Directions for Future Research*. Journal of Accounting and Public Policy, Vol. 13, No. 3, fall, PP: 50–69.
17. IFAC Education Committee (October،2003), IES3: *Professional Skills*,(www.ifac.org/store/category.tmpl? category=Education/).
18. Jeffrey R. Casterella and Others, (2004), " *Auditor industry specialization, Client bargaining Power, and audit Pricing* " ,A Journal of Practice and Theory, March.

19. Kieso, D., Weygandt, J., & Warfield, T. (2002). *Intermediate Accounting* -20
(9th Ed.). New York: John Wiley Inc.
20. Kieso, D., Weygandt, J., & Warfield, T. (2010). *Intermediate Accounting: IFRS* Edition (1st Ed). New York: John Wiley Inc.
21. Kukreja. G. (2012). *New Role of Audit Committee: A Post-Financial Crisis Analysis*. International Proceedings of Economics Development & Research, Vol. 43, p76.
22. Malhotra, N. (2003). *Marketing research*, 4th ed., New Jersey: Prentice Hall.
23. Mardjono Amerta, (2005)."*A Tale of Corporate Governance: Lessons Why Firms Fail*", Managerial Auditing Journal. Bradford: 2005, Vol. 20, Iss. 3; pp. 272- 312.

www.manaraa.com

24. Mautz, R.K. (2002),"*Toward A philosophy of Auditing In: Auditing Looks Ahead*", Haward Setter (ed.), University of Kansas Printing Service.
25. Mayhew, B.W. and Wilkins, M. (2003). *Audit Firm Industry Specialisation as a Differentiation Strategy: Evidence From Fees Charged to Firms Going Public*. Auditing: A Journal of Practice and Theory, 22: 2, pp. 33-52.
26. Messier, Jr William F.(2000). *Auditing &Assurance Services: A Systematic Approach*. Second Edition, McGraw-Hill Companies, P:11.
27. Otusanya, J., & Lauwo, S. (2010). *The Role of Auditors in the Nigerian Banking Crisis*. Accountancy Business and the Public Interest, Vol. 9.
28. Rajan, Ramkishen, (2007). *"Financial Crisis, Capital Outflows, and Policy Responses: Examples form East Asia*" Journal of Economic Education, Vol. 38, No. 1; pp. 92-109.
29. Sayana, S. Anantha, and Others,(2003) " *Using CAATs to Support IS Audit* " Information Systems Control Journal, Volume 1, P. 1–5.
30. Sekaran, U. & Bougie, R, (2010). *Research methods for business: A skill building approaches* (5th Ed.). West Sussex, UK: Wiley.
31. Spivey, Stephen ," Corporate Governance & *The Role of Government " International Journal of Disclosure & Governance* , Vol.1 , No. 4 , Seb . , 2004 , p.310 .

www.manaraa.com

32. Taylor, D,H and Glezen,W,G(1994) *Auditor's Legal Liability Towards,The Third Party*, Auditing Integrated Concepts And Procedures, Sixth Edition,pp 145-151.

33. Thomas E. McKee, (2009)" *Increase Your Fraud Auditing Effectiveness by being Unpredictable"*, Managerial Auditing Journal, Vol. 21, pp 224-231.

34. Vaassen, E. H. J. (2002). *Accounting Information Systems – Managerial Approach* (1st Ed.). Wiley.

35. Whittington, Ray, (2002), *New Audit Documentation Requirement; SAS 96 Raise the Bar for Audit Documentation, Adding Specific Requirement in Several Areas,* Journal of Accountancy**.** vol .65, 1990, pp. 72- 92. www.findarticles.com.

www.manaraa.com

الملاحق

الملحق رقم (1)

اسماء الشركات المدرجة فى السوق المالي الليبي

يود الباحث بداية اعطاء نبذة مختصرة عن سوق الأوراق المالية الليبي وحسب ما ورد في (منشورات سوق الاوراق المالية الليبي، دليل المستثمر، لسنة 2010) فقد أنشئ هذا السوق بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة سابقاً رقم (134) لسنة 1374 و.ر (2006) على شكل شركة مساهمة برأس مال وقدره (20) مليون دينار ليبي (مقسم إلى مليوني سهم بقيمة اسمية قدرها (10) دينار للسهم الواحد . وتم تشكيل أول لجنة إدارة لسوق المال الليبي بموجب قرار الأخ أمين اللجنة الشعبية للاقتصاد والتجارة والاستثمار سابقاً رقم 384) (لسنة 1374 و.ر(2006)، الأمر الذي أعطى إشارة البداية الحقيقية لسوق الأوراق المالية الليبي، وتم إصدار نظامه الأساسي والدي عدل بقرار اللجنة الشعبية العامة سابقاً رقم (436) لسنة (2008) بشان إصدار النظام الأساسي للسوق وزيادة رأس ماله إلى (50) مليون دينار ليبي والإذن بان يكون رأس مال السوق مطروحا للاكتتاب العام والخاص وذلك لتمكين السوق من النهوض بشكل سريع وتوفير المتطلبات اللازمة للقيام بدوره على أكمل وجه . وتنفيذا لذلك فقد تم بتاريخ 2008 - 04 - 03 إطلاق التداول الالكتروني والنظام الالكتروني للمقاصة والإيداع والقيد المركزي ونظام صندوق ضمان التسويات وجاء دلك بعد أن تم ربط مقري السوق في بنغازي وطرابلس ربطا الكترونيا باستخدام الألياف البصرية وأيضا بربط احتياطي باستخدام الأقمار الصناعية وبدلك كان السوق من الرواد في هذا المجال في ليبيا.

وعلى الصعيد الدولي فان سوق الأوراق المالية الليبي ورغم عمره القصير فقد نجح في جذب انتباه الأسواق العربية الأخرى وتحصل على شرف رئاسة مجلس إدارة البورصات العربية للعام 2010 مسيحي وأيضا عضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة الإيداع لدول إفريقيا والشرق الأوسط الأميدا كما انتسب السوق إلى المنظمة الدولية لحماية المستثمر وكان من أوائل الدول العربية المنضمة إليها بالإضافة إلى عضوية اتحاد البورصات الإفريقية وعضوية منظمة الآنا للترقيم الدولي وعضوية الاتحاد العالمى للبورصات كمراقب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبهذا نرى أن سوق المال الليبي يعتبر حديث الانشاء، ومن ناحية أخرى - نتيجة لظروف الحرب- فقد اثر ذلك فى سير العمل الاقتصادى للدولة لفترة مما أدى ذلك الى تعطل الكثير من الشركات فى أداء عملها الاقتصادي ولذلك فأن عدد الشركات والمصارف المدرجة حالياً بهذا السوق لا يتعدى عدد 35 شركة ومصرف وفيما يلي أسماء الشركات والمصارف المدرجة حالياً بالسوق المالي الليبي).

منشورات سوق الاوراق المالية الليبي (دليل المستثمر) لسنة 2010م.

ت	اسم الشركة
1	الشركة الليبية للتامين
2	الشركة المتحدة للتأمين
3	الشركة الصحارى للتأمين
4	سوق الاوراق المالية
5	الشركة الليبية للتهيئة والتطوير العمرانى
6	الشركة الليبية للتنمية والاستثمار
7	الشركة الليبية للتبغ المساهمة
8	شركة الانماء لصناعة الادواية والمستلزمات الطبية
9	شركة الأنماء لصناعة المواسير المساهمة
10	شركة الأنماء لإستخلاص الزيوت النباتية المساهمة
11	شركة الانماء للانابيب المساهمة
12	شركة الانماء للأسلاك والكابلات الكهربائية المساهمة
13	شركة الانماء للصناعات الهندسية
14	شركة المطاحن والاعلاف
15	شركة الراحلة للخدمات النفطية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

16	شركة الانماء لاستيراد المواد البناء المساهمة
17	شركة الانماء لاستيراد المواد الغدائية
18	شركة المواسير المساهمة
19	شركة أويا للتطوير والاستثمار السياحي
20	الشركة الاهلية للاسمنت
21	شركة الجبل الاخضر
22	شركة النقاط الخمس للتطوير والاستثمار السياحي
23	شركة الخليج للتطوير والاستثمار السياحي
24	شركة النسر لصناعة الاسمنت المساهمة
25	شركة الاستثمار الوطنى
26	شركة التضامن للاستثمار العقارى
27	شركة الواحات للتطوير والاستثمار السياحي
28	شركة الإتحاد الوطني للإستشارات الهندسية
29	مصرف التجارى الوطني
30	مصرف الصحارى
31	مصرف المتوسط
32	مصرف التجارة والتنمية
33	مصرف السراى للتجارة والاستثمار
34	مصرف الجمهورية
35	مصرف الوحدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم (2)

أسماء مكاتب التدقيق (عينة الدراسة) العاملة في ليبيا(طرابلس وبنغازى)

اسم مكتب التدقيق	اسم مكتب التدقيق
مكتب طرخان للتدقيق والاستشارات	مكتب قاسم تنتوش للمحاسبة والتدقيق
مكتب عبدالسلام كشاده وشركاؤه	مكتب البشتي للتدقيق والاستشارات
مكتب المنصورى للمحاسبة والتدقيق	مكتب السعيطى للمحاسبة والتدقيق
مكتب البرغثى للتدقيق والاستشارات	مكتب الفاخرى للمحاسبة والتدقيق
مكتب الإمارة للمحاسبة والتدقيق	مكتب المحيشي للتدقيق والاستشارات
مكتب الكيلانى للمحاسبة والتدقيق	مكتب الصلابى للمحاسبة والتدقيق
مكتب الجعيدى للتدقيق والاستشارات	مكتب محمود بادى للمحاسبة والتدقيق
مكتب الطيارى للمحاسبة والتدقيق	مكتب عمر عامر للمحاسبة والتدقيق
مكتب ابوسنينه وشركاؤه	مكتب ياسر البرغثى للتدقيق والاستشارات
مكتب البارونى للمحاسبة والتدقيق	مكتب سلطان للمحاسبة والتدقيق
مكتب التارقي للتدقيق	مكتب العقربان للتدقيق والاستشارات
مكتب الجازوى للتدقيق	مكتب عرفات الجغلى للمحاسبة والتدقيق
مكتب مسعود بلقاسم وشركاؤه	مكتب البيت الاستشارى الوطنى
مكتب النيهوم للمحاسبة والتدقيق	مكتب الفيتورى للمحاسبة والتدقيق
مكتب العزابى وشركاؤه	مكتب المشلفح للتدقيق والاستشارات
مكتب البارونى للتدقيق والاستشارات	مكتب ذ عياد اللافى وشركاؤه
مكتب إحشاد للمحاسبة والتدقيق	مكتب ذ ادريس الشريف للتدقيق
مكتب كانون للمحاسبة والتدقيق	مكتب فنير للمحاسبة والتدقيق
مكتب ابوقصه للتدقيق	مكتب المجدوب للمحاسبة والتدقيق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مكتب ابوراوى للتدقيق والاستشارات	مكتب البورى للتدقيق والاستشارات
مكتب مسعود بلقاسم وشركاؤه	مكتب الموشم للمحاسبة والتدقيق
مكتب القريوى وشركاؤه	مكتب رمضان صالح رحومة للتدقيق
مكتب الحاسى للمحاسبة والتدقيق	مكتب نصر ترفاس للتدقيق والاستشارات
مكتب عبدالمجيد قداد للمحاسبة والتدقيق	مكتب المقصبى للتدقيق والاستشارات
مكتب الهوش وشركاؤه	مكتب الرايس للمحاسبة والتدقيق
مكتب الطرابلسى للمحاسبة والتدقيق	مكتب الطويل للمحاسبة والتدقيق
مكتب ابونواره وشركاؤه	مكتب ابوحميرة للتدقيق والاستشارات
مكتب الزاوى وشركاؤه	مكتب الحوم للمحاسبة والتدقيق
مكتب محمدغويله للمحاسبة للتدقيق	مكتب القدار للمحاسبة والتدقيق والاستشارات
مكتب بكار للتدقيق والاستشارات	مكتب عبدالرحمن نفذ وشركاؤه
مكتب العلام للمحاسبة والتدقيق	مكتب مكتب البنداوى للمحاسبة والتدقيق
مكتب اشتيوى للمحاسبة والتدقيق	مكتب على العبدلى للمحاسبة والتدقيق
مكتب بن غربية للمحاسبة والتدقيق	مكتب عتيق للتدقيق والاستشارات
مكتب الرقيبى للمحاسبة والتدقيق	مكتب الحاتمى للمحاسبة والتدقيق
مكتب البوسيفى للتدقيق والاستشارات	مكتب الدرناوى وشركاؤه
مكتب الشارف للتدقيق والاستشارات	مكتب الجازوى للمحاسبة والتدقيق
مكتب بيت المال للاستشارات المالية	مكتب هويدى للمحاسبة والتدقيق
مكتب الغريانى للمحاسبة والتدقيق	مكتب احمد راشد للتدقيق والاستشارات
مكتب إشويد للمحاسبة وشركاؤه	مكتب خالد مسعود للمحاسبة والتدقيق
مكتب المقريف للمحاسبة والتدقيق	مكتب ايمن العمارى للمحاسبة والتدقيق
مكتب بادى للمحاسبة والتدقيق	مكتب خالد وسليمان للمحاسبة والتدقيق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مكتب صلاح التركى للمحاسبة والتدقيق	مكتب صالح المنتصر للتدقيق والاستشارات
مكتب فرج عثمان للمحاسبة والتدقيق	مكتب الضراط للمحاسبة والتدقيق
مكتب بن عامر للمحاسبة والتدقيق	مكتب فرج فرطاس وشركاؤه
مكتب تنتوش للمحاسبة والتدقيق	مكتب على السنوسى للمحاسبة والتدقيق
مكتب الشريف وشركاؤه	مكتب عقيلة للمحاسبة والتدقيق والاستشارات
مكتب التارقى للاستشارات المالية	مكتب البدرى للمحاسبة والتدقيق
مكتب الشاعرى للمحاسبة والتدقيق	مكتب بشير محمد وشركاؤه
مكتب تنتوش للمحاسبة والتدقيق	مكتب مصطفى القراضى للمحاسبة والتدقيق
شركة المجموعة المتحدة للتدقيق	مكتب الثقة للمحاسبة والتدقيق والاستشارات
مكتب شعيب سليم للتدقيق والاستشارات	مكتب المستشار للتدقيق والاستشارات
مكتب المنتصر للمحاسبة والتدقيق	مكتب وليد العمارى للمحاسبة والتدقيق
مكتب احمد غتور وشركاؤه	مكتب نصرالذين للتدقيق والاستشارات
مكتب القلم للمحاسبة والتدقيق	مكتب لطفى حامد للمحاسبة والتدقيق
مكتب ذ عادل الزنداح للمحاسبة والتدقيق	مكتب الغريانى للمحاسبة والتدقيق
مكتب حسين الديب وشركاؤه	مكتب احمد شادى للمحاسبة والتدقيق
مكتب طارق عبيد للتدقيق والاستشارات	مكتب القماطى للمحاسبة والتدقيق
مكتب محمد زرتى للمحاسبة والتدقيق	مكتب اشنيبه للمحاسبة والتدقيق
مكتب المختار للتدقيق والاستشارات	مكتب المقطوف للتدقيق والاستشارات
مكتب ابوزيد للمحاسبة والتدقيق	مكتب صميدة للمحاسبة والتدقيق
مكتب الطوباش للتدقيق والاستشارات	مكتب ابوحجر للمحاسبة والتدقيق
مكتب الجربى للمحاسبة والتدقيق	مكتب التاجورى للمحاسبة والتدقيق
مكتب ابراهيم الزعلوك للمحاسبة والتدقيق	مكتب المقهور للمحاسبة والتدقيق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مكتب ابوسرويل وشركاؤه	مكتب ضوء خليفة للتدقيق والاستشارات
مكتب بوشوفه للمحاسبة والتدقيق	مكتب ابريبش للمحاسبة والتدقيق
مكتب البورى وصويدق للمحاسبة والتدقيق	مكتب المدقق للتدقيق والاستشارات
مكتب عمر الشيخ للمحاسبة والتدقيق	مكتب على بابا للمحاسبة والتدقيق
مكتب فوزى طلوبه للمحاسبة والتدقيق	مكتب فيصل سويدان للمحاسبة والتدقيق
مكتب على المحلس للمحاسبة والتدقيق	مكتب حسين الرفادى للمحاسبة والتدقيق
مكتب الموشم للمحاسبة والتدقيق	مكتب ذ زهير دردر للمحاسبة والتدقيق
مكتب محمود رحال للمحاسبة والتدقيق	مكتب مصطفى سويسى للمحاسبة والتدقيق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم (3)

استبانة الدراسة

جامعة عمان العربية

كلية الاعمال

قسم المحاسبة

بسم الله الرحمن الرحيم

أختي المستجيبة،،،

أخي المستجيب،،،

تحية احترام وتقدير،،،

استبانة حول موضوع:

أثر تطوير أداء المدقق الخارجي في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية

تهدف هذه الدراسة إلى أثر تطوير أداء المدقق الخارجي في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية، ولأهمية رأيكم حول موضوع الدراسة، أرجو التعاون في الإجابة على الأسئلة الواردة في هذه الاستبانة، وذلك بوضع إشارة (√) مقابل الإجابة التي تناسب رأيكم، علما بان البيانات التي ستدلون بها سوف تعامل بسريه تامة ولأغراض البحث العلمي وهذه الدراسة فقط.

وشكراً لتعاونكم

الباحث

مصطفى ميلاد الشكري

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القسم الأول: البيانات الشخصية

1- العمر:

☐ 25 سنة فأقل ☐ 35-

☐ 45-36 سنة ☐ 46 سنة فأكثر

2- المؤهل العلمي:

☐ لوم متوسط بكالوريس ☐

☐ جستير دكتوراه ☐

3- سنوات الخبرة:

☐ 5 سنوات فأقل ☐ 6 سنوات

☐ 15-11 سنة ☐ 16 – 20 سنة

☐ 21 سنة فأكثر

4- الشهادات المهنية

ACPA ☐ CIA ☐ ☐

CISA ☐ أخرى اذكرها

☐

5- المسمى الوظيفي:(معدي التقارير المالية)

☐ مدير عام ☐ رئيس وحدة

☐ رئيس قسم ☐ محاسب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6- المسمى الوظيفي :(المدققين الخارجيين)

☐ مدير ☐ شريك

☐ مدقق رئيسي ☐ مساعد مدقق

7- التخصص:

☐ محاسبة ☐ علوم مالية ومصرفية

☐ دارة اعمال ☐ اقتصاد

القسم الثاني: معلومات حول متغيرات الدراسة.

يرجى قراءة العبارات وبيان مدى تأثيرها على تحسين جودة التقارير المالية في ظل الازمة المالية العالمية، وذلك على المقياس المحاذي بوضع إشارة (√) إزاء الجواب المناسب.

السؤال الأول: ما مدى اثر تطوير البنود التالية المتعلقة بتطوير اداء المدقق وفقا للمعايير العامة (الشخصية) على تحسين جودة التقارير المالية في ظل الازمة المالية العالمية؟

التسلسل	العبـــارة	عال جداً	عال	عال إلى حد ما	متدن	متدن جدا
تأهيل المدقق وتدريبه المهني						
1	توفر الكفاءة المهنية المناسبة والمهارات الفنية والإدراكية التى يجب توافرها عند المدقق الكفء والمتمرس.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2	ربط الحوافز والترقيات بمدى حرص مدققي الحسابات على تنمية وتطوير معارفهم وقدراتهم المهنية.					
3	تحفيز وتشجيع مدققي الحسابات على شهادات مهنية مثل شهادة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ACPA أو الشهادة الامريكية AICPA أو غيرها من الشهادات، حيث تشكل دليلاً لامتلاك الكفاءة المهنية لمزاولة المهنة.					
4	وضع وتنفيذ استراتيجية تعاون وتنسيق مباشر ومستمر بين الجامعات والمؤسسات التعليمية والعاملين بالمهنة والجمعيات المهنية بما يخدم تطوير متطلبات التأهيل العلمى والعملى لمدققي الحسابات بما فى ذلك وضع برامج التعليم المستمر.					
5	وضع ضوابط للاختيار الامثل للمدقق الكفء والمتمتع بالخبرة المهنية لتقديم خدمات التدقيق على اكمل وجه.					
6	تشجيع حالات الارتباط مع مكاتب التدقيق العالمية لتبادل الخبرة والمعرفة فيما بينهما وذلك من أجل تطبيق أفضل الاساليب المتقدمة فى التدقيق.					
7	تكثيف برامج الدورات تدريبية (داخلية أو خارجية) منتظمة لتحسين كفاءة أداء مدققي الحسابات وتطوير قدراتهم ومهاراتهم.					
8	حضور المؤتمرات والندوات التى تهتم بمهنة التدقيق بهدف تبادل الخبرات مع الاخرين، مما ينعكس ايجاباً على جودة الخدمات المقدمة من قبل مدققي الحسابات سواء اكانت استشارية أو تدقيقية.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9	تعزيز التعليم التكنولوجي وذلك من خلال رسم مسار تدريبي واضح ومحدد الأهداف، كما يتم سن شهادات مهنية تخصصية إلزامية يتم من خلالها الترقي إلى الدراجات الوظيفية الأعلى، وذلك لرفع مستوى خدمات التدقيق.						
10	الإعتماد على توفير الخبرات والمهارات الشخصية المتنوعة وفى مجالات أخرى غير التى تتعلق بأمور المحاسبة والتدقيق مثل (الذكاء- الحكم الشخصى- القيادة).						
الاستقلالية المهنية							
11	حث مدققي الحسابات على تجنب العلاقات التي قد تفقدهم الموضوعية وتعرضهم لهيمنة أطراف أخرى.						
12	تبنى نظاماً لتحديد الاتعاب يكون مفروضاً من جهة رقابية معينة ويكون مبنياً على أساس نوعية العمل وساعات العمل وذلك لدعم استقلالية المدقق.						
13	حث مدققي الحسابات على تعبئة إقرار ونماذج معينة بشكل دورى يقرون فيه بالمامهم بسياسات وإجراءات مكتب التدقيق المتعلقة بالاستقلالية وذلك بعدم قيامهم بأية علاقات أو عمليات مالية أو تجارية قد تفقدهم استقلاليتهم.						
14	الفصل فى الاختصاصات بمن يقوم بأعمال التدقيق ومن يقوم بتقديم الخدمات الاستشارية بنفس المنشأة المراد تدقيقها.						
15	تدوير المدققين (التغيير الالزامى) بصفة دورية بحيث لا يجوز استمرارهم فى تقديم خدمات التدقيق وغيرها من الخدمات لمدة طويلة لنفس العميل وذلك حتى لا يفقد مدققي الحسابات استقلاليتهم.						

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

16	عدم قبول لأي عملية تدقيق إلا بعد التأكد من أنها لا تتعارض مع استقلالية المدقق.					
17	تكوين وتفعيل دور لجان التدقيق بحيث تساهم فى تدعيم استقلالية مدققي الحسابات.					
18	يتم تعين مدققي الحسابات وعزلهم وتحديد اتعابهم من قبل جهات خارجية مثل ان يتم بواسطة جهات حكومية(ديوان المحاسبة) بهدف تدعيم استقلالية مدققي الحسابات.					
19	استحداث معايير تدعم استقلالية مدققي الحسابات حيث لن يقبل المدقق القيام بتنفيذ أية مهمة إلا إذا كان قادراً على تنفيذها بكفاءة عالية طبقاً لمعايير الأداء الموضوعة والتي سيتم قياس أدائه عليها عن طريق برنامج لمراقبة الجودة في المنظمة المهنية.					
20	قدرة المدقق على مقاومة التأثيرات الجانبية عند القيام بتنفيذ أعمال التدقيق أو الخدمات الاستشارية.					
العناية المهنية المتخصصة						
21	وضع ضوابط لحث مدققي الحسابات على بذل العناية المهنية المعقولة عند القيام بعملية الفحص.					
22	قيام الجمعيات المهنية الخاصة بالمهنة بتوعية المدقق عن مدى أهمية بذل العناية المهنية اللازمة عند القيام بإعمال التدقيق					
23	يتم وضع اجراءات رقابية من خلال تقييم الاداء لتوفير ضمان معقول بالتزام مدققي الحسابات بالمعايير المهنية التي يضعها مكتب التدقيق.					
24	توقيع الجزاءات على مدققي الحسابات فى حالة عدم التزامهم بتطبيق معايير التدقيق الدولية والمحلية.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السؤال الثاني: ما مدى أثر تطوير أداء المدقق وفقا لمعايير العمل الميداني في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر عينة الدراسة؟

التسلسل	العبـــارة	عال جداً	عال	عال إلى حد ما	متدن	متدن جدا
التخطيط والأشراف الدقيق						
25	إجراء مسح شامل للمنشاة المراد تدقيقها قبل إعداد خطة تنفيذ العمل الميدانى للمساعدة بتحديد ميادين التدقيق المعنية والحصول على معلومات لاستخدامها فى عملية التخطيط والإشراف.					
26	الحرص على تنفيذ استراتيجيات واضحة ودقيقة لعملية التخطيط لكل مهمة تدقيق على حدة على أن تتضمن جدول زمنى لانجاز كل مهمة					
27	التركيز على استخدام وسائل تقنية متطورة وأساليب حديثة عند عملية التخطيط وتحديد اجراءات عملية التدقيق.					
28	الاطلاع الدائم بالنشرات والتعليمات والتعديلات الصادرة عن الهيئات المهنية المنظمة للمهنة.					
29	حث مدقق الحسابات بوضع خطط واضحة ودقيقة لطبيعة وتوقيت ومدى التوجيه والإشراف على أعضاء فريق العمل وفحص أعمالهم .					
30	استخدام تكنولوجيا المعلومات لتصميم نظام دقيق يوضح خطط وبرنامج للتدقيق بشكل مفصل يبين مهام ومسؤوليات كل عضو تدقيق					
31	إتباع الطريقة المثلى والفعالة للتأكد من النوعية والسرعة فى تقدم انجاز المهام هى بممارسة الاشراف الملائم من بداية التخطيط حتى اتمام العمل الرقابى وإعداد التقارير عنه .					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفهم الكافي لبيئة عمل المؤسسة التي يدقق عليها						
32	إجراء تحليل استراتيجى للعميل محل التدقيق لتكوين فهم و دراية كاملة عن البيئة والصناعية التى ينتمى اليها العميل وبالتالى يستطيع المدقق تحديد الاجراءات الرقابية التى يستخدمها اثناء عملية التدقيق.					
33	التنويع فى استخدام وسائل دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وعدم الاقتصار على وسيلة واحدة، وذلك للاستفادة من مزايا الوسائل المختلفة والتقليل من عيوبها وبما يكفل سلامة الحكم على درجة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمنشاة التى يقومون بتدقيقها.					
34	إجراء عملية تقييم مخاطر تكنولوجيا المعلومات من فترة لأخرى والاهتمام بتأثير تلك المخاطر على نظام الرقابة الداخلية.					
35	استخدام جداول القرارات(طرق بيانية للوصول للقرار بصورة منطقية) وذلك لتوثيق وفهم نظام الرقابة الداخلية من خلال جمع معلومات عن وجود أو عدم وجود الخصائص الهامة الواجب توفرها فى نظام الرقابة.					
36	تشجيع مدققي الحسابات على استخدام وسائل تقنية وأساليب حديثة فى اعمال التدقيق وذلك لمساعدة المدقق على فهم وتقييم نظام الرقابة الداخلية لدى العميل وبالتالى تحديد مدى الاعتماد عليه فى تقديم أدلة ذات مصداقية عالية.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إجراءات التدقيق والرأي الموضوعي						
37	وضع سياسات وإجراءات دقيقة بعد اتمام عملية دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية بشأن تعيين الافراد المؤهلين بحيث تتوفر فيهم الصفات المهنية والعملية اللازمة، فضلاً عن الاشراف والتوجيه المستمر لهم أثناء اداء مهامهم بما يكفل تنفيذ مهام التدقيق فى ضوء المعايير المهنية.					
38	استخدام أساليب التدقيق بمساعدة الحاسب(CAATs) لمساعدة المدقق فى تتبع مسار عملية التدقيق وتحسين كفاءة وفعالية إجراءات التدقيق للحصول على أدلة الاثبات وتقييمها وإجراء الفحص التحليلي، وتنفيذ الإختبارات الجوهرية.					
39	إتباع إستراتيجية التخصص المهني في صناعة عميل التدقيق تمكن المدقق الخارجي من تقدير دقة المخاطر المؤكدة وجودة قراره في تخطيط عملية التدقيق ومواجهة حالات الغش والاحتيال المالي.					
40	قدرة المدقق على تكوين أساس (أدلة الاثبات) لإبداء الرأي حول التقارير المالية.					
41	الزام مدققي الحسابات بالحصول على اقرارات تحريرية من الادارة حول أمور جوهرية للقوائم المالية فى حالة عدم وجود أدلة إثبات أخرى كافية وملائمة.					
42	إلزام مدققي الحسابات بالفحص الدورى المفاجئ للشركة تحت التدقيق لتوضيح أخطاء الادارة أن وجدت.					
43	قدرة المدقق بتحليل البيانات والمعلومات المالية من أجل التحقق فيما إذا تم الامتثال لمعايير المحاسبة المقبولة بالنسبة للتقارير المالية والافصاحات.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السؤال الثالث: ما مدى أثر تطوير أداء المدقق وفقا للمعايير الخاصة بتقرير المدقق في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية من وجهة نظر عينة الدراسة؟

التسلسل	العبـــارة	عال جداً	عال	عال إلى حد ما	متدن	متدن جدا
44	يجب أن يأخذ المدقق في الحسبان الأحداث الاقتصادية التي يمر بها القطاع الاقتصادي للشركة محل التدقيق عند صياغة تقريره، كما يجب أن يكون هناك من السياسات ما يقلل من دوافع مدققي الحسابات لتكرار نفس الرأي.					
45	ضرورة تغيير صياغة تقرير المدقق بأسلوب يسهل فهمه لغير المتخصصين حتى يمكن استخدامه كأداة فعالة في توصيل نتائج التدقيق ورأي مراقب الحسابات إلى مستخدمي التقارير المالية.					
46	تضمين تقرير المدقق معلومات أكثر عن نطاق وطبيعة عمل المدقق والنتائج التى توصل إليها المدقق، وكذلك التعليق على القضايا الجوهرية التى واجهها أثناء العمل.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

47	ضرورة الالتزام بالخصائص الرئيسية التي ينبغي علي المدقق مراعاتها عند إعداد تقريره حتى يحقق الهدف المنشود منه وتتمثل فيما يلي: - عدم التحيز و تحري الصدق و الأمانة . - تجنب استخدام المصطلحات الغامضة . - تناسب و تلاؤم صياغة التقرير مع مستوى إدراك مستخدميه. - توضيح الإجراءات و الخطوات التي قام بها المدقق . - الوقت المناسب أي عدم تأخير نتائج التدقيق.					
48	تشكيل لجنة محايدة لفحص وتقييم التقارير المالية وتقارير مدققي الحسابات عليها وبشكل خاص التقارير التى بها تحفظات من قبل مدققي الحسابات وذلك لتدعيم ثقة مستخدمى التقارير المالية بمهنة التدقيق.					
49	التوسع فى الافصاح وخاصة عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية المطبقة فى الوحدات الاقتصادية تحت التدقيق، وأن يتضمن تقرير المدقق أهم نقاط الضعف الجوهرية التى تم اكتشافها والإشارة الى مدى استجابة الادارة الى معالجتها.					
50	الافصاح عن الاختلاف في تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها عند إعداد التقارير المالية عن تلك التي استخدمت عند إعداد التقارير المالية في السنة السابقة.					
51	يجب توسيع مسؤولية مدققي الحسابات الخاصة باكتشاف الاخطاء والغش، بهدف تمكين مستخدمى التقارير المالية من اضفاء الثقة فى ارائهم عن صدق وعدالة هذه التقارير فى التعبير عن المركز المالى للمؤسسات الاقتصادية ونتائج اعمالهم.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

52	يجب أن يصف تقرير المدقق بأن عملية التدقيق قد تضمنت فحصاً على أساس الاختيار لأدلة تؤيد الافصاحات عن التقارير المالية وتقييم المبادئ المحاسبية المستخدمة فى أعداد التقارير المالية وكذلك يجب ان يتضمن التقرير بيانات من مدقق الحسابات بان عملية التدقيق قد وفرت أساسا معقولا للرأي الذي تم إبداؤه.					
53	تفعيل العقوبات الصارمة على مدققي الحسابات فى حالة إصدار تقارير مضللة لا تمثل الواقع الفعلى للشركة محل التدقيق وذلك بغية تضليل مستخدمى تلك التقارير.					
54	يجب أن يوفر تقرير المدقق الإرشاد الصحيح والدقيق لمستخدميه ليتسنى لهم فهم ما قام به المدقق أثناء عملية التدقيق وما تضمن رأيه المهني.					
55	ضرورة السعى الى بذل الجهود اللازمة من قبل المنظمات المهنية للوصول الى أتفاق بين مدققي الحسابات حول الصيغة الأكثر تعبيراً عن رأيهم حول التقارير المالية وذلك من خلال توضيح الصيغة الصحيحة المعبرة عن رأى المدقق فى تقريره ومن ثم توصيل نتيجة عملية التدقيق إلى مستخدمي التقرير بشكل واضح ومفهوم.					
56	من الضروري، إدراج مسؤولية الإدارة والمدقق فى فقرة المقدمة حتى يتم تفادى تحميل المدقق لمسؤوليات اكبر من مسؤوليته وواجباته، وبالتالى تقليص ما يسمى بفجوة التوقعات.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

57	الفصل الواضح للفقرات الثلاثة التى يشملها تقرير المدقق، وذلك لمساعدة قارئ التقرير على فهم واستيعاب مراحل تنفيذ مهمة المدقق والنتائج التي توصل إليها بقناعة أكبر.						
58	يجب التذكير في فقرة النطاق بمعايير العمل الميداني التي اتباعها المدقق والتركيز على التذكير بأن عملية التدقيق مبنية على أساس اختباري فقط، الشئ الذى سيفهم منه بأن رأى المدقق هو رأى معقول (نسبي) فقط وليس رأي مؤكد.						

المتغير التابع: جودة التقارير المالية

التسلسل	العبـــارة	عال جداً	عال	عال إلى حد ما	متدن	متدن جدا
الملائمة						
59	توصيل المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب (التوقيت الملائم).					
60	ملائمة المعلومات لحاجات صناع القرارات ومستخدمي البيانات المحاسبية.					
61	توفر التغذية الراجعة التي تسهم في تحسين وتطوير نوعية المعلومات المقدمة لمتخذي القرار.					
62	تطابق الخصائص النوعية المحددة في النظام المحاسبي مع تلك المقررة لدى معايير المحاسبة الدولية.					
63	احتواء المعلومات على قدرة تنبئيَّة التى تساعد على اعداد الخطط ورسم السياسات المستقبلية.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

64	احتواء التقارير المالية على معلومات قابلة للمقارنة حتى تسهل عملية الدراسة والتحليل والتنبؤ واتخاذا لقرارات.						
التمثيل الصادق							
65	قابلية المعلومات للإثبات وبشكل يمكن الاعتماد عليها من قبل مستخدمي هذه المعلومات.						
66	كفاءة التقارير المالية في خدمة مستخدميها.						
67	قدرة التقارير المالية على توفير المعلومات الكافية والملاءمة لاتخاذ القرارات المناسبة.						
68	القدرة على التثبت والتحقق من المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها.						
69	المعلومات حيادية، وغير متحيزة، وتعرض الحقائق غير منقوصة.						
70	احتواء على معلومات تتصف بخاصية الصدق فى التعبير عن الظواهر المراد التقرير عنها.						

انتهت الاستبانة

شاكرا لكم حسن تعاونكم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم (4)

أسماء الأساتذة محكمي استبانة الدراسة

التسلسل	الرتبة الأكاديمية والاسم	الجامعة
1	الأستاذ الدكتور بشير عبد العظيم البنا	جامعة عمان العربية
2	الأستاذ الدكتور يسري آمين سامي	جامعة عمان العربية
3	الدكتورة عفاف إسحق ابوزر	جامعة عمان العربية
4	الدكتور حسني الشطرات	جامعة الزرقاء الخاصة
5	الأستاذ الدكتور رأفت سلامة	جامعة البلقاء التطبيقية
6	الدكتورة أمال محمد عوض	جامعة الملك عبد العزيز
7	الدكتور أحمد يوسف كلبونة	جامعة البلقاء التطبيقية
8	الدكتور أسامة عبدالمنعم السيد	جامعة الزرقاء الخاصة
9	الدكتور زياد السعيدات	جامعة عمان العربية
10	الأستاذ الدكتور ظاهر شاهر القشي	جامعة عمان العربية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com